الاثنين 12 أيلول 2022
العدد 4724 السنة السابعة عشرة
Lundi 12 Septembre 2022 nº 4724 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال

الأسر تواجه أكلاف التعليم

● عبد الحليم فضل الله
دعم التعليم والطبابة ومشاريع استثمارية

● محمد فاعور
فاشلون حتى في «الترقيم»

العدو يلوّح باجتياح الضفة لتعطيل صواعق الانتفاضة [10]

العدو يخاطر بالحرب: الاستخراج من كاريش لن يؤجل
فخ هوكشتين: وصاية دولية على البحر؟ [2]

جبك الريحان غادر موقعه!
[14 ـ 15]

وودي الشاعر اللبناني أمس لدى بلدته عربصاليم (تصوير إسلام حيدر)

قضية

العام الدراسي
أقساط... فوق الأقساط

6

الحدث

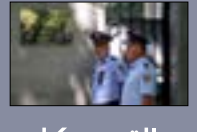

«الترويكا» الأوروبية تحرق جسور «النووي»

8

السعودية

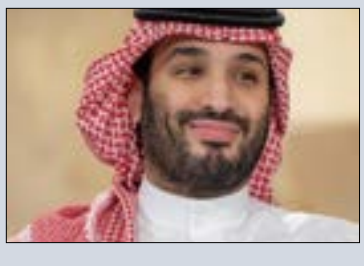

5 سنوات على «اعتقالات سبتمبر»
ابن سلمان «يتوحّش»

10

قضية اليوم

إسرائيل تعود إلى التهويل: سنستخرج الغاز في الموعد المقرر

فخ هوكشتين: وصاية دولية على البحر؟

الأجواء الإيجابية التي راجت في شأن قرب التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية، لا تلغي الحذر الشديد من مناورة إسرائيلية - أميركية لمرحلة ما بعد الترسيم لناحية فرض وصاية دولية على البحر من خلال دور جديد لقوات الطوارئ الدولية كما هي الحال على البر. ووسط تأكيد مصادر معنية في بيروت أن لبنان ينتظر أن يتسلّم من المبعوث الأميركي لترسيم الحدود البحرية عاموس هوكشتين ورقة خطية خلال ثلاثة أيام، جرى تداول أنباء أمس عن أنه سلّم مسؤولين لبنانيين إحداثيات خط العوامات البحرية تحضيراً لإرسال عرضه الكامل الأسبوع المقبل. فيما عادت إسرائيل إلى التهويل

عاد الإسرائيليون أمس إلى لهجة التهويل من زاوية تعيين قائد جديد للقيادة الشمالية وتسريب هذه القيادة تهديدات لحزب الله. وتحدثت القنّاة 12 عن تقرير للقيادة الشمالية خلاصته أنه هناك «إمكانية لمواجهة مع حزب الله قريباً». في وقت حذّر قائد المنطقة الشمالية المعيّن حديثاً اللواء أوري غوردين أن «المنظر الخلاب الهادئ في الجليل الأعلى والجولان يمكن أن يكون خادعاً، ولا يعكس عدم الاستقرار والأرض المضطربة إلى الشرق والشمال».

وقد كان لافتاً ما نقلته صحيفة «إسرائيل اليوم» عن مسؤول سياسي

> **تسريبات في تل أبيب عن ضغوط أميركية... ولبنان تسلّم إحداثيات الخط الأزرق البحري؟**

أنه «بمجرد أن تصبح منصة كاريش جاهزة للعمل، سنقوم بتشغيلها كما هو مخطط لها. وسيكون حزب الله قد ارتكب خطأ كبيراً في الحسابات إذا هاجمها». كما نقل موقع «مكور ريشون» اليميني عن مصدر سياسي أن «الأسابيع المقبلة حرجة للغاية. نحن نحقق تقدماً ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعيّن القيام به. وعلى الحكومة اللبنانية أن تقرر أنها تريد اتفاقية».

من جهته تحدث موقع «واللاه» العبري أمس عن تدخل الرئيس الأميركي جو بايدن شخصياً في مفاوضات الترسيم. ونقل أن بايدن أكّد خلال المحادثة الهاتفية الأخيرة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد «أن ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل ملف مهم ومُلح... وعدم وجود اتفاق بينهما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على المنطقة»، معرباً عن «اهتمامه بالتوصل لاتفاق خلال الأسابيع القليلة المقبلة».

فخ هوكشتين

أما في بيروت، ورغم ظهور مناخات إيجابية لدى الرؤساء الثلاثة بعد زيارة هوكشتين الجمعة الماضي، إلا أن الجميع لاحظ أن ما يؤرق الكيان والولايات المتحدة والأوروبيين هو ضبط الأصابع القابضة على الزناد لتجنيب منطقة الشرق الأوسط حرباً مفتوحة ومدمرة، مع العمل على الوصول إلى اتفاق وفق توقيت يناسب إسرائيل. وبعد الفشل في انتزاع ضمانات من المقاومة بعدم التصعيد، لجأوا إلى المماطلة الديبلوماسية لإيحاء بأن الأمور تسير على المسار الصحيح في انتظار جلاء بعض التفاصيل... حيث يكمن الشيطان عادة.

ففي كل مرة يأتي هوكشتين يسحب من قبعته مطلباً إسرائيلياً جديداً لإيحاء بأن هناك نقاطاً عالقة تحتاج مزيداً من الوقت. وآخر هذه الأوراق «الخط الأزرق البحري» المعبر عنه بشريط العوامات القائم في البحر قبالة ساحلي لبنان وفلسطين المحتلة، طالباً تثبيته لأن إسرائيل لا يمكنها «التهاون فيه لأسباب أمنية». أما الإيجابية التي تحدث عنها، مستنداً إلى «موافقة إسرائيل على المطالب اللبنانية»، فقد تبيّن أنها غير محسومة، إذ أكد أنه يستطيع «ضمان موافقة إسرائيل على الخط 23 بنسبة 90 في المئة»، ما يعني أن كيان العدو لم يوافق على المطالب اللبنانية. علماً أن هذه النقطة أساسية، بالتالي فإن ما يطلبه هوكشتين هو تأجيل المواجهة والترسيم معاً.

عملياً، يمارس الوسيط الأميركي عملية «خداع» إيهام لبنان بأنه حصلّ على غالبية مطالبه، ويخترع نقاطاً جديدة لإطالة أمد التفاوض. والدليل، ما بدأ التداول به حول الجهة التي ستسرعى تنفيذ الاتفاق في حال أُنجز. وفي الإطار، قالت مصادر متابعة، إن «الحديث كله يصبّ عندَ الأمم المتحدة». فعلى وهج خيار الحرب الشاملة الموضوع على الطاولة، والذي لاحت مؤشراته مع ارتفاع درجة الاستنفار، تُحاول «إسرائيل» انتزاع موافقة من بيروت على مخرج للنزاع البحري وفي بالها فرض «وصاية دولية» في منطقة معينة في المياه من خلال صيغة شبيهة للوضع في الجنوب بعد عدوان تموز 2006، فيكون هناك 1701 بحري تشرف على تنفيذه قوات الطوارئ الدولية التي ليست لها أي صلاحيات في المياه اللبنانية. لذا فإن اعتماد الأمم المتحدة كمرجع لمراقبة تنفيذ اتفاق الترسيم سيستدعي تعديلاً في مهامها وفي قدراتها وهيكلها، وربما استغلال المهمة الجديدة لتمرير تعديلات في جوهر مهماتها ودورها، وهو ما لا تتوقف إسرائيل عن المطالبة به، وتحقق بعضه في قرار التجديد هذا العام... بفعل تخاذل الدولة اللبنانية أو تغافلها.

وهذه الورقة قد يستخدمها الوسيط الأميركي لاحقاً، في حال احتاج العدو الإسرائيلي مزيداً من الوقت، خصوصاً أن البحث في الجهة التي

(أ ف ب)

ستسرعى تنفيذ الاتفاق لا يقل أهمية عن الاتفاق نفسه. ولأنهم يعرفون تماماً، حساسية فكرة توسيع مهام قوات اليونيفل بالنسبة للبنان، ما يعني أن الاتفاق حوله لن يكون سريعاً.

وبذلك يكون العدو الإسرائيلي قد ظفرَ بعصفورين: إرجاء الترسيم أسابيع الأمام مع إبعاد شبح المواجهة عنه، وتأمين نفسه بقوات دولية تكون عينها على طول الخط الأزرق البحري، وهما أمران غير مضمونين لأن أيلول سيبقى شهر الحسم.

إسرائيل: لا نفهم عقل نصرالله وحزب الله سيحصد النتائج

ينصبّ الاهتمام الإسرائيلي على النتائج غير المباشرة لأي اتفاق ترسيم يتم التوصل إليه مع لبنان تحت ضغط المقاومة. وفي هذا السياق، كشفت قناة كان في التلفزيون الإسرائيلي أن التقدير لدى الجيش الإسرائيلي هو أن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، «رغم تهديداته، يريد الحصول على اتفاق يجلب الكثير من المال إلى لبنان، ويهمه أن يبدو كمن حقق هذا الإنجاز»، في إشارة إلى المخاوف الإسرائيلية من تكريس صورة حزب الله كقوة توفر الحل الاقتصادي والمالي للبنان. وأضافت أن «الأجهزة الأمنية والعسكرية تقر بأن أحداً لا يستطيع فعلاً الدخول إلى رأس نصرالله»، و«أنهم في الاستخبارات الإسرائيلية أصحاب خيبات في محاولة التوغل في عقله». ولذلك «يعززون الاستنفار في الجيش الإسرائيلي منذ تموز حين أرسل مسيراته إلى منصة كاريش. وهو ما دفع رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي لتوجيه رسائل إلى نصرالله» أمس. فقد حذر كوخافي من أن «أي محاولة لإلحاق الأذى بدولة إسرائيل في أي ساحة ستقابل برد حاد أو بمبادرة استباقية». واعتبر أن القرار 1701، لا ينفذ و«القذائف الصاروخية والصواريخ المضادة للدبابات تملأ جنوب لبنان» مشدداً على أن كلاً من «دولة لبنان وحزب الله سيتحملان العواقب إذا تضررت سيادة دولة إسرائيل أو مواطنيها».

من جهته، وصف الرئيس السابق لدائرة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية، أمان، العميد يوسي كوبرفاسير، الوضع الذي يواجهه حزب الله بأنه «معقد، فمن جهة هو منظمة قوية ومركزية في لبنان، وعلى رأسها قائد مقدر جداً كونه نجح في إيصاله إلى المكان الذي وصلت إليه. لكن، من جهة أخرى، هناك الكثير من التطورات الإشكالية التي تؤدي إلى تآكل هذا الوضع القوي لحزب الله. بالتالي فإن الحديث عن ضعف حزب الله وقائده غير صحيح». وأكد على «ضرورة فهم طريقة تفكير حزب الله، والتي ليست بالضرورة طريقة تفكيرنا». وعارض الذين يستبعدون بأن يقدم حزب الله على خطوات عملية ضد إسرائيل، لافتاً إلى أن «اكتفاء حزب الله فقط برسائل تهديد لردع إسرائيل هي تفكيرنا نحن، وليست بالضرورة تفكيره».

إلا أن الأهم الذي برز في العديد من القراءات التي وردت على لسان العديد من الخبراء وتحديداً الذين كانوا يتولون مناصب رفيعة في الاستخبارات والجيش هو بروز حزب الله كقوة وفرت الحل الاقتصادي للبنان، وأنه حامي الثروات. ويعكس هذا الأمر حجم القلق من نتائج هذا الخيار.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

معنى أن يكون بلد بلا تعليم

لم تتغير طبيعة الانقسام في لبنان. ما زادت حدّته هو الخطاب الذي رافق الانتخابات النيابية. ويفترض أن يأخذ شكلاً مختلفاً، لكن أكثر حدّة، مع انطلاق الانتخابات الرئاسية. لكن ما افتقده الجمهور خلال الحملات الانتخابية قبل شهور، لن يجده الآن: لا مشاريع جدية لمعالجة ظواهر الأزمة ولا جذورها. نحن، فقط، أمام موجة من الشعارات التي تحوّلت مع الوقت إلى نكات سمجة، من دعاة السيادة عبر التبعية للغرب وجماعته من العرب، إلى الإنقاذ الوطني على طريقة تحالفات ما بعد 2005، إلى دعاة تكرار تمرين التعايش على غرار ما فعله تجمع اتفاق الطائف قبل ثلاثين سنة.

ليست المشكلة فقط في الاختلاف حول تشخيص الأزمة. إذ يجد البعض المشكلة في نوعية الطعام، بينما يرى بعض آخر العلة في الامتناع عن ممارسة الرياضة. ويقول آخرون إن التدقيق في التفاصيل اليومية يتسبب في حالات الضغط التي تؤدي إلى انفجارات بين وقت وآخر. غير أن الطامة الكبرى

> **مشكلة لبنان اليوم أن الداعين إلى التغيير النوعي، ومنهم من فاز بالانتخابات النيابية تحت لواء التغيير، لا يتصرفون بمسؤولية إزاء مخاطر الانهيار التربوي**

تكمن في أن في لبنان من لا يزال حاكماً، من داخل الدولة أو خارجها، يخبرنا عن «لبنان الغني بطاقاته وثرواته»، من دون أن يقول لنا كيف نعيش في بلد من دون اقتصاد حقيقي. عملياً، يستمر التكاذب بين الجماعات والشعوب اللبنانية. ويأخذ السعار الطائفي والمذهبي مجده ويتعاظم. وكل القوى المفترض أنها عابرة للطوائف والمناطق لم تعد تشكّل فعلياً أكثر من قلة قليلة. بينما لا تزال في جسم الدولة مؤسسات تتبع للقطاع العام يمكن أن نشهد فيها تفاعلاً - ولو إلزامياً - بين الفئات كافة، مثل القوى الأمنية والعسكرية أو الجهاز التربوي والجامعة اللبنانية. أما بقية البلاد، فتعيش حالات الفرز الآخذ في التصاعد، خصوصاً مع اتساع حالات الهجرة لمن يستطيع إليها سبيلاً.

وسط هذا الجنون، يقف اللبنانيون اليوم أمام مشكلة كبيرة. لا يملك أحد جواباً عن مصير العام الدراسي المقبل. المشرفون على التعليم الخاص يبتزّون الناس بأكلاف عالية مقابل استمرار تقديم الخدمات التعليمية – على رداءتها – وهم يعرفون أن لبنان ليس في وضع يمكنه خوض معركة إلغاء التعليم الخاص. لكن النتيجة واحدة: التعليم الجيد للأغنياء فقط، ولن يحظون بحسنة المتبرعين للطلاب الآتين من أصول اجتماعية أفقر.

أما التعليم الرسمي، فقد أجهزت عليه الطوائف التي قلّدت بعضها بعضاً في تفريخ المدارس والجامعات الخاصة احتجاجاً أو تقليداً لنشاط الإرساليات منذ قرن ونصف قرن على الأقل. والنتيجة أنه لا وجود لبرنامج تعليمي موحّد بصورة جدية. الأمر لا يتعلق حصراً بكتاب التاريخ، بل بكل آليات التعليم ووضع المناهج، ما يجعل الامتحانات الرسمية العامة مجرد اختبار - تعبر منه الغالبية - لتنظيم الوثائق ليس إلا. أما ما بقي من تعليم رسمي، فلا يقوى على الانطلاق بعام دراسي جديد. ولم يعد مهماً، بالنسبة للحكام، كم عدد الذين انضموا إلى المدارس الرسمية اليوم، وكم عدد الذين يريدون الانتساب إلى الجامعة اللبنانية أيضاً. كما لم يعد مهماً كم بقي من أساتذة هنا وهناك، ومن بقي من كفاءات تميز هذا الجيل عن غيره ربطاً بمن يدير تعليمه وتربيته. وليس بين المسؤولين عندنا من يفكر أساساً في هذا الموضوع. فالفريق الداعي إلى الفيدرالية، والمتركّز اليوم في أوساط يمينية مسيحية، لا يهتم أصلاً للتعليم العام، بل يدعم الخصخصة وتدمير القطاع العام لأنه لم يعد تحت سيطرة هؤلاء. أما الطبقة الحاكمة من المسلمين، فلم تتعامل مع التعليم الرسمي بوصفه مركز الاستثمار الأول في البشر. بل تولت حشو القطاع التربوي بكل ما يؤخر تطوير البرنامج التربوي العام. وهؤلاء، لا يهتمون أصلاً للتعليم العام، بل يدعم الخصخصة وتدمير القطاع العام لأنه لم يعد تحت سيطرة هؤلاء. أما الطبقة الحاكمة من المسلمين، فلم تتعامل مع التعليم الرسمي بوصفه مركز الاستثمار الأول في البشر. بل تولت حشو القطاع التربوي بكل ما يؤخر تطوير البرنامج التربوي العام. وهؤلاء، لا يهتمون اليوم بمعالجة مشكلات تخص رواتب العاملين أو الموظفين أو الأساتذة. جل ما يفكرون به، هو إيجاد محسن من دولة خارجية يتولى الإشراف على تمويل التعليم الرسمي وفق هواه. مشكلة لبنان اليوم تكمن في أن الداعين إلى التغيير النوعي في البلاد، ومنهم من فاز بالانتخابات النيابية تحت لواء التغيير، لا يتصرفون بمسؤولية إزاء مخاطر الانهيار القائم على الصعيد التربوي. هؤلاء لا يهتمون لمعرفة ماذا حل بجيلين على الأقل من السوريين والعراقيين واليمنيين جراء الحروب الدائرة في بلادهم، والهجرة الناجمة عنها، والتسرب المدرسي الهائل الذي أوصل الأمر إلى حدود انتشار الأمية بصورة مخيفة في هذه الدول. وهو ما يبدو أن لبنان سائر نحوه. والأمية، هنا، لا تقتصر على عدم تعلم القراء والكتابة، بل على عدم مواكبة أي جديد في العلوم التي تحتاجها المجتمعات للعيش في هذا العصر. وهي الأمية التي لا تنتج سوى الفقر والذل والجريمة والعنف.

النقاش حول كلفة التعليم العام أو الخاص في لبنان بات نقاشاً فردياً. حيث يحق لكل مواطن أن يفكر، بنفسه، ما إذا كان قادراً على توفير متطلبات تأمين تعليم جيد لأولاده. كما عليه، هو، أن يبحث عن الموارد الكاملة أو عن الدعم الذي يقوده عملياً إلى من بيده المال، سواء من كبار المحسنين الذين نتوقف عن السؤال عن مصدر أموالهم، أو من الجمعيات والمنظمات الدولية التي تريد تمويل تعليم أجيال نجد قسماً كبيراً منها بعد سنوات يقف في طابور الجمعيات غير الحكومية باحثاً عن أحلام تخص الطموحات الفردية والتغرب الثقافي والانفصال عن واقعه الاجتماعي وتحوله إلى البطالة المقنعة من خلال أعمال لا نتائج لها على الإطلاق. أما بقية الناس، فلتذهب هي وأحلامها إلى الجحيم، وليكن مصير جيل أو جيلين الارتماء في حضن الفقر والجهل، ما يقود هؤلاء إلى التبعية العمياء لزعامات وإقطاعيات ومرجعيات لا تعرف سوى النهب والقهر.

في الواحهة

أفضل الحلول السيئة: تعويمٌ قبل اليوم العاشر

يوم الجمعة الماضي، مرّت الأيام العشرة الأولى من المهلة الدستورية وكان انتخاب الرئيس ليس في مفكرة أحد. إلى أن يصل موعد الأيام العشرة الأخيرة قبل انتهائها التوقع المتفائل أن ثمة أمراً ما يقتضي أن يحدث لإخراج البلاد من مأزقها قبل وقوعها في المحظور

نقولا ناصيف

يتعيّن على المهلة الدستورية، منذ يومها الأول الى أن يُنتخب رئيس جديد للجمهورية، لا أحد يعرف متى ومَن، أن تمر بمحطاتها الثلاث المعتادة: التسخين المتدرج في أسابيعها الأولى كعدّة شغل التفاوض الى أن يوجّه رئيس المجلس نبيه برّي الدعوة الى الجلسة الأولى دونما انتخاب الرئيس حتماً، ثم الوصول الى آخر أيامها في 31 تشرين الأول يتساقط خلالها تباعاً المرشحون، انتهاء بحقبة شغور منصب رئيس الدولة وانتقال صلاحياته الى الحكومة القائمة الأكثر برودة عندئذ في انتظار هبوط اعجوبة تخرج البلاد من مأزقها. في شغور عام 2014 كان الانتظار طويلاً مملاً وباردا، فيما سبقه شغوران عامي 1988 و2007 لم ينقضيا الا بسخونة حامية مكلفة بذّلت الكثير في موازين القوى الداخلية.

أولى المحطات هذه المألوفة، ان يشهر الافرقاء الناخبون، كما الذين يفترضون انفسهم ناخبين، اسلحة التصعيد والتسعير والمواجهة المفتوحة. ذلك ما بَانَ أخيراً في الحملات المتبادلة كما لو انهم ذاهبون فعلاً الى الصدام، باستثناء المتفرّج الوحيد حزب الله الذي لا يستعجل دوره. كل السجالات الدائرة، بما تنطوي على اتهامات وتشهير، تتوجّه الى الاستحقاق الرئاسي والتصرّف على ان الشغور واقع حتماً. وهم بذلك يذهبون جميعاً الى الحلول السيئة.

احد افضل الحلول السيئة الملازمة للشغور، المحسوب سلفاً، هو ما يصير الى تداوله بعيداً من الاضواء عن احتمال انهاء المأزق العالق بين رئيس الجمهورية ميشال عون والرئيس المكلف نجيب ميقاتي بازاء الحكومة التي يُتوقّع ان تحل في صلاحيات رئيس الجمهورية بانتهاء ولاية عون. المحسوم ان الرئيس سيغادر قصر بعبدا في الدقيقة الاخيرة في ولايته منتصف ليل 31 تشرين الاول. المحسوم ايضاً ان الرئيس الحالي لن يُسجّل ما لم يفعله اي من اسلافه قبلاً، ويخلف سابقة تجاوزه مدة الولاية المنصوص عليها في المادة 49 من الدستور. ثلاثة رؤساء سبقوه شهدت الاشهر الاخيرة في ولاياتهم ما يخبره عون هذه الايام، لم يبرحوا قصر الرئاسة الا في الدقيقة الاخيرة، هم الرؤساء كميل شمعون (1958) وسليمان فرنجيه (1976) وامين الجميّل (1988)، وكان وُصِف كلٌ منهم عند خصومهم بانه اسوأ الرؤساء. الا ان ما حدث بعدهم في وقت قريب او بعيد اظهر انهم لم يكونوا كذلك.

ما يتردد بصوت مخفوض انتهاء المأزق الحكومي الحالي قبل الوصول الى اليوم العاشر السابق لاختتام المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس في 21 تشرين الاول، بأن يصير الى قبول استقالة حكومة تصريف الاعمال، وفي الوقت نفسه اعادة تعويمها بمراسيم جديدة بوزرائها الـ24 اياهم، انطلاقاً من واقع ان لا حكومة سواها سواء باعادة تأليفها من ضمن توازناتها الحالية او باستمرارها حكومة تصريف اعمال ستحلّ حكماً في صلاحيات رئيس الجمهورية. ولن يقف حائل دونها. لن يتطلب الامر، ما لم يصر الى ترميم عظامها، سوى ان يعلن رئيسها قبيل منتصف ليل 31 تشرين الاول في بيان رسمي ان حكومته المستقيلة تصبح صاحبة الصلاحية الدستورية في مواصلة استمرارية السلطات الدستورية العليا، وان صلاحيات رئيس الجمهورية اضحت في عهدتها تماماً. لن يصعب اذذاك اعتراف الداخل، كبرّي وحزب الله ووليد جنبلاط وسليمان فرنجيه والبطريركية المارونية ودار الفتوى وحزب القوات اللبنانية والنواب الجدد، بالمآل الجديد، كذلك تعامل المجتمعين العربي والغربي معها على النحو نفسه، مع ان ابوابهما لمّا تزل موصدة في وجه ميقاتي منذ تأليفه الحالية المستقيلة.

> **سواء عُوِّمت أو بقيت مستقيلة، حصة عون وباسيل في حكومة ميقاتي تظل الكبرى**

لكل من هؤلاء وجهة نظره في ما سيحدث: الذي يخشى من الفراغ، والذي تخلّص اخيراً من رئيس الجمهورية، والذي يعدّ نفسه للتحوّل ناخباً كبيراً في الاستحقاق الرئاسي المؤجل.

الى ان يحين أوان الوصول الى افضل الحلول السيئة، سيضاعف الافرقاء ضغوطهم كمَن يجرّ العربة الى الهاوية، وأولهم رافضو تعويم الحكومة المستقيلة. أما الأسباب الوجيهة للتسليم في نهاية المطاف بهذا الخيار، فتكمن في الآتي:

1 - أياً تكن السجالات والاجتهادات الدستورية في تبرير حجة مَن لا يعترف بصواب انتقال صلاحيات الرئيس الى حكومة تصريف الاعمال عملاً بالمادة 62، فإن هذه ستصبح في عهدة تلك بدافع أساسي هو موازين القوى الداخلية التي تفرض ارادتها، وتعترف بالأمر الواقع الجديد بانتهاء ولاية عون. اما ما يتخطى الحجة الدستورية، فهو تعويم الحكومة المستقيلة بمراسيم جديدة طبق الاصل للتي صدرت في 10 ايلول 2021، ما يفضي الى اقفال جزئي غير كاف وشاف بالضرورة للاعتراض المسيحي الممثّل في رفض بكركي ترك رئاسة الجمهورية، المارونية، شاغرة بعد مغادرة الرئيس الحالي، وافتعال العراقيل للحؤول دون انتخاب خلف له.

2 - ربما من المبالغ به الاعتقاد بأن رئيس الجمهورية وحزبه التيار الوطني الحر خاسران في انتقال صلاحيات الرئيس المغادر الى آخر حكومات عهده. الاصح ان العكس هو الصائب. عندما تآلفت حكومة ميقاتي في 10 ايلول 2021، قيل ان رئيسها تخاذل امام رئيس الجمهورية وضعُف امام غاية وصوله الى السرايا، بأن اعطاه الحصة العظمى فيها وهي 8 من وزرائها الـ24. قيل سوى ذلك أيضاً ان الرئيس ورئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل نالا في حكومة 2021 الثلث +1 مضمراً بوجود وزير تاسع يمكنهما من تعطيل انعقاد جلسات مجلس الوزراء، او يتسبب في اطاحة الحكومة وفرض استقالتها على غرار سابقة 2011.

واقع الامر ان الحصة المزدوجة هذه كانت في حكومة ميقاتي اكبر حصصها على الاطلاق: 8 وزراء للرئيس وحزبه، 6 وزراء لرئيس الحكومة، 5 وزراء للثنائي الشيعي، وزيران لفرنجيه، وزيران حليفان للرئيس وحزبه والثنائي الشيعي، وزير لجنبلاط.

3 - سيبقى عون وباسيل يحتفظان في الحكومة نفسها، مستقيلة او معوَّمة، بالحصة الوازنة التي تقف عند حدود التعطيل بأن تقرع بابه دونما ان يُفتح لها بالضرورة، ما لم يأذن حزب الله بذلك. تاسع الوزراء الثمانية المفترض هو وزير النائب السابق طلال ارسلان. بيد ان القرار، بعد الكلمة المسموعة، عند حزب الله المعلوم من موقفه حتى الآن على الاقل، تمسكه بميقاتي رئيساً للحكومة مستقيلة او معوَّمة في مرحلة لا تحتمل شغف البحث عن بديل منه او الرهان على سواه، واصراره على عدم ترك البلاد بلا حكومة أياً تكن الصيغة النافذة لوظيفتها. يفضّلها مكتملة المواصفات الدستورية، ولا يضيره ان تكون مستقيلة كأسوأ الاحتمالات التي يسهل عليه هضمها وضبطها وادارتها. يُفسّر ذلك صمته الحالي وتفرّجه على الفصول الرائجة في الحملات المتبادلة الى ان يحين أوان تدخّله، المحسوب قبل اليوم العاشر من نهاية المهلة الدستورية.

تقرير

متعهدو المواد الغذائيّة نحو وقف الإمدادات

لا طعام في السجون نهاية الشهر

مع نهاية الشهر الجاري، سيتوقف المتعهدون السبعة الذي يؤمّنون المواد الغذائيّة للسجون المركزيّة والوجبات الغذائيّة لسجون المناطق، عن القيام بهذه المهمة نالم تدفع الدولة مستحقاتهم المتأخرة وتؤمّن سلفة خزينة للأشهر الستة المقبلة خشية أن يضيّع الفراغ الرئاسي حقوقهم

لينا فخر الدين

قبل الأزمة الاقتصادية كانت شكاوى السجناء تتعلق غالباً بسوء الوجبات الغذائيّة التي تقدّمها إدارات السجون لهم (بمعدّل وجبتين يومياً). بعدها، زاد على ذلك خفض حصّة السجناء من الوجبات والفواكه، حتى صار هؤلاء يتلقّون في معظم الأيّام رغيف خبز واحداً و100 غرام من اللبنة أو المربى يومياً، وفي بعض الأحيان نصف حبّة فاكهة، مع «شبه غياب تام» للحوم والدجاج، على حد قول السجناء. علماً أن المتعهدين يؤكدون أنهم يسلّمون السجون المركزيّة الكميّات المتفق عليها من اللحوم والدجاج: 500 غرام من اللحمة و300 غرام من الدجاج أسبوعياً تقسّم بحسب النظام الغذائي للسجين المنصوص عليه في القانون.

تقاضى المتعهدون 10 من أصل 90 مليار ليرة من مستحقاتهم حتى آب الماضي

سابقاً، كان السجناء يحاولون الاستعاضة عن هذه الوجبات بشراء حاجياتهم من دكانة السجن وطبخ وجباتهم بأنفسهم. إلا أن كثيرين منهم لم يعودوا قادرين على ذلك في ظل الارتفاع الكبير لأسعار السلع الغذائية. إذ يؤكد سجناء أنهم يحتاجون إلى ما لا يقل عن مليون ونصف مليون ليرة أسبوعياً ثمناً للمواد الغذائية والسجائر، ما يجبرهم على الاكتفاء بوجبة السجن رغم أنها غير كافية وفي كثير من الأحيان قد تكون غير صالحة للأكل. على أن هذا الأمر، على سوئه، قد لا يعود متاحاً قريباً. فقد علمت «الأخبار» أن المتعهدين السبعة الذين يؤمّنون السلع الغذائية واللحوم والخضار والفواكه لإدارات السجون المركزيّة والوجبات المعدّة سلفاً لسجون المناطق، سيتوقّفون كلياً عن التسليم بدءاً من أول تشرين الأوّل المقبل، ما سيؤدي إلى أزمة كبرى مع عدم قدرة معظم السجناء على شراء المواد الغذائيّة ومنع الأهالي من إدخال المأكولات إلى أبنائهم في السجون المركزية.

فعلياً، سيصبح السجناء بلا طعام فيما لا يبدو أن الدولة التي تنهار قطاعاتها واحداً تلو آخر قادرة على اجتراح حل، خصوصاً أن شروط المتعهدين قد تكون عصيّة على التطبيق. إذ يطالبون بمستند قانوني يحميهم من عدم قبض أموالهم في ظل الفراغ الرئاسي.

قبل الأزمة، كان هؤلاء يتقاضون أموالهم المُستحقّة بعد شهرين إلى ثلاثة أشهر من تقديم الفاتورة الشهريّة إلى المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي للتأكد من أسعار ما تم تأمينه من سلع. في الأشهر الماضية لم يُصرف الاعتماد إلا بعد 6 أشهر وبقيمة 10 مليارات ليرة، وهو جزء قليل من المبلغ الذي وصل إلى 90 مليار ليرة نهاية آب الماضي. وقام المعنيون بـ«تشريح» التسليم ليُقسّم على مبالغ، إذ صرف وزير المالية يوسف الخليل الثلاثاء الماضي اعتماداً بقيمة 60 مليار ليرة للمتعهدين من دون أن يتم نقله حتى الساعة إلى السراي الحكومي، فيما أحيل منذ أيّام قليلة اعتماد بقيمة 20 مليار ليرة من وزارة المالية إلى رئاسة الحكومة ثم إلى القصر الجمهوري حيث يفترض أن يكون رئيس الجمهوريّة قد وقّع عليه وأحاله إلى المديريّة العامة لقوى الأمن الداخلي لتوقيعها قبل إعادتها إلى وزارة المالية لتأمين المبلغ من المصرف المركزي.

وفي ظل هذا التأخير، يتأثر المتعهدون الـ7 من ارتفاع سعر صرف الدولار ممّا يُقلّل من أرباحهم، فيما يؤكدون أنهم يتكبّدون خسائر كبرى، خصوصاً أنهم يشترون السلع بالدولار ويُحصّلون أموالهم بالليرة بعد أشهر طويلة تكون الأموال خلالها قد فقدت قيمتها مع تغيّر سعر الصرف في السوق السوداء. ولا يُحسَن موضوع تعديل الأسعار من أوضاعهم (تدفع الدولة فوارق ارتفاع الأسعار في العرض المُقدّم في المناقصة العموميّة)، بسبب التأخر في التسديد، كما هو حاصل اليوم. إذ يقبض المتعهدون الأموال التي كان من المفترض أن تُصرف لهم منذ أشهر. وهذا ما أدّى مثلاً إلى بمتعهد تامين اللحوم والدجاج إلى استبدال اللحوم بالدجاج، أو العكس أحياناً، في حال ارتفاع الأسعار.

ولأنهم يعانون من الخسائر، يتخوّف المتعهدون من ازدياد حجمها خصوصاً في حال الفراغ الرئاسي، ما يعني أن الاعتمادات لن تُصرف لهم. وما يُعقّد الأمور أكثر، أجواء المعنيين في شعبة الشؤون الإدارية في قوى الأمن الداخلي التي تشي بأنّ لا مناقصة ستحصل مع انتهاء العقد الموقّع مع المتعهدين في نهاية السنة الجارية بعد أن وضع قانون الشراء العام موضع التنفيذ، بذريعة أنّهم «لم يفهموا بعد آلية القانون الجديد وتفاصيله».

هذا الجو يؤكّد إمكانيّة التمديد للمتعهدين وفق الاتفاق المُبرم بين الطرفين يتيح للدولة التمديد لهم سنة كاملة يتم تقسيمها على فترات على 3 أشهر، من دون القيام بمناقصة عموميّة. ولذلك، يشترط المتعهدون أن يُصرف لهم اعتماد مُسبق واستثنائي على 6 أشهر قبل انتهاء عهد الرئيس ميشال عون، ليتم إيداعه في شعبة الشؤون الإداريّة حتى يتمكّنوا من قبض مستحقاتهم في ظل الفراغ الرئاسي المُحتمل.

إذاً، أمام الدولة أقلّ من 20 يوماً لصرف الاعتمادات السابقة بعد التوقيع عليها، وتوقيع سلفة خزينة لمدّة 6 أشهر تُغطّي الأشهر الثلاثة المتبقية حتى نهاية السنة، والأشهر الثلاثة التي من المفترض أن يتم التمديد لهم فيها. وفي حال لم يتم ذلك، فإنّهم سيرسلون في نهاية أيلول كتاباً إلى المديرية لإبلاغها بأنه يتعذّر عليهم تأمين السلع الغذائية واللحوم والخضار والفواكه إلى إدارات السجون.

قد لا تأخذ الدولة هذا التهديد على محمل الجد، ما يشير إلى أن توقّف المتعهدين عن قيامهم بالمهمّة شبه حتمي، وهو الأمر الذي يُعرّض أكثر من 6 آلاف سجين وسجينة في السجون المركزيّة إلى المجاعة باستثناء القادرين على شراء السلع الغذائية، ليزيد من مخاطر حالات الوفاة التي ارتفعت في الأشهر الأخيرة بسبب الإهمال الطبي وفقدان الأدوية.

(هيثم الموسوي)

تقرير

25 موقوفاً في السعودية: وساطة عراقية ونأي لبناني بالنفس!

عبدالله قمح

لا يترك السفير السعودي في بيروت وليد البخاري مناسبة، أو تغريدة على «تويتر»، من دون أن يتطرّق فيها إلى «قيم التسامح»، ويخوض ورشة متعبة لتلميع صورة المملكة في مجال حقوق الإنسان، فيما توقف بلاده لبنانيين من المقيمين على أراضيها، وتخفي بعضهم قسراً بما يشبه اتخاذهم «رهائن».

عملياً، لا معلومات عن الموقوفين الذين احتجزوا في مراحل زمنية متفاوتة، باستثناء حيدر سليم الذي أوقف في موسم الحج المنصرم بسبب تصويره فيديو أثناء طوافه في الحرم المكي، مجاهراً بالدعاء لـ«ظهور المهدي». فبعد انتشار المقطع عبر مواقع التواصل، اقتحم عناصر من مباحث أمن الدولة الفندق الذي يقيم فيه واقتادوه إلى جهة مجهولة، قبل أن يتبيّن أنه أوقف بتهمة «إثارة النعرات الطائفية»، بعدما نجح «وسطاء عراقيون» في تأمين اتصال بينه وبين عائلته. «المكرمة» التي مُنحت لسليم مُنعت عن بقية الموقوفين الذين انقطع الاتصال بهم منذ «اختفائهم». ومن بين هؤلاء علي مزيد الذي لم تعطه إقامته في المملكة لأكثر من 20 عاماً أي أفضلية، إذ انقطع الاتصال به منذ آب 2021، والمعلومة الوحيدة التي تم الوصول إليها تفيد بتوقيفه على خلفية قضية تتعلق بـ«أمن الدولة». كذلك لم تُجدِ محاولات الأهالي التواصل مع السفارة السعودية في بيروت.

المؤكد أن من حق أي دولة توقيف مشتبه فيه على أراضيها والتحقيق معه على خلفية قضايا أمنية شرط وجود مضبطة اتهام واضحة بحقه ومنحه حقوقه كموقوف. لكن من غير المفهوم، ومهما كان السبب، أن تتخلى دولة أي موقوف عنه كما يحصل في الحالة اللبنانية. إذ تُمارس الحكومة اللبنانية انضباطاً غير مسبوق بـ«النأي بالنفس» وتخلّياً مفضوحاً عن مواطنيها، وعدم تبنّي قضية أي منهم، وصولاً إلى رفض التدخل في كثير من الحالات، بحجج تتعلق إما بارتباط التوقيف بـ«قضايا أمنية»، أو بسبب الخشية على العلاقات الثنائية! فرئيس الحكومة نجيب ميقاتي لم يردّ على مراسلات من أهالي الموقوفين للاستفهام عن مصيرهم، فيما كان جواب السفير اللبناني في الرياض فوزي كبارة الذي جرى التواصل معه أكثر من مرة أنه غير قادر على الوصول إلى أي معلومات بسبب «حساسية القضايا المرتبطة بأمن الدولة»، باستثناء قضية توقيف مزيد، بعد تدخل مباشر من رئيس مجلس النواب نبيه بري، عندما بعث السفير برسالة «نصية» أواخر حزيران الماضي إلى وزير الخارجية عبد الله بوحبيب يبلغه فيها أن «مزيد موقوف منذ نحو سنة لدى أمن الدولة في مسألة أمنية ويخضع للتحقيق». ووعد السفير بأنه سيطلب «غداً» إذناً للسماح لمندوب السفارة بزيارته و«نفيدكم فور الموافقة إذا ما تمّت»، من دون أن يتضح ما إذا جاءت الموافقة أو جرت الزيارة!

في حزيران الماضي، وعد المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، بحسب مصادر «أهالي الموقوفين» بمتابعة الملف. وعُلم من مصادر متابعة أن إبراهيم طلب وساطة رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي في القضية، وبعد الطلب، جرى تأمين اتصال بين الموقوف سليم وعائلته. وأشارت مصادر لـ«الأخبار» إلى أن جهود اللواء إبراهيم والوسطاء العراقيين قد تثمر الإفراج عن سليم قريباً.

وبحسب مصادر أمنية، يبلغ عدد الموقوفين اللبنانيين في السعودية 25 شخصاً. وفيما يتكتّم بعض أهاليهم عن الأمر ربطاً بوعود يراهنون عليها منذ زمن، ولعدم تأزيم أوضاع أبنائهم في المعتقلات، عُرف من الموقوفين طارق الترشيشي ونجله اللذان أوقفا على خلفية جمع تبرعات لمصلحة ضحايا انفجار مرفأ بيروت، وعلي مازح المتّهم بما يسمى «نشر التشيّع»، علماً بأنه أنهى محكوميتين (الأولى 4 أعوام والثانية 3 أعوام)، وأحمد حسين رضا الذي أوقف منتصف عام 2021 بتهمة «أمن دولة» بعد إقامة تسعة أعوام في السعودية، وعلي مزيد المقيم في المملكة منذ 20 عاماً، وكان يعمل مهندساً استشارياً في شركة إسبانية، وحيدر سليم الذي أوقف خلال موسم الحج المنصرم. وبحسب المعلومات، يحتجز معظم الموقوفين اللبنانيين على ذمة قضايا «أمنية» في سجني دهبان وحائل.

تقرير

أول أمين عام «بيروتي» للجماعة: لا إيران ولا تركيا!

من دون ضجّة، «أنتجت» الجماعة الإسلاميّة أمينها العام الجديد، بعد أكثر من 6 سنوات قضاها عزام الأيوبي على رأسها. طوال أشهر اعتصم المعنيون بحبل الصمت رداً على المزاعم التي أشارت إلى تحوّل الجماعة إلى «فصيل» في «الحرس الثوري الإيراني» أو أجنحة منقسمة على نفسها، ولتركيا حصة الأسد فيها.

انتظر هؤلاء قبل أن يكشفوا أمس عمّا في جعبتهم: الشيخ محمّد طقوش أميناً عاماً. الاسم شكّل مفاجأة للمتابعين، على اعتبار أنّه لم يكن متداولاً وهو من خارج النادي السياسي. إذ لم يتولّ طقوش يوماً متابعة الشؤون السياسيّة داخل الجماعة، ويندر «نبش» لقاء سياسي له، بل يُعد أقرب إلى شخصيّة فقهيّة - تربوية. يحمل «أبو البراء» شهادات عليا في الشريعة الإسلامية وتسلّم رئاسة الدائرة الدعويّة خلال السنوات الأخيرة، وهو تدرّج في مدارس الإيمان التابعة للجماعة من مدرّس إلى أن تولّى لسنوات طويلة إدارة فرعها في عرمون قبل تقديم استقالته وتفرّغه للدراسة منذ نحو 6 سنوات.

إذاً، لا خلفيّة سياسيّة لطقوش. استحالة «تشريحه» على طاولة المحاور الإقليميّة والداخليّة، تعكس رغبة لدى الجماعة بأن تُفعّل «وجهها الفقهي» على حساب الوجه السياسي، بعد سنوات من دخولها إلى قلب التفاصيل السياسية. الاختيار يبدو ذكياً، وفق ما يردّد متابعون رأوا أنّ الجماعة، بضربة واحدة، «نظّفت سجلّها» من «تهمة» الاقتراب من حزب الله أو احتسابها على الحصة التركيّة في المنطقة، ليؤكّد مسؤولوها أنّ لا جناح الحزب ولا جناح تركيا هما الغالبان بعدما اختاروا بعناية أميناً عاماً لا يُمكن إخضاعه لـ DNA سياسي. وهذا ما ينسحب أيضاً على اختيار الشيخ محمّد شاتيلا رئيساً لمجلس الشورى.

مع ذلك، لا يبدو أنّ الجماعة ستُعلن انسحابها من «الزواريب السياسية». بل على العكس، يشير البعض إلى أن طقوش الذي انتمى إلى الجماعة في بداية سنوات شبابه (العديد من أفراد عائلته من المشايخ والقضاة الشرعيين الذين تنتمي غالبيّتهم إلى الجماعة) وتنقّل بين مناصبها القياديّة، على اطّلاع على كل التفاصيل، ولو بقي لسنوات بعيداً من الأضواء السياسية.

وإذا كان بعض المتابعين يعتقدون أن اختيار طقوش جاء لقربه من الأيوبي وكي يبقى الأخير ممسكاً بمفاصل السياسة ما يعني أنّ أجندة الجماعة لن تتغيّر خصوصاً في ما يتعلّق بالعلاقة التي تطوّرت كثيراً في السنوات الماضية مع حزب الله، يؤكد آخرون أنّ الاعتبار الداخلي هو ما رفع أسهم طقوش بين منافسيه.

اختيار طقوش حتمه رص الصفوف الداخليّة على حساب الاعتبارات الخارجية

ولذلك، أجمعت غالبيّة أعضاء مجلس الشورى على اسمه (لا يقدّم المرشحون ترشيحاتهم علناً، وإنّما يتم التوافق على المرشحين خلال مداولات جانبيّة)، لتخلص إلى انتخاب طقوش كأصغر أمين عام (مواليد 1973) للجماعة منذ تأسيسها.

هذا المعيار يعني أن أولويّة الجماعة حالياً هي رص الصفوف ومنع تكرار الخلافات التي حصلت في الولاية الأولى لأيوبي، خصوصاً أن طقوش «شخصيّة محبوبة وقريبة من الجيل الشاب لصغر سنّه، ويتمتّع بشخصيّة وسطيّة منفتحة على الحوار». ولكن الأهم، أنّه ليس محسوباً على أي تيّار داخل الجماعة بل كانت له مهمّات في تقريب وجهات النظر إبّان الأزمة الداخليّة التي عصفت بالجماعة، تماماً كرئيس مجلس الشورى المُنتخب الذي يوصف أيضاً بأنّه «محبوب وغير محسوب على طرف».

ليس معيار صغر السن وحده الذي كسره طقوش في أعراف الجماعة الانتخابيّة، إذ أنّه أول أمين عام من بيروت (جرت العادة أن يكون الأمين العام من الشمال)، ما يعني أنّ الجماعة تُريد إيلاء بيروت اهتماماً خاصاً، وهو ما يؤكده أيضاً انتخاب رئيس مجلس الشورى من أبناء العاصمة.

لينا ...

تقرير

المؤتمر العام لفتح يُعقد في بيروت؟

آمال خليل

تتهيّأ حركة فتح لعقد مؤتمرها العام الثامن بعد تأجيل قسري لعام واحد. جملة عوامل قد تجعل من المؤتمر استثنائياً. منها، إلى جانب احتمال انتخاب رئيس جديد للحركة خلفاً لمحمود عباس، احتمال آخر بعقد المؤتمر في بيروت للمرة الأولى.

وقد دخلت أقاليم ولجان فتح في ورشة مفتوحة تحضيراً لعقد المؤتمر الذي ينتظر أن يلتئم قبل نهاية العام الجاري. في ورشة العمل التي عقدت لأقاليم الغربية والخارجية للحركة في لبنان، بين 25 و29 آب الماضي، طرح قياديون اقتراح عقد المؤتمر في بيروت، فلقي تأييداً واسعاً، إلا أن أسباباً لوجستية قد تمنع عقده لمصلحة رام الله، علماً بأن ورشة الأقاليم التي عقدت في بيروت حضرها ممثلون عن الأقاليم العربية والأوروبية؛ من ضمنها موريتانيا. كما سجلت مشاركة لافتة لقيادة إقليم غزة بوفد مؤلف من 23 شخصاً، منهم 14 أسيراً محرراً غادروا للمرة الأولى خارج القطاع. كما حضر أعضاء من المجلسين الثوري والاستشاري، تراسهم أمين سر اللجنة المركزية جبريل الرجوب والقياديان عباس زكي وعزام الأحمد. وشكل المؤتمر العام أبرز بنود الورشة، إذ من المفترض أن يختتم بانتخاب لجنة مركزية ومجلس ثوري ينتخب أعضاؤها رئيساً جديداً للحركة.

أمين سر حركة فتح في لبنان فتحي أبو العردات قال لـ«الأخبار» إن مكان عقد المؤتمر وموعده لم يحسما بعد. لكن «اقتراح بيروت يعكس العلاقة التاريخية بينها وبين المقاومة الفلسطينية. إذ إن بيروت احتضنت الثورة ودفعت أثماناً من أجل القضية وتشكل رمزاً لصمود المناضلين في الفصائل الفلسطينية والقوات المشتركة»، ما «يدفع كثيرين من رموز فتح إلى اقتراح عقد الاجتماعات الجامعة في بيروت لاستعادة مآثر الماضي».

إلا أن الحنين وحده لا يكفي. إذ استجدّت أسباب عدة على العلاقة بين فتح والدولة اللبنانية التي تكون موافقتها شرطاً لعقد المؤتمر.

يربط أبو العردات التطور الإيجابي بين فتح واللبنانيين بـ«تراكم التعاون والثقة منذ الأزمة السورية على المستويات السياسية والأمنية والحزبية». وتوّج التعاون بتفعيل قيادة العمل الفلسطيني المشترك الذي يضمّ ممثلين عن الفصائل كافة التي شكلت بعد معركة نهر البارد.

أبو العردات: بيروت احتضنت الثورة ودفعت أثماناً من أجل القضية

ويميز أبو العردات دور فتح التي «لم تضيّع البوصلة خلال الأزمة السورية، وهو ما ظهرت مفاعيله في لبنان وسوريا على السواء. في دمشق، أعيد افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل أن يرفع مستوى التمثيل إلى مستوى سفارة. وللمرة الأولى منذ عقود، أعادت السلطات السورية السماح للفتحاويين بالتنقل بالهوية كما كانت الحال عام 1969. أما في لبنان، فقد قمنا بدور رئيسي في إحباط عدد من العمليات الأمنية الخطيرة». عربياً أيضاً، برز دور لفتح على هامش الأزمات الأخيرة. بحسب أبو العردات، أدّت الحركة دور وساطة بين ليبيا ومصر وحاولت القيام بدور وسيط في أزمة اليمن. وبموازاة الدور اللبناني والمصري في المصالحة الفلسطينية، دخلت الجزائر على الخط للقيام بدور رديف. وهنا، لفت أبو العردات إلى أن موقع الجزائر فلسطينياً لا يقل عن بيروت. فهي «الدولة العربية الوحيدة التي لا تزال تدفع بانتظام مستحقات لمنظمة التحرير».

الصفاء في المشهد الفلسطيني اللبناني، تقابله ضبابية فتحاوية داخلية مع اقتراب الاستحقاق الأهم الذي ينتظر الحركة باختيار خلف لـ«أبو مازن». بالتزامن مع ورشة الأقاليم في بيروت، عقد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ اجتماعاً مماثلاً مصغراً في رام الله، علماً بأن الشيخ وزكي والرجوب والأحمد ينتمون إلى نادي أبرز المرشحين لخلافة عباس بعد تحجيم زميلهم في النادي عضو اللجنة المركزية توفيق الطيراوي الذي سحب منه عباس صلاحيات سياسية وأمنية.

مؤسسة عامل الدولية
amelassociation international

تعلن مؤسسة عامل الدولية، المصيطبة، شارع داوود أبو شقرا، مبنى عامل عن فتح باب التقديم لمناقصة أدوية

الموضوع: شراء أدوية لزوم مؤسسة عامل الدولية

تدعو مؤسسة عامل الدولية شركات الادوية المستوردة / الموزعة المشاركة في هذه المناقصة في لبنان.

شروط ومستندات المناقصة:

يتوجب على الشركات المهتمة في خوض هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط العام والخاص المنشور الكترونياً على موقع مؤسسة عامل الدولية (www.amel.org) وموقع الدليل المدني (https://daleel-madani.org/calls-for-proposal)

تقديم العروض النهائية:

يجب على الشركات التي تود المشاركة في المناقصة تقديم الملف كاملاً مع عروض الأسعار في مهلة محددة يجب أن يتم تسليمها مباشرة إلى مكتب مؤسسة عامل، على العنوان المذكور أعلاه لغاية ٢٠ أيلول ٢٠٢٢، قبل الساعة ٠٥:٠٠ م.

مؤسسة عامل الدولية

قضية

يبدو موسم بيع الكتب المدرسية هذا العام باهتاً. يحاكي وجوه الأهالي الذين لم يستفيقوا بعد من صدمة الأقساط الدولارية المرتفعة، ليجدوا أنفسهم تحت وقع صدمة أسعار الكتب والقرطاسية. لم تتدخل «الدولة» لتدعم الكتاب الوطني، تركت الأهالي يبحثون عن كتب مستعملة بحالة جيّدة، كمن يتوسّل إحياء ميت فيما بعض المدارس لا ترحم. تغيّر طبعات، وتطلب كتباً أجنبية تفوق أسعارها ثلاثة أضعاف الوطنية، وتبيع إجباريّاً زيّاً مدرسياً وقرطاسية باهظة الثمن

الكتاب المدرسي: الجديد «عالطلب» والمستعمَل يقاوم

زينب حمود

جهّزت دور النشر والمكتبات الخاصة نفسها لافتتاح موسم بيع الكتب المدرسية «من دون أن نعرف إن كنّا سنبيع أو لا»، يقول مدير المطبعة والمكتبة العصرية عاصم الشريف. يرى المشهد التعليمي على بعد أيام من العودة إلى المدارس «ضبابياً». فعدا عن التدهور العام للأوضاع في البلاد، تستصعب بعض المدارس إصدار لوائح الكتب لأنها تشكّك في قدرة الأهالي على الدفع. والكثير منهم لم يحسموا خيار مدرسة أولادهم بعد لأنّ شبكة من الأسئلة تدور في رأسهم: هل يمكننا تسديد الأقساط وتكاليف الكتب والقرطاسية والزيّ المدرسيّ؟ كم ستبلغ كلفة الباص المدرسي التي تتأثر بكلفة المحروقات؟ هل يوجد مدرسة ذات كلفة أقل ومستوى تعليمي جيّد؟ هل سيكون هناك تعليم رسمي؟ فكّر الشريف في حلّ «يرضي جميع الأطراف»: تقسيم لائحة الكتب على فصلين، والاقتراح على من يعجز عن تسديد ثمنها دفعة واحدة شراء كتب الفصل الأول وترك البقية لمنتصف العام الدراسي. رحّبت بعض المدارس بالفكرة ووعدته بأن تعرضها على لجان الأهل.

> تشكو دور النشر حسم 24% من ثمن الكتاب والتخلّي عن 20% من الأرباح للمكتبات

في العام الماضي، تبادل الطلاب، بدعم من المدارس، كتبهم، «ما أدى إلى تراجع مبيعات الكتب الجديدة بنسبة 94%»، بحسب المدير العام لدار الفكر اللبناني جاد عاصي. ومع تحديد وزارة الاقتصاد سعر الكتاب آنذاك على أساس 45% من سعره الفعلي، «أكلناها».

هذا العام، جرى الاتفاق بين نقابة الناشرين المدرسيين ووزارة الاقتصاد على تقاضي 76% من سعر الكتاب الفعلي. يعني من «سيأكلها» هم الأهل. فقد بلغ ثمن سلّة الكتب لتلامذة الحلقة الأولى حوالي 70 دولاراً إذا كانت ذات برنامج لبناني حصراً، وترتفع إلى 200 دولار إذا ضمّت كتباً أجنبية، فيما يرتفع سعر لائحة الكتب لتلامذة المرحلة المتوسطة إلى نحو 100 دولار، و150 دولاراً للمرحلة الثانوية.

الخسارة الأكبر «تربوية»

مع ذلك، تشكو دور النشر تآكل أرباحها بعد حسم 24% من ثمن الكتاب، عدا عن التخلي عن 20% منه لمصلحة المكتبات، ما يعني تخلّيها عن 44% من هامش ربحها. وتتحدّث عن تكاليف عالية تشمل أسعار الورق (ارتفعت 220% خلال العامين الماضيين)، والطباعة وحقوق المؤلف والرّسام... لكن الخسارة الكبرى، وفق عاصي، ليست مادية بقدر ما هي تربوية، وتتمثل في عدم القدرة على تجديد المناهج وتطويرها. «فلم نعد نتجرّأ على الطلب من المؤلف كتابة مجموعة جديدة من الكتب، وهذا يقتل الإبداع والتطوّر، ويترتّب عليه نتائج وخيمة على المدى البعيد، فالأوضاع المادية تتحسّن مع الوقت لكن خسارة كهذه يصعب تعويضها».

تطالب المدارس الكاثوليكية بتحديد سعر صرف دولار للكتاب المدرسي (مروان بوحيدر)

دولار للكتاب المدرسي؟

الجدير بالذكر أن أسعار الكتب محدّدة بالدولار الأميركي، وتتأثر بحسب سعر الصرف في السوق السوداء. فهل يعني ذلك أن «قفزاته اليومية» ستبدّل أسعار الكتب باستمرار؟ يجيب عاصي: «لا، لا تتغير الأسعار إلا إذا ارتفع سعر الدولار أو انخفض بنسبة 10%». لكن حتى هذه النسبة ليست بعيدة الأمد، وتتحقق بسهولة خلال أيام. هذا الأمر «يكبّل» أيدي بعض المدارس ويعرقل مهمّة وضع لوائح الكتب، كحال غالبية المدارس الكاثوليكية التي «تطالب بتحديد سعر صرف دولار الكتاب المدرسي ليعرف الأهالي الكلفة التي تترتب عليهم»، كما يقول أمينها العام يوسف نصر، مشيراً إلى أن «تحضير اللوائح أمر يسير على بعض المدارس، وعسير على أخرى وفق البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكلّ واحدة وقدرة الأهالي على تحمّل التكاليف».

لم يكن صعباً على مدارس المصطفى وضع لوائح الكتب لجميع المراحل التعليمية منذ العام الماضي. قررت «إبقاء الكتب على ما كانت عليه وعدم تغيير الطبعات إلا في حالات الضرورة كنفاد الكتاب مثلاً، واعتماد الكتب الوطنية التي تحافظ على المستوى التعليمي الذي نريد بأسعار مناسبة، وتفضيل معيار التوفير في الأسعار عند التزاحم بين كتابين، ومباركة تبادل الكتب بين الطلاب»، بحسب مديرها العام محمد سماحة.

من جهة ثانية، هناك مدارس لم يعجبها دور «المتعاطفة» مع الأهالي الذي قامت به خلال السنتين الماضيتين. مسلسل الأزمة بالنسبة إليها انتهى. تصارح الأهالي: لا نقبل بكتب مستعملة، نريد كتباً أجنبية تكلّف نحو ثلاثة أضعاف الكتب الوطنية، سنبدّل الطبعات من دون إحداث أي تغييرات تذكر في المحتوى فلن تتمكنوا من شرائها مستعملة... كما أعادت فتح مزاريب الأرباح المتشعّبة. ففرضت على الأهالي أن تبيعهم قرطاسية بأسعار مرتفعة بحجة توحيد الشعار، إضافة إلى الزيّ المدرسي الذي بلغ ثمنه في إحدى المدارس 175 دولاراً لأنه يتألف من 7 قطع!

تهافت على «المستعمل»

يحصل ذلك كلّه من دون تدخّل وزارة التربية والتعليم العالي التي لم تفكّر في دعم الكتاب الوطني على الأقل. وعندما وجد الأهالي أنفسهم متروكين وحدهم وعاجزين عن تحمّل هذه الأعباء المادية، بحثوا في المكتبات الخاصة عن كتب مستعملة، التي تتحدّث ندى، مديرة مكتبة الساحة في برج البراجنة، عن «تهافت» على شرائها. أما الكتاب الجديد «فنطلبه من دور نشر بالحبّة بعد أن يدفع الزبون ربعونا». جرت العادة أن يباع الكتاب المستعمل بنصف ثمنه جديداً لكن ذلك سيكون «ثقيلاً» على الأهالي مع أسعار كتب «صادمة» تصل إلى المليون ليرة. لذلك، تسعير الكتب المستعملة يخضع «لضمائر المكتبات».

المثير للاستغراب هو كيف تصمد الكتب الوطنية للسنة الدراسية الثالثة؟ فمع بدء الأزمة الاقتصادية منذ عامين والتوقف عن إصدار طبعات جديدة والتوجه نحو الكتب المستعملة، تدور الكتب بين الطلاب، تُمحى ثم يعاد استخدامها، حتى تهترئ، وخاصة أن «الكتب الوطنية لا تخدم أكثر من عامين خلافاً للأجنبية التي تخدم نحو 4 سنوات لأن غلافها سميك وتجري حياكتها بإحكام»، كما يؤكد الشريف. يبدو أن الأهالي يتوسّلون إحياء ميت عندما يبحثون عن كتب مستعملة بحالة جيدة. «لا يُحسدون على هذه الحال»، بهذه الكلمات تختصر رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة لمى الطويل «الضغوط التي تثقل كاهل الأهالي لتأمين تكاليف تعليم أولادهم، وتتعدّى الكتب والقرطاسية إلى الأقساط ورسوم التأمين والزيّ المدرسي والباص».

تصوير الكتاب «حرام»

يتوجّه بعض الأهالي منفردين إلى تصوير الكتب المدرسية الباهظة الثمن بما يوفر حوالي نصف ثمنها. في بعض الأحيان، يحصل ذلك بشكل منظّم في المدارس التي تحضّر كتيّبات مصوّرة تجمعها من كتاب واحد أو أكثر. هذا التصرف «مخالف لقانون حماية الملكية الأدبية والفنية رقم99/75 الذي يرعى ويحمي أي ملكية فكرية، سواء كانت كتابية أو تصويرية أو نحتية أو خطية أو شفهية»، بحسب المحامي الشريف سليمان. ويجيز القانون مراجعة القضاء المختصّ لاستصدار قرار بوقف الاعتداء على حقوق المؤلف، كما ينصّ على «دفع المعتدي تعويضاً عادلاً عن العطل والضرر المادي والمعنوي اللاحق بصاحب الحق تقدّره المحاكم بالاستناد إلى قيمة العمل التجارية والضرر الذي تسبّب به». و«يعاقب بالسجن من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة نقدية من خمسة ملايين إلى خمسين مليون ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبتين». لكن مهلاً، «أمام أيّ قضاء يقدّم المتضرّر الشكوى؟» يسأل سليمان متأسّفاً على البلد الذي «أصاب الشلل جميع مفاصله». يتفهم الأهالي الذين «أقفلت جميع السبل في وجههم فبحثوا عن أي طريقة للتوفير، هم أصلاً لم يجدوا قضاء يلجأون إليه عندما فرضت عليهم أقساط مدولرة وخيالية».

التقشّف في القرطاسية

بدأ التقشف في شراء مستلزمات العودة إلى المدرسة منذ عامين، وفي كلّ عام يزداد قساوة. هذا العام، تخطى سعر صرف الدولار 35 ألف ليرة من دون أن يرافق ذلك تصحيح الأجور. فتخلّى كثيرون عن تجديد الحقائب المدرسية التي يجاوز ثمنها المليون ليرة. وصار شراء القرطاسية بالتقسيط يُمرّر في كل زيارة للمكتبة. وهناك من تخلّى عن «تموين» قرطاسية تكفي طوال العام لأن فاتورتها للتلميذ الواحد تتراوح بين المليون ونصف المليون ليرة والمليونين.

جولة على المكتبات تكشف عن أسعار «صادمة» للقرطاسية. على سبيل المثال: ثمن الدفتر الصغير (50 ورقة) يساوي 17 ألفاً، والكبير 85 ألفاً، والقلم 5 آلاف ليرة، والممحاة الواحدة 11 ألفاً، فيما المبراة 19 ألفاً. وصولاً إلى عدّة الرسم، ثمن دفتر الرسم المتوسط الحجم 147 ألفاً، وعلبة تلوين الخشب (12 لوناً) 65 ألفاً. أما الآلة الحاسبة نوعية «الكاسيو» فسعرها 17 دولاراً... تخرج من المكتبة مصاباً بالصداع ويخطر على بالك حرمان الأطفال من متعة اختيار القرطاسية التي تزيد الحماسة للعودة إلى المدرسة. عدا عن ذلك، هناك تلامذة سيحملون لأول مرة كتباً قد تكون بالية وممزقة، وأخرى مصوّرة تفتقر إلى الألوان، وسيمارسون المقارنة مع أصدقائهم في الصف.

لا تجد أستاذة علم الاجتماع المعالجة النفسية ميسون حمزة أن حرمان الأطفال والتباين الطبقي جديد وينحصر داخل المدارس، هو «يحصل منذ زمن بعيد وأينما كان. لكن توسّعت رقعته مع الأزمة الاقتصادية». تنصح الأهل «بمحاورة أطفالهم، ومصارحتهم بالضائقة المالية والأوضاع الصعبة التي يمرّون بها والتي تجبرهم على التقشف». كما يجب، وفق حمزة، «إعطاؤهم إجابات عن جميع أسئلتهم في هذا المجال لتذليل مشاعر القلق والحرمان والدونية»، إلى جانب طمأنتهم إلى أنها «فترة زمنية محددة وستنتهي».

خدمة النقل المدرسي: قسط فوق القسط

رَجانا حمية

لا سقف، هذا العام، لتسعيرة خدمة النقل المدرسي. هي اليوم أقرب إلى البورصة لكونها ترتبط ارتباطاً مباشراً بتقلّبات أسعار المحروقات، المرتبطة بدورها بسعر صرف الدولار الأميركي الذي يتحكم بما يمكن أن تفرضه المدارس على الأهالي. ولئن كانت معظم المدارس لم تحسم نهائياً بدلات خدمة النقل بانتظار التحاق كلّ المراحل التعليمية، إلا أن الصورة باتت شبه محسومة: التحوّل نحو الدولرة. هكذا، اختصرت معظم المدارس الخاصة الطريق والتحقت بالسوق السوداء، فارضة على أهالي الطلاب دفع بدلات بـ«الفريش»، أو على أساس سعر صرف الدولار «كلّ يوم بيومه».

أما المدارس التي أبقت تسعيرتها بالليرة اللبنانية، إلا أنها لم تعلنها نهائية طيلة العام الدراسي، بل أخضعتها إلى «النقاشات الدورية للتعديل بما يتلاءم مع تقلبات الأسعار وغلاء المعيشة»، على ما يقول مصدر في إحدى المؤسسات التعليمية الخاصة. ولذلك، فقد عمدت هذه المدارس إلى إبلاغ الأهالي عند التسجيل بخدمات النقل المدرسي بأنها بدلات غير نهائية «وهي قابلة للتعديل مع أيّ ارتفاع مفاجئ بسعر صرف الدولار وتالياً أسعار المحروقات». وقد أحدثت قرارات هذا العام «إرباكاً للمدارس، إذ كنا سابقاً نحسم بدلات خدمة النقل مع بداية العام ثم ينتهي كلّ شيء، أما اليوم فنحن على موعد مع حفلة شهرية للنقاش ما بين الإدارة وبين السائقين مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للأهالي». مع ذلك، «غالباً ما تكون القرارات التي نتّخذها غير مرضية إن كان بالنسبة إلى السائقين أو الأهالي». أما تبعات هذا الأمر، فمراجعات بالجملة من الطرفين. وفي هذا السياق، يشير أحد المسؤولين عن ملف النقل في مؤسسة مدارس المهدي إلى أنه «ما في سنة من السنين وصلنا مراجعات متل هالسنة»، والخوف اليوم من إمكانية توقف العام الدراسي «بسبب وصول الأهالي إلى المكان الذي يعجزون فيه عن دفع بدلات النقل».

تسعيرة لكل منطقة

تتحكم عوامل عدّة في تقدير المدارس لـ«أقساط» النقل. وإن كان هناك عوامل مشتركة، إلا أن ثمة أسباب أخرى تجعل من التسعيرة... تسعيرات. وغالباً ما تشترك المدارس في عوامل أساسية منها تقلّبات سعر صرف الدولار الأميركي في السوق، مروراً بالميكانيك وصيانة الآليات وليس انتهاءً برواتب السائقين. أما العوامل الأخرى فتختلف بين مدرسة وأخرى، ومنها مثلاً «عقود التأمين للسائقين والتي باتت تدفع بالفريش دولار، يُضاف إليها سعة الباص والموديل لأن ذلك يؤثر على سعر قطع الغيار، وأيضاً ربحية السائق خصوصاً في حالة التعاقد، أي أننا لا نملك الآليات»، على ما يقول أحد مسؤولي النقل. وربحية السائق هنا «بات لها حساباتها، إذ إن ما كان يرضى به السائق العام الماضي لم يعد يرضيه هذا العام لسبب مهم هو الغلاء المعيشي، فالمئة دولار التي كانت تكفي معيشة أسبوع العام الماضي، لم تعد تكفي هذا العام لأكثر من يومين»، على ما تقول سهير الزين، مديرة مركز الأبحاث والتطوير التربوي في جمعية المقاصد. وينعكس «عدم الرضا» هنا «على المعلمة المرافقة في الباص، فهذه الأخيرة التي كانت ترضى العام الماضي بـ500 ألف ليرة باتت اليوم بحاجة لأضعاف هذا المبلغ».

ولأن هذه العوامل مطّاطة، كانت التسعيرة كذلك. فقد اتخذت المدارس تلك العوامل حجة لفرض التسعيرة التي تبقيها «رابحة». فبالنسبة إلى المدارس، تشبه هذه الورقة في ربحها ورقة الأقساط، وإن كانت الحجّة هي الاستمرارية. هكذا، لا غرابة في تأرجح بدل خدمة النقل المدرسي ما بين 450 ألف ليرة شهرياً في إحدى المدارس ووصولها في مدرسة أخرى إلى 70 دولاراً أميركياً!

أضف إلى ذلك أن هذه التسعيرة ليست واحدة حتى ضمن المدرسة الواحدة، إذ تختلف هذه الأخيرة بحسب منطقة السكن وطول المسافة. ولذلك، عمدت معظم المدارس إلى تقسيم المناطق إلى خطوط ومربعات، بحيث أن تسعيرة المنطقة الأولى تختلف عن تسعيرة المنطقة الأخيرة. وفي هذا السياق، يشير أحد مسؤولي النقل في إحدى مدارس منطقة بعبدا إلى أن «تسعيرة النقل في المنطقة القريبة من المدرسة يُراوح ما بين 450 و700 ألف ليرة، ويصل في آخر منطقة تصل إليها خدمة النقل المدرسي ما بين مليون و200 ألف ليرة ومليون و600 ألف ليرة شهرياً». وبالدولار الأميركي، اختلفت التعرفة الشهرية ما بين 41 و70 دولاراً أميركياً وسنوياً ما بين 500 دولار أميركي و1500 دولار!

خيارات الأهالي: تنكة بنزين

وليست تسعيرة النقل واحدة ما بين بيروت والمناطق. ويرجع هذا الاختلاف إلى «القدرة الشرائية»، حيث ترتفع الأكلاف أكثر في المدن. وحتى بين المناطق، تختلف التسعيرة بين منطقة وأخرى، «فما يؤخذ في البقاع ليس هو نفسه ما يسري على الجنوب، وما يسري على بعلبك مثلاً لا يسري على حوش الرافقة مثلاً، فهذه أيضاً تختلف تسعيرتها»، يقول أحد مسؤولي النقل في البقاع، مشيراً إلى أن «الأكلاف في بعض المناطق تُراوح شهرياً ما بين 300 ألف شهرياً وبين تنكة بنزين!»

> تخوّف من توقف العام الدراسي بسبب عجز الأهالي عن دفع بدلات النقل

أما لماذا يحدث ذلك؟ فبسبب «قوة كارتيلات المدارس غير المحدودة بسقف»، تقول مصادر في وزارة التربية. وما يعزّز هذه القوة أنه في القانون «لا سلطة لوزارة التربية على المدارس الخاصة، وأقصى ما يمكن أن تفعله هو المراقبة التي لا تتم أصلاً» هذا الواقع يدفع ثمنه الأهالي الذين يجدون أنفسهم اليوم أمام تحديين أساسيين: تحدي دفع الأقساط المدرسية التي بات نصفها بالدولار الفريش، وتحدي دفع بدلات خدمة النقل التي باتت توازي القسط المدرسي وتتفوّق عليه في بعض المدارس. أمام هذا الواقع، يفتش الأهالي العاجزون أمام فواتير الأقساط، عن الحلول الأوفر، فاتجه بعضهم إلى الاستعانة بـ«الباصات الصغيرة». وفي هذا الإطار، تقول زينب «اتخذنا قراراً هذا العام بإرسال الأولاد بالفانات، صحيح أنها ليست آمنة كثيراً، ولكنها أوفر من الالتحاق بالنقل المدرسي». تحسبها زينب اليوم «بالقلم والورقة»، فبدلاً من أن ندفع بـ«الملايين، ندفع بمئات الآلاف ونوفر ما يبقى لسد الأقساط». أما ليلى فقد اتخذت خياراً آخر: أن تنقل أطفالها بسيارتها، على أن «أنقل معي طالبين أو ثلاثة في المدرسة نفسها مقابل تنكة بنزين عن كلّ تلميذ شهرياً». هذا الخيار هو الأكثر رواجاً اليوم بين الأهالي، حيث تعجّ مجموعات الأهالي بـ«نداءات» على تلك الشاكلة للتخفيف من الأكلاف. أما الخيارات التي تأتي في المرتبة الثانية، فهي الانتقال من مدرسة إلى أخرى أقرب إلى مكان السكن، وهو ما لاحظت بعض إدارات المدارس، وما تنقله سهير الزين من جمعية المقاصد بالقول «لاحظنا انتقالاً بين فروع المدارس في الجمعية، حيث يقوم الأهالي بنقل أبنائهم من فرع إلى آخر أقرب في المسافة إلى المنزل أو أخفّ كلفة».

تأرجح خدمة النقل المدرسي ما بين 450 ألف ليرة وبين 70 دولاراً! (مروان بوحيدر)

الحدث لم يكن ينقص إيران، في خضمّ ترنّح الاتفاق النووي، وانضمام «الترويكا الأوروبية» إلى التحريض على الجمهورية الإسلامية، نزولاً عند الرغبة الأميركية، سوى «مشكل» جديد تمثّل هذه المرّة في إثارة ألبانيا فتيل تصعيد سارعت الولايات المتحدة إلى تلقّفه، وتبنّي عقوبات طالت وزارة الأمن الإيرانية ووزيرها. وفي خلفية الأزمة المتجدّدة، زعمت تيرانا أن طهران استهدفت، من خلال هجوم سيبراني، البنى التحتية للبلاد، ما دفعها إلى طرْد الدبلوماسيين والموظّفين الإيرانيين وإغلاق السفارة الإيرانية لديها

ألبانيا على خطّ التحريض «الترويكا» الأوروبية تحرف جسور «النووي»

اتّهمت ألبانيا، إيران بالضلوع في الهجوم السيبراني الذي استهدف «البنى التحتية» للبلاد (أ ف ب)

طهران - **محمد خواجوئي**

انتقدت «الترويكا الأوروبية» (فرنسا وألمانيا وبريطانيا)، في بيان مشترك، صدر أوّل من أمس، إيران على خلفيّة مواقفها التي قالت إنها «تثير شكوكاً جادّة حيال نيّاتها والتزامها بالنتيجة الناجعة للاتفاق النووي»، متّهمةً إيّاها بفتْح قضايا منفصلة ترتبط بتعهداتها الدولية، قاصدةً في ذلك مطلب الجمهورية الإسلامية بوقْف التحقيق في قضيّة جزيئات يورانيوم عُثر عليها في ثلاثة مواقع غير معلَنة، كشرط لإحياء الاتفاق النووي. وردّاً على البيان الأوروبي الذي صدر عشيّة اجتماع مجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، رأى الناطق باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، أنّ ما ورد على لسان «الترويكا» «إجراء غير مدروس»، و«خطوة على طريق إفشال المحادثات»، قائلاً: «إذا لم تصل المحادثات إلى نتيجة، فإن الدول التي أصدرت هذا البيان يجب أن تتحمّل المسؤولية». ويشير البيان الأوروبي - وهو تكرار لمواقف واشنطن من طهران -، والردّ الإيراني عليه، إلى اتّساع الهوّة بين أطراف المحادثات، فضلاً عن تراجع احتمال إحياء «خطّة العمل الشاملة المشتركة»، وخصوصاً أن الطرفين الإيراني والغربي يبدوان بصدد تبادل الاتهامات، وتحميل بعضهما البعض مسؤولية فشل المفاوضات.

توتّر متزايد بين إيران وألبانيا

وفي خضمّ تصاعد الخلافات بين إيران والقوى الغربية على خلفية الملفّ النووي، تجدّد التوتّر بين الجمهورية الإسلامية وألبانيا، فيما سارعت الولايات المتحدة إلى مساندة حليفتها الأطلسية. وفي خلفية الخلاف الأخير، إعلان وزارة الداخلية الألبانية، أوّل من أمس، تعرّض أحد أنظمتها الحدودية لهجوم إلكتروني جاء من نفس المصدر الإيراني الذي شنّ هجوماً سابقاً، بحسب ادّعائها. واتّهم رئيس الوزراء الألباني، إيدي راما، إيران بالضلوع في الهجوم السيبراني الذي استهدف «البنى التحتية» للبلاد، طالباً من الدبلوماسيين والموظّفين الإيرانيين إغلاق سفارة بلادهم ومغادرة ألبانيا خلال 24 ساعة. من جهتها، ندّدت إيران بقرار قطْع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، مؤكدةً أنه «لا أساس للمزاعم» القائلة إنها وراء الهجوم المشار إليه. لكن ما جعل التصعيد في العلاقات بين طهران وتيرانا مثيراً للانتباه، هو إقدام وزارة الخزانة الأميركية، الجمعة، على إدراج وزارة الأمن الإيرانية ووزيرها، على قائمة العقوبات، بتهمة «الضلوع في الهجوم الإلكتروني ضدّ البنى التحتية الألبانية». ووفق رواية الولايات المتحدة وألبانيا، فإن مجموعة قراصنة تابعين لوزارة الأمن الإيرانية اخترقوا «منظومة حواسيب الحكومة الألبانية في تموز 2022 وتسبّبوا بإرباكها، ما حصراً»، مكرّراً اتهامات متعلّقة بالعثور على آثار يورانيوم في ثلاثة مواقع إيرانية، استندت أساساً إلى معلومات إسرائيلية. يتناقض هذا التشدُّد الغربي المفاجئ حيال إيران، بنظر البعض، مع ما يمليه الحدّ الأدنى من المنطق، انطلاقاً من الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية - الاجتماعية المذكورة سابقاً، أي التعامل بمرونة عالية معها، على الأقل في السياق الدولي الراهن. محاولة تفسير خلفيّات هذا التناقض بين ما يُفترض أن يكون، وبين ما يحصل فعلاً، ضروري لفهم العوامل المؤثّرة في صنْع السياسات الغربية في الظروف الحالية، وأهمّها إرادة قادة الغرب بتظهير وحدتهم في مقابل جميع الخصوم، أي ليس روسيا وحدها، بل كذلك إيران والصين، ودور المنظومة الصهيونية، وهي ليست مجرّد «لوبي»، في الدفْع لاعتماد أكثر التوجّهات عدائيّة في مقابل طهران.

تظهير وحدة المعسكر الغربي

كشفت الحرب الأوكرانية اعتقاداً راسخاً ومشتركاً لدى قيادات الغرب الرئيسة في واشنطن وباريس ولندن وبرلين، بأن الأخير يخوض معركة مصيرية دفاعاً عن موقعه «الريادي»، أي المهيمن، على الصعيد العالمي. قبل الحرب الأوكرانية، كانت أطروحة دخول العالم في حقبة «ما بعد الغرب» تلاقي قبولاً وتبنّياً ليس من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وحده، بل كذلك من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ومن مسؤولين أميركيين سابقين من وزن هنري كيسنجر وريتشارد هاس، وحتى من طوني بلير. ومع الهروب الأميركي من أفغانستان، السنة الماضية، الذي سُمّي انسحاباً، انضمّ إلى فريق «الانحداريين»، أي القائلين بانحدار الغرب، فرنسيس فوكوياما، المنظّر السابق لأبديّة النموذج الأميركي، ونيلز فيرغسون، المسكون بالنوستالجيا الإمبراطورية. لكن انفجار المواجهة في أوكرانيا، أدّى إلى انقلاب كامل في الخطاب السائد، وبدأ الحديث عن «إحياء الناتو» و«عودة الغرب» للذود عن الديموقراطيات في مواجهة التهديد الشمولي.

> النخب الغربية تعتبر أنها في حالة حرب، وتحاول تعبئة مجتمعاتها على هذا الأساس

في الأسابيع الأولى من النزاع، كان التقدير السائد هو أن دولاً أوروبية، كألمانيا وفرنسا وإيطاليا ستتجنّب الانجرار إلى تصعيد كبير مع روسيا، وستُبقي قنوات الهروب الأميركي من أفغانستان، السنة الماضية، الذي سُمّي انسحاباً، انضمّ إلى فريق «الانحداريين»، أي القائلين بانحدار الغرب، فرنسيس فوكوياما، المنظّر السابق لأبديّة النموذج الأميركي، ونيلز فيرغسون، المسكون بالنوستالجيا الإمبراطورية. لكن انفجار المواجهة في أوكرانيا، أدّى إلى انقلاب كامل في الخطاب السائد، وبدأ الحديث عن «إحياء الناتو» و«عودة الغرب» للذود عن الديموقراطيات في مواجهة التهديد الشمولي.

ماوراء التصعيد الغربي ضدّ إيران: إغراء استعادة الهيمنة

وليد شرارة

ضرورة إيجاد بدائل للنفط والغاز الروسيَين بالنسبة إلى الدول الأوروبية، رسّخت القناعة في أوساط الباحثين والمحلّلين، بأن الأخيرة وحليفتها الولايات المتحدة، ستسعيان إلى تذليل أيّ عقبات تحُول دون عودة جميع الأطراف إلى الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني. التداعيات الكارثية، الاقتصادية والاجتماعية، وربّما السياسية الداخلية، على البلدان الأوروبية، نتيجة انقطاع الغاز والنفط الروسيَين، وما يصاحبه من ارتفاع كبير في أسعار الطاقة عالميّاً، وكذلك الأولوية المعلَنة للمعسكر الغربي بالتركيز على المواجهة الدائرة مع روسيا على الساحة الأوكرانية، كان من المفترض أن يشجّعا مقاربةً براغماتيّة مع إيران تتيح التوصّل إلى تفاهمات معها. وأتت المواقف الصادرة عنها، في الآونة الأخيرة، بخاصّة تلك المتّصلة بعدم الإصرار على إزالة إدراج الحرس الثوري من القائمة الأميركية للمنظّمات الإرهابية، والتي حازت على ثناء الأطراف الغربية، كمؤشّر على عزمها الجدّي على التوصّل إلى مثل هذه التفاهمات.

غير أن بيان «الترويكا الأوروبية» (فرنسا وألمانيا وبريطانيا)، الذي اعتبر أن طهران «أختارت عدم انتهاز فرصة ديبلوماسية حاسمة، وواصلت، بدلاً من ذلك، التصعيد في برنامجها النووي»، والذي تلا بياناً أميركيّاً بنفس المعنى، بدّد التفاؤل بإمكانية عودة سريعة إلى الاتفاق النووي. المقصود بعبارة «التصعيد في برنامجها النووي»، هو رفض إيران لِما ورد في تقرير «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» الأخير، حول أن «مخزونها من اليورانيوم المخصب يتجاوز بـ19 مرّة الحدّ المسموح به»، وأن الوكالة لا تستطيع التأكيد أن برنامجها النووي «سلمي حصراً»، مكرّراً اتهامات متعلّقة بالعثور على آثار يورانيوم في ثلاثة مواقع إيرانية، استندت أساساً إلى معلومات إسرائيلية. يتناقض هذا التشدُّد الغربي المفاجئ حيال إيران، بنظر البعض، مع ما يمليه الحدّ الأدنى من المنطق، انطلاقاً من الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية - الاجتماعية المذكورة سابقاً، أي التعامل بمرونة عالية معها، على الأقل في السياق الدولي الراهن. محاولة تفسير خلفيّات هذا التناقض بين ما يُفترض أن يكون، وبين ما يحصل فعلاً، ضروري لفهم العوامل المؤثّرة في صنْع السياسات الغربية في الظروف الحالية، وأهمّها إرادة قادة الغرب بتظهير وحدتهم في مقابل جميع الخصوم، أي ليس روسيا وحدها، بل كذلك إيران والصين، ودور المنظومة الصهيونية، وهي ليست مجرّد «لوبي»، في الدفْع لاعتماد أكثر التوجّهات عدائيّة في مقابل طهران.

تظهير وحدة المعسكر الغربي

كشفت الحرب الأوكرانية اعتقاداً راسخاً ومشتركاً لدى قيادات الغرب الرئيسة في واشنطن وباريس ولندن وبرلين، بأن الأخير يخوض معركة مصيرية دفاعاً عن موقعه «الريادي»، أي المهيمن، على الصعيد العالمي. قبل الحرب الأوكرانية، كانت أطروحة دخول العالم في حقبة «ما بعد الغرب» تلاقي قبولاً وتبنّياً ليس من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وحده، بل كذلك من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ومن مسؤولين أميركيين سابقين من وزن هنري كيسنجر وريتشارد هاس، وحتى من طوني بلير. ومع الهروب الأميركي من أفغانستان، السنة الماضية، الذي سُمّي انسحاباً، انضمّ إلى فريق «الانحداريين»، أي القائلين بانحدار الغرب، فرنسيس فوكوياما، المنظّر السابق لأبديّة النموذج الأميركي، ونيلز فيرغسون، المسكون بالنوستالجيا الإمبراطورية. لكن انفجار المواجهة في أوكرانيا، أدّى إلى انقلاب كامل في الخطاب السائد، وبدأ الحديث عن «إحياء الناتو» و«عودة الغرب» للذود عن الديموقراطيات في مواجهة التهديد الشمولي.

> النخب الغربية تعتبر أنها في حالة حرب، وتحاول تعبئة مجتمعاتها على هذا الأساس

في الأسابيع الأولى من النزاع، كان التقدير السائد هو أن دولاً أوروبية، كألمانيا وفرنسا وإيطاليا ستتجنّب الانجرار إلى تصعيد كبير مع روسيا، وستُبقي قنوات اتصال معها لعدم إغلاق الباب أمام إمكانية التسوية السلميّة معها. غير أن انجراف هذه الدول خلف الاستراتيجية الأميركية، وتضحيتها بمصالحها المشتركة الضخمة مع روسيا في ميدان الطاقة، أكد عدم دقّة مثل هذا التقدير. الواقع هو أن المعسكر الغربي، بشقّيه الأميركي والأوروبي، وجد في هذه الحرب فرصةً لمحاولة استعادة هيمنته المترنّحة. تحقّقت هذه الهيمنة، تاريخيّاً، من خلال الحرب أوّلاً وأساساً، واستمرت بفضلها، أو من خلال التلويح باللجوء إليها لردع الرافضين لها. المنطق الفعلي للمقاربة الغربية الراهنة، هو التالي: سنهزم روسيا، فنردع الصين ونخضع إيران، ونكرّس زعامتنا للعالم مجدّداً. لا يمكن فهْم التعاطي الغربي الحالي مع إيران، وافتعال أزمة معها بالاستناد إلى تقارير إسرائيلية، إذا تجاهلنا مثل هذا المنطق. الأطراف الغربية مدركة لاستحالة قبول طهران لتقرير اضطر الحكومة الألبانية إلى وقف تقديم الخدمات العامّة للمواطنين بشكل كامل». من جهتها، تذهب مصادر إلى القول إن واشنطن هي التي لقّنت تيرانا، وجعلتها تخرج باستنتاج أن طهران هي التي تقف خلف تنفيذ الهجوم السيبراني عليها، في 15 تموز الماضي.

«مجاهدو خلق» في كواليس التصعيد؟

ولا يقتصر التوتّر في العلاقات الإيرانية - الألبانية على ما حصل أخيراً. ففي عام 2018، اتّهمت تيرانا، طهران بتصميم هجمات إرهابيّة ضدّها، وطردت الدبلوماسيين الإيرانيين استناداً إلى هذه المزاعم. وكردّ على الإجراء الألباني، اتّهمت إيران ألبانيا بتلفيق هذه التّهم تحت الضغط الأميركي والإسرائيلي.

> وسط التصعيد في العلاقة بين إيران والغرب، تحوّل «مجاهدو خلق» إلى أداة ضغط غربية ضدّ إيران

وخلال السنوات الأخيرة، ارتبط اسم ألبانيا في المناخ السياسي الإيراني بأكبر مجموعة معارضة للجمهورية الإسلامية، وهي «منظّمة مجاهدي خلق»، التي بدأت عملها المسلّح ضدّ النظام الإيراني منذ عام 1981؛ وفي عام 1986، نشرت قواتها في معسكر «أشرف» في العراق - بدعم من صدام حسين -، ومنه نفّذت، على مدى سنوات، أعمالاً عسكرية وتخريبيّة وجاسوسيّة ضدّ الحكومة الإيرانية. لكن سقوط صدام حسين صعّب الأمر على هذه المجموعة، فاضطرّت في خاتمة المطاف إلى مغادرة العراق بالكامل عام 2016. وفي حينه، وافقت الحكومة الألبانية، بطلب من الولايات المتحدة، على منْح اللجوء لأعضاء المجموعة، ونشرهم في معسكر يبعد 30 كيلومتراً غربي تيرانا، وهو الإجراء الذي أسّس للتوتّرات اللاحقة في العلاقات بين البلدين. وبسبب الإجراءات الأمنية المضادة والأعمال التخريبية لـ«مجاهدي خلق»، ولا سيما في البرنامج النووي، تُبدي الحكومة الإيرانية حساسيّة خاصة تجاه هذه المجموعة واستضافة تيرانا لها، ما أفرز غضباً واستياءً لدى السلطات الإيرانية، دفعا مرشد الجمهورية الإسلامية، علي الخامنئي، في أعقاب اغتيال اللواء قاسم سليماني، إلى وصْف ألبانيا، من دون أن يسمّيها، بالبلد «الشرير والصغير».

ووسط التصعيد في العلاقة بين إيران والغرب، تحوّل «مجاهدو خلق» إلى أداة ضغط غربية ضدّ إيران. وقد نحت تحركات هذه المجموعة وأنشطتها، خلال السنوات الأخيرة، منحى تصاعدياً في عواصم الغرب، فيما شهدت اجتماعاتهم مشاركة بعض الوجوه الأميركية البارزة، ولا سيما المستشار السابق للأمن القومي جون بولتون، ونائب الرئيس السابق مايك بنس، ووزير الخارجية السابق مايك بومبيو.

وكان مقرّراً قبل نحو أربعين يوماً، أن تقيم هذه المنظمة اجتماعاً تحت عنوان «الملتقى العالمي لإيران الحرّة» في معسكرها في ألبانيا، غير أن الاجتماع الذي كان سيحضره عدد من السياسيين الأجانب، بمَن فيهم عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي، ألغي على خلفية التحذيرات التي أطلقتها الحكومة الألبانية حول احتمال وقوع هجمات إرهابيّة. وفي هذا السياق، أبلغ مصدر قريب من الأجهزة الأمنية الإيرانية، «الأخبار»، أنه لا علاقة للحكومة الإيرانية بالهجمات السيبرانية على ألبانيا، بيدَ أن أشخاصاً ومجموعات نشطة قد تكون هي التي اخترقت الأنظمة الألبانية للتعبير عن معارضتها لسلوكيات منظّمة «مجاهدي خلق» وممارساتها. وأضاف إن إيران لديها معلومات مؤكدة تفيد بأن المنظمة شكّلت «جيشاً سيبرانياً» مهمّته مهاجمة الفضاء الافتراضي في إيران، بما في ذلك اختراق المنظومات الأمنية والحضرية، بينما توفّر الحكومة الألبانية لهذه المجموعة الخدمات والجغرافيا والغطاء.

«وكالة الطاقة» الأخير، لكن ما تريده ببساطة هو إخضاعها، كما رأى مستشار الوفد الإيراني المفاوض، محمد مرندي. المصلحة الغربية الأولى هي استعادة الهيمنة، التي ستوفّر لدوله بعدها انصياع بقيّة دول المعمورة لإملاءاتها في الميادين السياسية والاقتصادية.

دوْر المنظومة الصهيونية

السياق الدولي الراهن، أي سياق سَعْي الغرب إلى استعادة هيمنته، مثاليّ بالنسبة إلى إسرائيل والمنظومة الصهيونية في الغرب. زرْع الكيان الصهيوني في قلْب المنطقة تمّ أساساً في إطار توسُّع السيطرة الغربية عليها وكقاعدة متقدّمة لخدمة مصالحها ومخطّطاتها. غير أن واقع العلاقة بين الأصيل، أي الغرب، والوكيل، تغيَّر كثيراً بين مرحلة إنشاء الكيان والمرحلة الحالية. عندما يعلن بايدن، خلال زيارته إلى المنطقة، التي بدأت من إسرائيل، أنه صهيوني، ويصرّ ماكرون على مساواة مناهضة الصهيونية باللاسامية، ويتنافس قادة أبرز الأحزاب السياسية الألمانية اليسارية واليمينية لإظهار ارتباطهم العضوي بالكيان الغاصب، فإن الاستنتاج البديهي هو أن جميع هؤلاء لا يفعلون ذلك لاستدرار عطف وتأييد «لوبي يهودي أو إسرائيلي». هم يعكسون قناعتهم، المشتركة مع قطاعات وازنة من النخب السياسية والاقتصادية في بلدانهم، بأن إسرائيل جزء لا يتجزّأ أوروبية، كألمانيا وفرنسا وإيطاليا ستوفّر لدوله بعدها انصياع بقيّة دول المعمورة لإملاءاتها في الميادين السياسية والاقتصادية.

دوْر المنظومة الصهيونية

السياق الدولي الراهن، أي سياق سَعْي الغرب إلى استعادة هيمنته، مثاليّ بالنسبة إلى إسرائيل والمنظومة الصهيونية في الغرب. زرْع الكيان الصهيوني في قلْب المنطقة تمّ أساساً في إطار توسُّع السيطرة الغربية عليها وكقاعدة متقدّمة لخدمة مصالحها ومخطّطاتها. غير أن واقع العلاقة بين الأصيل، أي الغرب، والوكيل، تغيَّر كثيراً بين مرحلة إنشاء الكيان والمرحلة الحالية. عندما يعلن بايدن، خلال زيارته إلى المنطقة، التي بدأت من إسرائيل، أنه صهيوني، ويصرّ ماكرون على مساواة مناهضة الصهيونية بالاسامية، ويتنافس قادة أبرز الأحزاب السياسية الألمانية اليسارية واليمينية لإظهار ارتباطهم العضوي بالكيان الغاصب، فإن الاستنتاج البديهي هو أن جميع هؤلاء لا يفعلون ذلك لاستدرار عطف وتأييد «لوبي يهودي أو إسرائيلي». هم يعكسون قناعتهم، المشتركة مع قطاعات وازنة من النخب السياسية والاقتصادية في بلدانهم، بأن إسرائيل جزء لا يتجزّأ من الغرب، وبأن تأمين شروط إدامة تفوّقها العسكري والاستراتيجي، والتصدّي لأيّ مخاطر تُحدق بها، وفي مقدّمتها تلك المتمثّلة بإيران ومحور المقاومة، هي بين أهدافهم الرئيسة. المنظومة الصهيونية في الغرب تضمّ إلى منظّمات اللوبي الإسرائيلي المعروفة، تيارات في الأحزاب السياسية الكبرى، وشبكات داخل مؤسّسات الدولة المختلفة وفي عالم الأعمال ووسائل الإعلام والوسط الثقافي. إيران، بنظر جميع هؤلاء، ونتيجة لموقفها من إسرائيل، قوّة معادية ينبغي إضعافها والعمل على إخضاعها في أقلّ تقدير.

النخب الغربية تعتبر أنها في حالة حرب، وتحاول تعبئة مجتمعاتها على هذا الأساس، وتظنّ أن الانتصار في أوكرانيا سيكون فاتحةَ انتصارات إضافيّة ضدّ بقية الخصوم، ومنهم إيران. غير أن ارتفاع كلفة هذه الحرب، وتعاون جميع المستهدَفين من هذه العدوانيّة الغربية لمضاعفة أكلافها، قد يرغم المسؤولين عنها على مراجعة حساباتهم.

تقرير

تُسابق أوكرانيا الزمن في محاولة تحصيل إنجاز ميداني قبل حلول الشتاء، لن يكون بوسعها تحقيقه آنذاك بفعل الظروف الطبيعية والجغرافية. وبعدما اكتفت لأشهر بتعزيز خطوطها الدفاعية وتحصين مواقعها، بدأت القوات الأوكرانية هجوماً مضاداً شاملاً مكّنها من تحقيق اختراقات في الجبهات الشمالية الشرقية، سهّلها أداء القوات الروسية، التي آثرت الانسحاب من مناطق لا تُعدّ أولوية بالنسبة لخطّتها الرئيسة المتمثّلة في استكمال السيطرة على الدونباس بحلول الخريف. وفي انتظار ما ستحمله الساعات والأيام المقبلة، يبدو كلا الطرفين أمام مرحلة صعبة، حيث سيكون على موسكو إيجاد حلّ لمشكلة نقص العديد القتالي، فيما ستُواجه كييف مصاعب جدّية في تثبيت مكاسبها الأخيرة

روسيا وأوكرانيا تُسابقان الشتاء: عودة الاحتدام إلى الميدان

موسكو - **أحمد الحاج علي**

شهدت جبهات ضواحي منطقتَي خاركوف وإيزيوم، طوال ليل السبت - الأحد، انسحابات متسارعة للقوات الروسية، وصولاً إلى إخلاء الضفة الغربية لنهر سيفيرسكي دونيتس جنوب إيزيوم. وبعدما تمكّنت القوات الأوكرانية من السيطرة على القسم الشمالي من إيزيوم، في مقابل نجاح الروس في الاحتفاظ بالقسم الجنوبي منها، جاءت خطوة الانسحاب بهدف إفشال الخطّة الأوكرانية المتمثّلة في عزل التشكيلات الروسية في إيزيوم وخاركوف عن البعد الجغرافي الواقع تحت السيطرة الروسية. وبهذا، يبدو أن خطّاً جبهوياً جديداً في طوْر التشكُّل على طول نهر أسكول مروراً بسدّ أسكول المائي. بالتوازي مع ذلك، لم تُوفّق القوات الأوكرانية في تحقيق خرق كانت ترجوه عند منطقة ستاري كارافان في اتّجاه ليمان، الأمر الذي لو نجحت فيه، كانت لتتمكّن من محاصرة معظم التشكيلات الروسية في اتّجاه إيزيوم وتهديدها بالإبادة. وكانت القوات الأوكرانية بدأت، منذ الثامن من أيلول، هجوماً مضاداً، في محاولة لتحقيق خروقات في الجبهات الممتدّة على طول 1500 كلم، بعدما اكتفت طوال أشهر بتعزيز خطوطها الدفاعية وتحصين مواقعها. والظاهر أن توفّر فائض في العديد، إلى جانب دفْق الأسلحة الغربية، حفّزا كييف على بدء هذا الهجوم بأيّ ثمن. في المقابل، لا تزال القوات الروسية تعاني نقصاً في العديد القتالي، وهو ما عكسه أداؤها في الجبهات الممتدّة من ضواحي خاركوف مروراً بمدينة إيزيوم وصولاً إلى مدينة بارفينكوفو. واللافت أن الهجوم الأوكراني في تلك الجبهات لم يعتمد في بدايته على القوات المدرّعة والميكانيكية، بل استغلّ ثغرات في تثبيت مواقع القوات الروسية في الوسط، وانطلق بقوات خفيفة في مدينة بالاكليا وبلدة شيفتشينكوفو، الأمر الذي قد يُعدّ فشلاً للاستخبارات العسكرية الروسية، التي كانت تدرك حتمية حصول هجوم في الاتّجاه المذكور، ولكنها لم تستطع تحديد موقعه، وظنّت أنه سيحصل انطلاقاً من المواقع الأوكرانية المعزّزة بالآليات والمدرّعات (خاركوف وبارفينكوفو).

وفي أعقاب النجاح الجزئي الذي حقّقته في أوّل يومَين من الهجوم، وجّهت القوات الأوكرانية كلّ ما لديها من إمكانيات لتثبيت هذا التقدّم، واستعدّت لخوض معركة استنزاف لتحقيق جملة أهداف، أوّلها وقف تقدُّم القوات الروسية في منطقة دونباس، وتغيير خريطة التموضع في الجنوب وتحديداً عند محاور خيرسون - نيقولايف، وفي الشمال الشرقي على محاور خاركوف - إيزيوم - بارفينكوفو. والظاهر أن كييف تجد في الأسابيع الجارية، الفرصة الأخيرة أمامها لتحقيق تقدُّم ميداني قبل حلول فصل الشتاء، وتعطُّل قدراتها على نقل وإيصال الدعم بسبب الظروف الجوية والجغرافية والطبيعية. في المقابل، لا ترى القيادة العسكرية الروسية في ما يحدث تحوُّلاً مصيرياً في المعركة التي تحتمل كرّاً وفرّاً، وهي تَعتبر أنها نجحت في سحب قوّاتها الأساسية، والبدء بتنفيذ عمليات خاصة خلف الخطوط، حيث سيواجه الأوكران - بحسبها - مصاعب في تأمين خطوط الدعم وحماية مواقعهم المستحدَثة. ويُضاف إلى ما تقدّم أن القوات الروسية تعاملت مع الهجوم الأوكراني بما لديها من تشكيلات وما استطاعت تأمينه من دعم، من دون اللجوء إلى وقف العمليات على المحاور الأخرى، أو سحب القوات المشاركة فيها لتعزيز تلك المتصدّية للحملة الأوكرانية، بل جرت الاستفادة من المنسحبين من محاور إيزيوم - خاركوف لتعزيز التقدُّم على محاور دونيتسك. بيد أن المعارك أصبحت طاحنة عند محور بالاكليا - شيفتشينكوفو، حيث سيطرت القوات الأوكرانية على معظم مدينة بالاكليا، وقامت بتثبيت مواقعها في ضواحيها الشرقية. إلّا أن الإنجاز الميداني الأوكراني النسبي لا يزال هشّاً، ولم يصل إلى نتيجة حاسمة بعد. ويرى خبراء عسكريون أن خيار القوات المهاجمة قد يكون التخلّي عن بالاكليا، التي شهدت مواجهات شرسة حتى أمس، والتموضع عند ضفاف نهر ستفالوفسكايا، وتطوير مسار الهجوم جنوباً باتجاه سافينتس فيشنيوفا.

> لا تزال القوات الروسية تعاني نقصاً في العديد القتالي، وهو ما عكسه أداؤها في عدّة جبهات

وكانت القوّات الأوكرانية تمكّنت، في التاسع من أيلول، من اختراق خطوط الدفاع الروسية في بلدة شيفتشينكوفو، وواصلت تقدُّمها في اتّجاه جنوب مدينة كوبيانسك، مستعينةً بمجموعات تكتيكية خفيفة لتنفيذ عملية التفاف على مواقع تموضع القوات الحليفة لروسيا ومحاصرة المناطق السكنية. وتحتلّ 120 كلم جنوب شرقي خاركوف، أهمّية استراتيجية منذ بداية الحرب في الروسية عليها مع بداية الحرب في 24 شباط الماضي، وذلك بسبب وجود خطّ سكك حديد متّصل بالمناطق الغربية الروسية بشكل مباشر، وتعتمد عليه الأركان الروسية محطّة نقل إمدادات عسكرية. وبينما فشل الروس في منع الأوكران من السيطرة على كوبيانسك، فهم قاوموا لوقت في بالاكليا بهدف حماية خطّ الدعم الحيوي ما بين الأخيرة وسافينتسي، والذي أتاح الانسحاب الآمن لقواتهم من إيزيوم. وعلى رغم هذا التراجع الروسي، إلّا أن الجانب الأوكراني يظلّ في المناطق التي سيطر عليها حديثاً، تحت خطر تلقّي ضربات من الجهات كافة، خصوصاً أن قدرة الروس على استقدام الدعم عبر الجوّ تفوق قدرة الأوكران.

لا ترى القيادة العسكرية الروسية في ما يحدث تحوُّلاً مصيرياً في المعركة التي تحتمل كرّاً وفرّاً (أ ف ب)

فلسطين

يتصاعد التحريض الإسرائيلي ضدّ مدينتَي جنين ونابلس، باعتبارهما المسؤولتَين عمّا يجري في الضفة الغربية المحتلّة. تحريضٌ يتزامن مع رفع الأجهزة الأمنية للعدو، حالة التأهّب، والتلويح بشنّ عملية عسكرية واسعة النطاق تحاكي عملية «السور الواقي» في عام 2002، فيما تزيد ضغوطها على السلطة الفلسطينية للتدخُّل بقوّة ضدّ عناصر المقاومة في جنين ونابلس. وعلى رغم حالة الاشتباك الممتدّة في الضفة، يبقى المسجد الأقصى بؤرة الاهتمام، كونه يُعدّ من أقوى الصواعق لتفجير الأحداث، في ظلّ دعوات المستوطنين إلى تنفيذ أكبر اقتحام في التاريخ يوفي 26 و27 أيلول الجاري، احتفالاً بـ«رأس السنة العبرية»

صواعق الضفة تتكاثر العدو يلوّح بالاجتياح

لا يزال التحريض الإسرائيلي ضدّ مدينتي جنين ونابلس مستمرّاً ومتصاعداً (أ ف ب)

رام الله - أحمد العبد

تزداد المؤشرات إلى تمدُّد حالة المقاومة والاشتباك في الضفة الغربية المحتلّة، بفعل تصاعد وتيرة العمليات، وآخرها إقدام شبّان على رَشْي زجاجات حارقة على برج عسكري ينام فيه جنود العدو، ما أدّى إلى إصابة سبعة منهم بجروح وحروق. وجاءت هذه العملية بعد أقلّ من 24 ساعة على إصابة مستوطن جرّاء إطلاق مقاومين النار عليه، في مستوطنة «كرمي تسور» شمال محافظة الخليل. وما تعيشه الضفة الغربية من إرهاصات، اليوم، هو أقرب ما يكون إلى انتفاضة بات انفجارها وشيكاً، في ظلّ تزايد الصواعق التي تنتظر شرارةً، في وقت يغلي الشارع الفلسطيني. ففي مدينة جنين، شيّع آلاف الفلسطينيين الشهيد حمد أبو جلدة، المنتمي إلى «كتائب شهداء الأقصى»، والذي قضى متأثراً بإصابته، خلال تصدّيه لاقتحام قوات العدو خلال هدمها منزل الشهيد رعد حازم، قبل أيّام. وعمّ الحداد المدينة، بينما أعلنت مجموعات «عرين الأسود» مسؤوليّتها عن تفجير عبوة ناسفة في محيط مستوطنة «براخا» جنوب نابلس، فيما تعيش عشرات البلدات والقرى مواجهات مع جنود الاحتلال والمستوطنين.

في هذا الوقت، لا يزال التحريض الإسرائيلي ضدّ مدينتَي جنين ونابلس مستمرّاً ومتصاعداً، باعتبارهما المسؤولتَين عمّا يجري في الضفة. وهو تحريض تزامن مع رفْع أجهزة العدو الأمنية، أمس، حالة التأهّب على خلفيّة ورود عشرات الإنذارات لها بتنفيذ عمليات انطلاقاً من مناطق شمال الضفة، وتحديداً من جنين ونابلس، بحسب ما أوردت «القناة 11» العبرية، نقلاً عن مسؤولين أمنيين قالوا إن «كمّ الإنذارات الذي وصل كبير جداً ومتطرّف، مقارنة بالسنوات الأخيرة»، فيما طالبت شرطة الاحتلال، المستوطنين بتوخّي الحذر والاتصال، حالَ وجود أيّ شبهات، وقرّرت تعزيز تواجدها في الأماكن المكتظة داخل المدن. ويبدو أن الاحتلال وجد في التسريبات حول وجود عشرات الإنذارات، ذريعةً للتهديد والتلويح بشنّ عملية عسكرية واسعة شمال الضفة الغربية، على غرار عملية «السور الواقي» في عام 2002. وكشفت مصادر عبرية أن جيش العدو بدأ استعداداته لتنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق لمواجهة تنامي ظاهرة الخلايا المسلّحة، وأن الأيّام القليلة المقبلة ستكون بمثابة الفرصة الأخيرة للسلطة الفلسطينية لبسطْ سيطرتها على شمال الضفة.

> **يحتمل أن تتسع دائرة الاشتباك لتشمل عناصر من حركة «فتح»**

وإلى الضغوط الإسرائيلية والأميركية التي تمارَس على السلطة من أجل التدخُّل بقوّة في جنين ونابلس ضدّ عناصر المقاومة، يبدو أن قطر دخلت طرفاً، مدفوعةً إلى ذلك من قِبَل إسرائيل، وفق ما ذكرته صحيفة «هآرتس»، أمس. وكشفت الصحيفة أن تل أبيب طلبت من الدوحة ممارسة ضغوطها على رئيس السلطة، محمود عباس، ليُصدر أوامره إلى الأجهزة الأمنية بتعزيز أنشطتها بشكل رئيس في جنين ونابلس، على خلفية تزايد الهجمات في الضفة الغربية، ومنْع أيّ هجمات ضدّ أهداف إسرائيلية.

وبحسب الصحيفة نفسها، فإن مطالبة إسرائيل، قطر، التي عملت في السنوات الأخيرة لترسيخ مكانتها كوسيط بين الاحتلال والفلسطينيين، هي خطوة أخرى في محاولة الاحتلال التأثير على عباس لمنع التدهور الأمني. ويُعدّ تلويح العدو باقتحام شمال الضفة، أحد الصواعق الأكثر خطورةً، والذي يحتمل أن تصل شرارته إلى قطاع غزة، وربمّا تمتدّ إلى أبعد من حدود فلسطين، بخاصّة في ظلّ تأهُّب المقاومة في لبنان.

ويبقى المسجد الأقصى بؤرة الاهتمام والأحداث، على رغم حالة الاشتباك الممتدّة في الضفة الغربية، إذ يُعدّ من أقوى الصواعق لتفجير الأحداث، وأكثرها فاعليّة وتجريبيّاً؛ فالمساس به فجّر «هبّة النفق» عام 1996، وفي عام 2000 انفجرت «انتفاضة الأقصى» عقب تدنيسه من قِبَل أريل شارون، بينما خاضت المقاومة الفلسطينية حرباً في عام 2021 مع الاحتلال، دفاعاً عنه. ويواجه «الأقصى»، اليوم، تحدّياً جديداً قد يفجّر الأوضاع، في ظلّ دعوات المستوطنين إلى تنفيذ أكبر اقتحام في التاريخ يوفي 26 و27 أيلول الجاري، احتفالاً بما يسمّى «رأس السنة العبرية»، حيث تخطّط «جماعات الهيكل» إلى نفخ البوق عدّة مرات، بينما سيصادف 5 تشرين الأوّل «عيد الغفران» العبري، وفيه تتمّ محاكاة طقوس «قربان الغفران» في الحرم، ليعود اليهود ويحتفلوا بين 10 و17 تشرين الأوّل بـ«عيد الغُرْش» التوراتي، الذي يحرص المستوطنون خلاله على إدخال القرابين النباتية إلى «الأقصى»، وهي أغصان الصفصاف وسعف النخيل وثمار الحمضيات وغيرها. وتسابق «جماعات الهيكل» الزمن لتنظيم أكبر اقتحامات لـ«الأقصى»، إذ قدّمت التماساً إلى «المحكمة العليا» في القدس المحتلّة، تطالب فيه بإلغاء أو تقليص الحظر المفروض على إدخال «الأشياء اليهودية المقدّسة» إلى داخل المسجد، والسماح بأداء بعض الصلوات التلمودية الممنوعة، وكذلك النفخ في البوق، بخاصة مع اقتراب «رأس السنة». وعلى ضوء هذا التصوّر، فإن المشهد في حال نَفّذ المستوطنون هذه السيناريوات في المسجد الأقصى خلال اقتحامهم، سيكون مفتوحاً على كل خيارات المواجهة، وسيؤجّج الأوضاع اشتعالاً، بخاصّة مع تزايد الدعوات الفلسطينية إلى شدّ الرحال إلى «الأقصى» والرباط فيه والتصدّي للمستوطنين، كما أن الأحداث فيه ستحظى بمتابعة فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة.

ويعيش الفلسطينيون في الضفة على وقْع صاعق آخر، بعد تحذير مؤسّسات الأسرى الفلسطينية، من استشهاد الأسير المصاب بالسرطان، ناصر أبو حميد، من مخيم الأمعري قرب رام الله، بعد وصوله إلى مرحلة الموت السريري جرّاء ممارسات الاحتلال في الإهمال الطبي بحقّه. ويُعدّ أبو حميد أحد قادة حركة «فتح» في سجون الاحتلال وخارجها، وهو معتقل منذ عام 2002، ومحكوم بالسجن المؤبد سبع مرات و50 عاماً بتهمة المشاركة في تأسيس «كتائب شهداء الأقصى» المحسوبة على «فتح»، وتنفيذ عمليات ضدّ الجيش الإسرائيلي، وله 5 أشقاء يقضون أيضاً عقوبة السجن مدى الحياة في سجون الاحتلال، وقد هدمت سلطات الاحتلال منزله مرات عدة. ومنذ الإعلان عن تدهور وضعه الصحّي واحتمالية إعلان استشهاده في أيّ لحظة، خرجت العديد من المسيرات في الضفة الغربية للمطالبة بالإفراج عنه لكي يقضي ساعاته الأخيرة مع والدته، بينما نظّم مسلّحون ينتمون إلى «شهداء الأقصى» في مدينة نابلس ومخيم الأمعري، وقفات ومسيرات على خلفية تدهور صحّة أبو حميد. وفي حال استشهاده، يحتمل أن تُنفّذ عمليات انتقاماً له، أو أن تتّسع دائرة الاشتباك لتشمل عناصر من حركة «فتح».

السعودية

5 سنوات على «اعتقالات سبتمبر»: ابن سلمان «يتوحّش»

في مثل هذه الأيّام، قبل خمس سنوات، أطلق وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، الصاعد في ذلك الحين حديثاً إلى ولاية العهد، حملةَ اعتقالات ضدّ المعارضين، من الدعاة، والناشطين، من الرجال والنساء. حملةٌ اتُّضح لاحقاً أنها عمليّة منظّمة ومدعومة أميركيّاً لإزالة كل العقبات أمام طريق تولّيه العرش، بما يسمح له بتعديل تموضع المملكة، من خلال تطبيع العلاقات مع العدو

حسين إبراهيم

تُحيي المعارضة السعودية، هذه الأيّام، ذكرى ما سُمّي «اعتقالات سبتمبر» التي حدثت في عام 2017، بعد أشهر قليلة على تولّي محمد بن سلمان منصب وليّ العهد، بحسب أحد الوسوم الكثيرة التي تتصدّر التداول عبر «تويتر» في المملكة حالياً. ومنذ ذلك الحين، تُكدّس المعتقلون في سجون المملكة، بحيث لم يَعُد من الممكن إحصاؤهم، وغُلّظت الأحكام ضدّهم، بما يجعل النظام السعودي واحداً من الأنظمة الديكتاتورية التي صارت نادرة الوجود في زمننا الحاضر.

وبعدما استطاع ابن سلمان في نزاعه مع الرئيس الأميركي جو بايدن، إرغام الأخير على السكوت عمّا يجري في المملكة من انتهاكات، وإنهاء عمليّة الابتزاز التي استخدَم فيها الطرف الأميركي الملفّ الحقوقي لتحقيق أهداف تتعلّق بنظرة الديموقراطيين إلى توسيع الهيمنة الأميركية، وتجديد شبابها، ازدادت حملة النظام الجديد في المملكة على المعارضين ضراوةً، وهؤلاء يشملون عشرات المعتقلين من أبناء أسرة الحُكم كانوا يملكون نفوذاً كبيراً قبل التغيير. فعادت الأحكام الجائرة لتطاول الناشطين؛ ولعلّ أحد أكثر الأمثلة قسوةً، ما حصل مع نورة القحطاني، وهي أمُّ لخمسة أطفال، حُكم عليها بالسجن 45 عاماً بتهمة كتابة تغريدات على «تويتر» تُمثّل «إساءةً إلى سمعة الملك ووليّ العهد»، كما أُدينت بحيازة كتاب محظور، كتبه الداعية سلمان العودة.

> **ثقة نمط واضح للأحكام في السعودية، بدا يظهر بعدما «طهّر» ابن سلمان القضاء**

ثمّة نمط واضح للأحكام في السعودية، بدأ يظهر بعدما «طهّر» ابن سلمان القضاء من القضاة الذين لا يَصِلُون معاييره في التشدُّد، حتى إنْ كانوا مِن الموالين له، وأحكم سيطرته خصوصاً على محاكم الاستئناف التي تشير وتيرة أحكامها، إلى قسوة غير معهودة لا في السعودية، قبل الحكم الحالي، ولا في خارجها.

ولوحظ في حالات متعدّدة أن الأحكام التي تصل إلى الاستئناف بعشر سنوات سجناً، تخرج منها بثلاثين عاماً. ففي الأسبوع الماضي، بحسب ما ذكرت حسابات حقوقيّة سعودية على وسائل التواصل، رفع القضاء السعودي، الحُكم بسجن الشيخ ناصر العمر الذي كان أميناً عاماً لـ«رابطة علماء المسلمين»، من عشر، إلى ثلاثين سنة.

«اعتقالات سبتمبر» كانت قد بدأت بـ21 شخصاً، غالبيتهم من رجال الدين البارزين، ومن بينهم سلمان العودة، وعوض القرني، وعلي العمري. وهؤلاء محتجزون، منذ ذلك الوقت، من دون محاكمة، ما يثير مخاوف المعارضين من أن النظام ينتظر فرصة مناسبة لإصدار أحكام بالإعدام في حقّهم. تلك البداية، سعت إلى تحقيق مجموعة أهداف من ضمنها إنهاء أيّ تهديد «إخواني» محتمل للحُكم الجديد، ولا سيما أن العودة متّهم بالقرب من الجماعة، وجاء اعتقاله على خلفيّة دعوته إلى التصالح مع قطر التي فرضت المملكة والإمارات والبحرين ومصر مقاطعة ضدّها، لرعايتها الحركة الإخوانية في أنحاء العالم العربي. لكن ما أظهرته حملة الاعتقالات والإعدامات وعمليات التعذيب، مع مرور السنوات، هو أن الأهداف تتجاوز ذلك بكثير، بعد أن تحوّل ابن سلمان، في السنة الأخيرة، إلى قمع الحركة الوهابيّة واعتقال الكثير من رموزها، وهو ما يصبّ أيضاً في التحضير لتغيير طبيعة المجتمع السعودي المحافِظ، ليتقبّل التموضع الجديد للمملكة، ومن ضمنه التطبيع مع العدو، طوعاً أو كرهاً.

وتعتقد المعارضة السعودية أن حملة القمع، كانت مدفوعة أميركيّاً منذ البداية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، ثم ورث بايدن مشروع التطبيع، وإنّما بأبعاد مختلفة تتوافق مع سياسة الإدارات الديموقراطية في الشرق الأوسط والعالم.

ومع ذلك، يَظهر أن ابن سلمان لا يزال يعيش في زمن ترامب، ويراهن على عودته إلى البيت الأبيض في انتخابات عام 2024. ولذلك، زار صهر ترامب، جاريد كوشنر، بحسب المعارضة السعودية، المملكة سرّاً بعد زيارة بايدن، بطلب من وليّ العهد، لتنسيق حملة الاعتقالات ضدّ الدعاة وكل المعارضين الآخرين، حيث يُعتبر كوشنر عرّاب مشروع التطبيع السعودي - الإسرائيلي. وكشف حساب «العهد الجديد» السعودي المعارض على «تويتر»، عن علاقة سرّية للأخير بالأحكام الأخيرة التي صدرت ضدّ عدد من معتقلي الرأي في المملكة، والتي وصلت للإعدام في بعضها، مضيفاً أن كوشنر اقترح على ابن سلمان أن يزيد الضغط على الإدارة الأميركية في الملفّ الحقوقي السعودي، ما يعني مزيداً من التضييق والتشديد في العقوبات على المعتقلين، وإعادة فتح ملفّ الإعدامات مجدّداً.

علاقة المصالح المتبادلة مع ابن سلمان، اعترف بها كوشنر نفسه في مذكّراته التي نُشرت أخيراً تحت عنوان «كشر التاريخ»، وهي علاقة متعدّدة الأوجه، وتشمل دعماً مالياً سعودياً هائلاً للجمهوريين عبر عائلة ترامب، كما يبيّن ما كشفته الصحافة الأميركية عن استثمار قدْره مليارا دولار ضخّهما ولي العهد في شركة حديثة النشأة يملكها صهر ترامب، عبر «صندوق الاستثمارات العامة»، خلافاً لرأي الهيئة الاستشارية للصندوق التي أفتت بخطورة هذا الاستثمار من الناحية المالية. وكوشنر يمثّل حلقة الربط بين ابن سلمان التي كانت وراء وصوله إلى ولاية العهد، وبين مراكز النفوذ في الولايات المتحدة التي تدعمها إسرائيل، نظراً إلى العلاقة المتينة التي تربطه باليمين الإسرائيلي الذي أمسك كليّاً - منذ سنوات طويلة - بالقرار في تل أبيب.

حلقة أخرى مهمّة لدعم نظام ابن سلمان، تتمثّل في بريطانيا، المدمنة على بيع السلاح للنظام، والتغطية على انتهاكاته ضدّ المعارضين. ورئيسة الوزراء الجديدة، ليز تراس، التي كانت وزيرةً للخارجية في حكومة بوريس جونسون، فشلت، ردّاً على استجواب عضو في مجلس العموم، في ذِكْر حالة واحدة انتقدت خلالها شخصيّاً تلك الانتهاكات. ويُعتبر وزير خارجيّتها الجديد، جيمس كلافرلي، الذي تعرّض أيضاً لانتقادات على خلفية بيْع السلاح للرياض، وخفْض المساعدات لليمن، من الداعمين لابن سلمان.

ولأن هذا الدعم كلّه لم يستطع فعْل الكثير لوليّ العهد في نزاعاته الخارجية، بسبب ارتباطها بأطراف أخرى، فخسرها كلّها، واضطر إلى التنازل فيها، من اليمن إلى قطر إلى المحادثات مع إيران، حوّل حملته الشرسة إلى الداخل السعودي. ويُخشى من أن وليّ العهد، الذي نُفّذ تحت إشرافه 122 حكم إعدام منذ بداية عام 2022، يستعدّ لحفلة إعدامات جديدة بحقّ 34 شخصاً يواجهون تهماً يعاقَب عليها بالقتل تعزيراً، وهم حالياً في مراحل مختلفة من التقاضي أمام القضاء السعودي، بحسب «المنظّمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان». وبعض هؤلاء صادقت «المحكمة العليا» على أحكام الإعدام بحقّهم، وصارت جاهزة للتنفيذ، كما في حال البحرانيَّين جعفر سلطان وصادق تامر، المتّهمَين بالتخطيط لتفجير جسر الملك فهد بين السعودية والبحرين. ولكن، على رغم اشتداد حملة القمع، وربّما بسببها، تشهد المعارضة السعودية اتّساعاً ورسوخاً، يُشعران كثيراً من المعارضين بأن لا مجال للعودة عن هذا الطريق، ولا فرصة لأيّ مساومة، ما يجعل المُضيّ في النزاع ضدّ ابن سلمان خياراً وحيداً أمامهم.

رأي

في شتيمة الملكة

موسى السادة *

المثير، بل لعلّه الأكثر إمتاعاً، في ردود الفعل على وفاة الملكة البريطانية ليس حجم الشتيمة والسخرية التي تعرّضت لها (أو كما عبّر صديق، أنه لا توجد شخصية شُتمت بهذا العدد من اللغات كإليزابيث)، بل كان مراقبة صمت كثير من الناشطين العرب ذوي الهوى الغربيّ. وجدوا أنفسهم في معضلة، من جهة هم يريدون الترحّم والتعبير عن الارتباط الوجداني بها، أي بما تمثّل، ومن جهة أخرى هم يعلمون أن الهيمنة الإعلامية الغربية واحتكارها لعملية تشكيل تصورات المجتمع الإنساني ترهلّت بشكل لا يمكنهم بعد اليوم الاحتماء خلفه.

هذا الترهّل في الصورة المعنوية للغرب هو أبرز ما يمكن استخلاصه من موت إليزابيث. بمعنى أنها لو فارقت الحياة قبل، ولنقل قبل عقد من اليوم، لكانت ردود الفعل مختلفة، حيث حصلت زحزحة واضحة لصلصة صوت الناس أمام مليارات الدولارات المصروفة حول صورة التاج البريطاني وشكله. وبعيداً عن محاولات الهروب الليبرالية نحو نزع الصفة والدور السياسي للملكة بريطانيا، فالدور السياسي لهذا المنصب يتخطّى ويتميّز عن دور أيّ حكم ملكي آخر في أوروبا وخارجها. يكفي، مثلاً، أن تقول «الملكة» في أي بقعة في العالم، والكل سيفهم أن الإشارة هي للملكة البريطانية، فبشكل ما جميعنا خاضعون لحكم جلالتها. وليس القصد هنا السيطرة السياسية المباشرة التاريخية والمعاصرة للاستعمار البريطاني، بل من الناحية المعنوية. الدور السياسي للملكة الإنكليزية لدى القوى الغربيّة هو في أنها شخص يجسّد ويرمز معنوياً لنموذج هذه القوى وقوتها وتمايزها عن باقي الشعوب. كيان العدو، مثلاً، يعي هذا البعد، ولذلك يأسف على عدم زيارتها له، الأمر ذاته مع المستعمرات البريطانية، فزيارة الملكة واستقبالها لإحدى الشخصيات السياسية أو الملوك من عالم الجنوب، أشبه ما تكون بطقوس التماس الشرعية الدولية وحجز مكانة في العالم المحكوم غربياً. هي هنا «ملكة الملوك»، الأمر ذاته، تاريخياً، حينما كانت تزور مستعمراتها كعمليّة ضخ أهمية معنوية للطبقة العميلة والمتعاونة مع المستعمر الإنكليزي. بل إن أهم الدلائل على هذا الدور أن الأميركيين، الذين شكّلوا السردية التاريخية لهويتهم كاستقلال عن الحكم الملكي البريطاني، دأبوا على الحرص على الحفاظ على المكانة الملكية البريطانية، والمسألة هنا أبعد من اختزالها ببروتوكولات العلاقات الدولية الثنائية بين لندن وواشنطن.

يمتد الأمر أكثر من ذلك، للخطاب الشعبي؛ نلاحظ فقط الجموع العربية المردّدة لخطاب الأسى على الملكة، الأعم الأغلب من هؤلاء الشباب والشابات، ردودهم عفوية، وقائمة على الولع بالمثاليات من السرديات، فهم مجرد مستهلكين ومستلبين للدعاية السياسية عبر رمسنة المُلك والملكة والأمير والأميرة كفكرة في الأدب الأوروبي، بل والعالمي، وصولاً إلى أفلام ومسلسلات اليوم. سواء أن تقول مونيكا في مسلسل «Friends» إنها لن تستخدم الصحون المميزة إلا حين تزورهم «الملكة»، وبشكل مباشر عبر مسلسل «The Crown»، أو الفيلم المستفز والمهين لكرامة أي إنسان «Victoria and Abdul».

> **تجسّد الملكة البريطانية تكثيفاً لتاريخ الهيمنة الغربية ونموذجها وشكلها، ولذلك فإنّ العلاقة بها وبموتها ليست مسألة أذواق**

بالإمكان الجزم أنه لم يوفّر لحكم ملكي في تاريخ البشرية هذا الحجم من البروباغندا السياسية، والمسألة ليس فقط أنّ هذا الحكم شكّل أكبر إمبراطورية ملكية من ناحية الجغرافيا تاريخياً، بل للتقاطع المعاصر بين مصلحة الرأسمالية مع هذا الحكم الملكي واستغلال الأولى له.

المسألة، من ناحية تاريخية، هي أن الممالك الأوروبية لم تسلّم سلطتها للبورجوازية الأوروبية الصاعدة، لتكتفي ببقاء الحالة الرمزية فقط، وتكبيلها بالدساتير، كما تريد الأدبيات السياسية السائدة تصويره. بل إن مناورة العوائل المالكة على التنبؤ وبعيداً عن محاولات الهروب الليبرالية نحو نزع الصفة والدور السياسي للملكة بريطانيا، فالدور السياسي لهذا المنصب يتخطّى ويتميّز عن دور أيّ حكم ملكي آخر في أوروبا وخارجها. يكفي، مثلاً، أن تقول «الملكة» في أي بقعة في العالم، والكل سيفهم أن الإشارة هي للملكة البريطانية، فبشكل ما جميعنا خاضعون لحكم جلالتها. وليس القصد هنا السيطرة السياسية المباشرة التاريخية والمعاصرة للاستعمار البريطاني، بل من الناحية المعنوية. الدور السياسي للملكة الإنكليزية لدى القوى الغربيّة هو في أنها شخص يجسّد ويرمز معنوياً لنموذج هذه القوى وقوتها وتمايزها عن باقي الشعوب. كيان العدو، مثلاً، يعي هذا البعد، ولذلك يأسف على عدم زيارتها له، الأمر ذاته مع المستعمرات البريطانية، فزيارة الملكة واستقبالها لإحدى الشخصيات السياسية أو الملوك من عالم الجنوب، أشبه ما تكون بطقوس التماس الشرعية الدولية وحجز مكانة في العالم المحكوم غربياً. هي هنا «ملكة الملوك»، الأمر ذاته، تاريخياً، حينما كانت تزور مستعمراتها كعمليّة ضخ أهمية معنوية للطبقة العميلة والمتعاونة مع المستعمر الإنكليزي. بل إن أهم الدلائل على هذا الدور أن الأميركيين، الذين شكّلوا السردية التاريخية لهويتهم كاستقلال عن الحكم الملكي البريطاني، دأبوا على الحرص على الحفاظ على المكانة الملكية البريطانية، والمسألة هنا أبعد من اختزالها ببروتوكولات العلاقات الدولية الثنائية بين لندن وواشنطن.

يمتد الأمر أكثر من ذلك، للخطاب الشعبي؛ نلاحظ فقط الجموع العربية المردّدة لخطاب الأسى على الملكة، الأعم الأغلب من هؤلاء الشباب والشابات، ردودهم عفوية، وقائمة على الولع بالمثاليات من السرديات، فهم مجرد مستهلكين ومستلبين للبورجوازية لكي تحكم استغلالها. كريط الملكية بالهوية القومية للأمم الأوروبية لتكون إحدى أدواتها للتعبير عن ذاتها. وهذا ما حصل، لذلك نجد الحصرية العرقية للارتباط العاطفي بالملوك الغربيين بالبيض (الأمر ذاته في معظم الملكيات كاليابان أيضاً). فحين يقال إنّ الإنكليز يحبّون ملكتهم، يقصد به المجتمع الأبيض، وحفنة من عبيد المنزل. ولذلك، فإنّ قلق العائلة المالكة من لون ابن ميغان، هو ليس فقط لأنهم عنصريون، بل لسبب برغماتي هو أن جزءاً من ديمومة ملكهم أنهم ممثّلون لهذا المجتمع.

في حالة الملكيات البريطانية على وجه التحديد، هم ليسوا ممثّلين للبيض الأنكلو-ساكسون، بل تحدث هنا حالة من عولمة الملكية؛ هم ممثّلون للامتياز الأبيض والغربي على طول الكوكب. «ال» ملكة، بيضاء أو أبيض، ذات تاج في مخيال سكان الأرض، والأميرة شقراء بعيون زرقاء، وهو ما يحاولون اليوم تغيير فجاجته عبر هندسة الصوابية السياسية.

باختصار، تجسّد الملكة البريطانية تكثيفاً لتاريخ الهيمنة الغربية ونموذجها وشكلها، ولذلك فإن العلاقة بها وبموتها ليست مسألة أذواق، بل هي إفصاح مادي لعلاقة طبقية. علاقتك، وردّة فعلك على موت الملكة، هي شكل علاقتك مع الاستعمار، من حجم ارتباط مصالحك الشخصية معه إلى حكم تغلغل الفكر الاستعماري في لاوعيك. وكذلك شتمك لها، هو عمل سياسي وتعبير عن كيف ترى الاستعمار الغربي. إليزابيث، كالديموقرطية الليبرالية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، أدوات سياسية للتعمية على السياسات الغربية، بل إنه يراد لشخص الملكة أن يمثّل كل ذلك في آن واحد. حتى الزهد، فأغنى أغنياء البشرية يريدون سرقة حتى مسألة تمثيل الزهد، كمشهد أن الملكة تقود سيارتها بنفسها، وتارة أخرى تأتي مشاهد البذخ بالتيجان والصولجان كنوع من التعبير عن المهابة والقوة.

في حديثه عن شتيمة الإنكليز يعبّر كنفاني: «إذ من منا لم يستخدم مقلاع لسانه ذات يوم لرجم الإمبراطورية بحجر؟». نعم، مثّلت ردة الفعل واختلافها الجغرافي وشكل تعبيرها الثقافي أحجاراً رمزية من أحفاد المستعمَرين على الإمبراطورية البريطانية، وامتدادها الأميركي اليوم. وبطبيعة الحال، كانت المشاهد مدعاة للسعادة لوهلة، ولكن، من الصعب تجاوز غصة مفردة وردت في خطاب إعلان قصر باكنغهام لموت إليزابيث، بأنها ماتت «بسلام». فمن مظاهر الظلم والامتياز الأبيض في الكوكب موت هؤلاء، في أفخم المشافي، عار موت شارون على السرير سيظل على جبين العرب لقرون، وبوش الأب، وجون ماكين... واليوم ملكتهم إليزابيث. هؤلاء كائنات تعيش فوق العدالة البشرية في جنة الديموقراطيات الاستعمارية ما لم نقتصّ ونطبّق العدالة بأنفسنا.

بين أعوام 1867 و1901، شغل كرزون ويلي منصب قائد الجيش البريطاني في الهند، وعرف بإجرامه في الشعب الهندي. عاد ويلي إلى لندن بعد كل ما اقترفه ليتنعّم بالتقاعد والموت «بسلام» على السرير الأبيض. هذا تحديداً ما رفضه المناضل الهندي دهينغرا؛ لحق ويلي إلى لندن ليقتص لشعبه فاغتال ويلي عام 1909 واعتقل على إثر ذلك. وأثناء محاكمته، وقف دهينغرا قائلاً: «لا أريد أن أقول شيئاً دفاعاً عن نفسي، لكنني فقط أريد إثبات عدالة فعلي، فبالنسبة إليّ، ليس لدى أيّ محكمة إنكليزية الحق في توقيفي وسجني، والحكم بالإعدام عليّ». تاريخنا العربي أيضاً يزخر بالنماذج التي بإمكاننا الانطلاق والبناء عليها، لتشكيل أدواتنا «لرجم الإمبراطورية»، من سكين سليمان الحلبي عام 1800، حتى عام 1956 حيث شكّل أهالي بور سعيد أجمل النماذج حينما تناوبوا بين من واجه المظليين الإنكليز ببنادقهم، وبين من خطّوا على جدران مدينتهم بأن ملك الإنكليز «Whore».

* كاتب عربي

الكرة اللبنانية

لقاء النجمة والعهد ينتهي على خير: لغة العقل هي الأصح

مرّ الأسبوع الثاني من الدوري اللبناني لكرة القدم على ما يرام. أقيمت المباريات الست بشكل طبيعي. فاز من فاز وخسر من خسر من دون أن يغيب التعادل. أمرٌ قد يكون عادياً لكن مع وجود مباراة النجمة والعهد ضمن هذا الأسبوع على ملعب جونيه، فحينها يصبح أمراً يستحق الوقوف عنده. وهو يسجّل للمعنيين بالمباراة من اتحاد وأندية وجمهور.

عبد القادر سعد

أثبتت قمة الأسبوع الثاني من الدوري اللبناني لكرة القدم بين النجمة والعهد، أنّه بالإمكان إقامة مباراة بين الفريقين من دون أن تنتهي إلى «كارثة» جماهيرية على صعيد الشغب. أثبتت المباراة أنه حين يكون هناك عقلاء من الطرفين يصغون إلى القيمين على اللعبة اتحاداً ويغلّبون لغة المنطق بعيداً من التحريض والشعبوية، فحينها يمكن للفريقين أن يلعبا مباراة في الدوري، وأمام مدرجات ممتلئة بالكامل سواء في منطقة البطاقات العادية أو في المنصة من دون أن يحصل شيء يُذكر. لا شك أن النتيجة أسهمت في تهدئة الأوضاع بعد تعادل الفريقين 1-1 حيث سجل للعهد صمود قادري في الدقيقة 26، وعادل حسن كوراني من كرة حرة جميلة في الدقيقة 30. فانتهت المباراة لا غالب ولا مغلوب فلم يكن هناك خاسر ورابح، ما أسهم في أن تنتهي المباراة على خير. لكن النتيجة وحدها ليست السبب في أن تسير الأمور على ما يرام. فما حل قبل 24 ساعة من المباراة لعب دوراً رئيسياً في تهدئة الأجواء. اجتمعت إدارتا الناديين برعاية اتحادية مع وجود الأمين العام جهاد الشحف، فكان لقاء مصارحة أكثر منه مصالحة. تحدث كل طرف وخصوصاً الجانب العهداوي مطولاً حول ما رافق الفترة السابقة وما هو مطلوب للمرحلة المقبلة من جانب الطرفين. تطرق رئيسا النادي تميم سليمان ومازن زعني لكل ما يساعد على إبعاد التحريض وزرع الفتنة وتجييش الجمهور ومحاولة اكتساب رضاه. فأحد العناوين الرئيسية كما يكشف أحد الحاضرين في الغداء المشترك لـ«الأخبار»، تمحور حول التخلص من الشوائب والمحرضين والمسيئين. فجمهور النجمة هو الأكبر على صعيد لبنان، وإذا كان هناك قلّة قليلة منه تريد أن تأخذ الأكثرية إلى مكان خطير على اللعبة وعلى البيئة التي ينتمي إليها جمهور الناديين فهنا يجب التفكير ملياً بكل كلمة تصدر عن المسؤولين كما قيل خلال الاجتماع من قبل أكثر من طرف.

المهم أن مباراة النجمة والعهد مرت على خير، فكانت «بروفة» أولى ناجحة لعلاقة جديدة وصحية بين الناديين.

فنياً، جاءت المباراة جيدة نسبياً، في ظل وقوعها في بداية الدوري ولم يرتفع مستوى الفريقين فنياً. يمكن اعتبار أن التعادل كان عادلاً فمجريات اللقاء لم توحِ بأن أي طرف كان يستحق الخروج فائزاً بنقاط المباراة.

تعادل الفريقان في كل شيء تقريباً، بالهدفين، وبالفرص وبنجومية بعض اللاعبين وخصوصاً خليل بدر من النجمة، إضافة إلى عدم ظهور بعض اللاعبين بالصورة المطلوبة.

أمرٌ مؤسف حصل في منتصف الشوط الثاني حين أصيب مهاجم النجمة حسن مهنا بكسر في قدمه نُقل على إثره إلى المستشفى حيث حضر الطبيب الفرد خوري الذي عاين اللاعب بعد إجراء الصور الشعاعية ليتبين حاجته إلى عملية جراحية، ستغيّبه عن الملاعب لفترة ثلاثة أشهر على الأقل.

> استعاد الأنصار عافيته بثلاثية نظيفة في شباك السلام زغرتا

جماهيرياً، جاءت المباراة حاشدة، حضر جمهور النجمة بشكل كبير قبل ساعتين من بداية اللقاء. فعند الساعة الثانية ظهراً كان ربع مدرج النجمة ما زال خالياً، في حين تأخر وصول جمهور العهد الذي عاد وشغل المدرجات المخصصة له بالكامل.

لم تغب المناوشات والهتافات التي خرج بعضها عن الأصول بين الجمهورين، لكن بقيت الأمور ضمن الإطار المقبول ولم تلامس الخطوط الحمر.

في مكان بعيد من جونيه وتحديداً في زغرتا، كان الأنصار يستعيد عافيته على حساب السلام زغرتا وفاز عليه بثلاثية نظيفة. سجّل الأهداف ثلاثي الخبرة الحاج مالك وحسن معتوق ونادر مطر نجم المباراة، في الدقائق 42، 47، و59.

فوز أعاد الروح للأنصار ومنحته المركز الثاني خلف البرج الذي كان الفائز الأكبر مستفيداً من تعادل النجمة والعهد ليتصدر الترتيب برصيد ست نقاط متقدماً على الأنصار والصفاء والنجمة والعهد تواليا بنقطتين.

أول من أمس سجّل تعادلاً سلبياً بين شباب الساحل والحكمة على ملعب بحمدون. تعادل يعتبر بمثابة خسارة للساحل، وفوز للحكمة. فالساحليون القادمون من عرض كبير أمام الأنصار في الأسبوع الأول حين تعادلوا معه 2-2، لم ينجحوا في تحقيق أول فوز لهم بعد إهدارهم لركلة جزاء سددها فضل عنتر وأنقذها حارس الحكمة أحمد تكتوك.

انتهى الأسبوع الثاني من الدوري، ولن يتأخر الأسبوع الثالث بالوصول، فهو سينطلق الجمعة المقبل بلقاء الحكمة والسلام زغرتا في جونيه، ويستكمل السبت بلقاءي العهد مع شباب الساحل في جونيه، والشباب الغازية مع البرج على ملعب أنصار في الجنوب. ويختتم الأسبوع الثالث الأحد بثلاث مباريات تجمع الإخاء الأهلي عاليه مع النجمة في بحمدون، الصفاء مع التضامن صور على ملعب الصفاء وطرابلس مع ضيفه الأنصار في طرابلس.

جاءت نتيجة التعادل 1-1 بين النجمة والعهد عادلة (طلال سلمان)

الكرة الصفراء

أنس جابر «تسقط» في المحطة الأخيرة

هو اللقب الثالث لشفيونتيك في البطولات الكبرى (أ ف ب)

أحرزت البولندية إيغا شفيونتيك، المصنّفة أولى عالمياً، لقبها الثالث في البطولات الكبرى، والأول في الولايات المتحدة المفتوحة، بفوزها فجر أمس الأحد في النهائي على التونسية أنس جابر الخامسة بنتيجة (6-2)، (7-6) و(7/5).

وخرمت جابر من لقب أول كبير في مسيرتها للمرة الثانية تواليا، بعد أن بلغت نهائي بطولة ويمبلدون الإنكليزية هذا العام وخسرته أمام الكازاخستانية إيلينا ريباكينا. وباتت شفيونتيك أول لاعبة بولندية تحرز اللقب في نيويورك لتحقق لقبها الكبير الثاني هذا العام والثالث في مسيرتها بعد رولان غاروس 2020 و2022.

وتعود المرة الأخيرة التي نجحت فيها لاعبة في الفوز بلقبين كبيرين في عام واحد إلى عام 2016 عندما توّجت الألمانية أنجليك كيربر بلقبي أستراليا المفتوحة وفلاشينغ ميدوز.

وواصلت شفيونتيك مستوياتها الرائعة هذا العام وحقّقت لقبها السابع بعد الدوحة، إنديان ويلز، ميامي، شتوتغارت، روما ورولان غاروس إثر سلسلة مذهلة حقّقت خلالها 37 فوزاً متتالياً. وباتت ابنة الـ21 عاماً أصغر لاعبة تحقق ثلاث بطولات كبرى منذ الروسية ماريا شارابوفا في عام 2008 عندما كانت في سن العشرين.

من جهتها، كانت تأمل جابر في أن تصبح أول لاعبة عربية وأفريقية تحرز لقب بطولة كبرى بعد أن أصبحت أول لاعبة تبلغ النهائي. وستصعد جابر من المركز الخامس إلى الثاني في التصنيف العالمي الذي يصدر اليوم الإثنين.

وهذا الفوز الثالث لشفيونتيك على التونسية مقابل اثنين لجابر التي فشلت في الثأر من خسارتها ضد البولندية في نهائي دورة روما هذا العام.

وقالت جابر بعد الخسارة أمام جماهير أرْرتها: «أريد أن أشكر الجماهير على دعمي ومؤازرتي. حاولت ولكن إيغا لم تسهّل الأمور عليّ، هي تستحق الفوز». ورداً على سؤال عن كونها أول لاعبة أفريقية وعربية تصل إلى النهائي في نيويورك قالت: «هذا يعني الكثير بالنسبة إليّ وأنا أحاول أن أدفع نفسي لأقدم أكثر والفوز بلقب غراندسلام هو أحد أهدافي، وآمل أن ألهم المزيد من الأجيال، هذا هدفي أيضاً».

من جهتها بات شفيونتيك أول لاعبة منذ الأميركية سيرينا وليامس 2013 التي تفوز في العام ذاته بلقبي رولان غاروس والولايات المتحدة المفتوحة.

وقالت بعد الفوز: «هذه البطولة شكّلت تحدياً كبيراً، هذه نيويورك، الأجواء صاخبة كثيراً وجنونية. كان عليّ أن أواصل العمل وأخوض التحديات».

وتابعت شفيونتيك التي حقّقت لقبها العاشر في مسيرتها من دون أن تخسر أي مجموعة: «أنس قدّمت موسماً رائعاً وبطولة رائعة وأتمنى أن نتلاقى كثيراً في النهائيات القادمة وأهنئ فريقي لأنكم قمتم بعمل كبير».

(أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب حسين عباس حمزه انشاء صحيفة عقارية للعقار رقم 128 المجيدل.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب جرجس سليم عساف لموكله روجيه نايف عازوري سند بدل ضائع للعقار 581 عازور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب وسيم يوسف عويدات بصفته مفوّض عن بنك الموارد شهادة تأمين بدل ضائع خاصة العقار 12/481 بقسطا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب موسى حمادي لموكله عبد الرضا حسين ركين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 740 شيحين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
بالتكليف
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي فياض وكيل سماح محمد يونس لمورثتها حنان رامز زيات سند بدل ضائع للعقار 1161 برج الشمالي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
بالتكليف
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي ميشال متى لموكله أنطوان جرجي صعب سندين بدل ضائع للعقارين 965 و966 عقتانيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي ادغار انطون وكيل اتيان جورج دبانه لمورثه جورج روفايل دبانه سند بدل ضائع للعقار 3/162 مدينة صيدا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب حسن عبد الفتاح الجليلاتي لموكلته مريم بشاره ابي عقل شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1358 قيتولي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب مصطفى حمو وكيل محمد دبوق لموكله همام شعبان سرحال سند بدل ضائع للعقار 507 ارزي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب نافع حدرج وكيل زينب حسين فواز لمورثها حسين حبيب فواز سند بدل ضائع للعقار 432 جويا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسان حسان وكيل علي محمد حسان لمورثه محمد محمود حسان سند بدل ضائع للعقار 599 معركة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بدر حسان وكيل طلال زيدان وريث حسن اسماعيل زيدان بصفته مشتري سند بدل ضائع للمالك رضا فضل بدوي للعقار 1420 صور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب نافع حدرج وكيل زينب حسين

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم لمشيئة الله تعالى
ننعى إليكم فقيدنا الغالي المأسوف على شبابه المرحوم
عبد الله عادل قانصو
والده المرحوم المحامي عادل عبد الكريم قانصو
والدته المرحومة المربية لميس ناصر
ابنتاه كارن و كارلا
أشقاؤه الأستاذة ريما و الدكتور عباس
أعمامه المرحومون محمد، دخيل، عزت، أحمد، حسني، هاني و تيسير
عمته المرحومة وجيهة والدة الأستاذ محمد فضل الله قانصو
رئيس بلدية الدوير
أخواله السفير آصف ناصر، المهندس مصطفى و المرحوم عدي
خالاته سلوى، شفيقة أرملة المرحوم النائب بدر ونوس، المرحومة منى زوجة المرحوم محمد صادق شريف رئيس بلدية اليمونة، ووالدة الفنان معين شريف، رجاء أرملة المرحوم العميد الركن ناصيف قانصو
تقبل التعازي يوم الخميس 15 أيلول 2022 في مقر جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الجناح بيروت من الساعة الرابعة وحتى السابعة مساء.

استراحة

sudoku 4120

8		2		6		1		
1					5			
		5	3				4	8
3	5		6					
		9		5		3		6
2					8		9	7
		1		4		8		
6			1				7	5
	8			2	7			4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4119

7	9	4	8	6	1	5	2	3
1	2	3	4	5	7	6	8	9
5	6	8	2	3	9	1	7	4
4	8	1	9	2	6	3	5	7
2	3	5	1	7	4	8	9	6
6	7	9	3	8	5	2	4	1
3	1	2	7	4	8	9	6	5
8	4	6	5	9	3	7	1	2
9	5	7	6	1	2	4	3	8

كلمات متقاطعة 4120

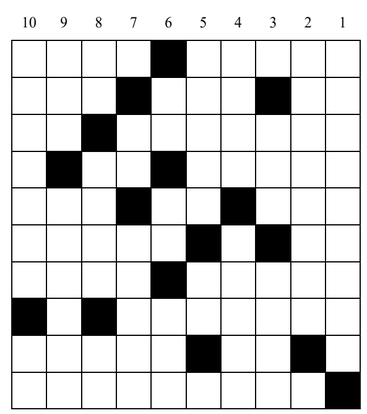

أفقيا

1- كتاب للأديب اللبناني الراحل ميخائيل نعيمة - مدينة سعودية - 2- للتمنّي - من الحيوانات - عاصمة آسيوية - 3- أشهر ملوك الدولة البابليّة - إله - 4- منطقة إدارية سياحية خاصة تابعة لجمهورية الصين الشعبية - مقياس مساحة - 5- ولد أنثى - خصب - وحدة القوّة الكهربائية - 6- سقي - الإسم الأول لرسّام إسباني راحل - 7- نهر في زائير - قصة للصحافي اللبناني الراحل جورج ابراهيم الخوري - 8- مؤسس الجمهورية التركية - 9- ضمير متصل - شبكة تلفزيونية فضائية عربية- 10- مغنية لبنانية

عمودياً

1- فنان لبناني راحل - 2- نسبة الى مواطنات من بلد أوروبي - 3- ملأ القدح - وكالة أنباء عربية - 4- عاصمة أفريقية - من أنبياء العهد القديم - 5- إحدى الولايات المتحدة الأميركية - أنت بالأجنبية - 6- متشابهان - تهيّأ للحملة في الحرب - عائلة مخرج سينمائي هندي راحل - 7- للنداء - المنعطف - 8- مناص - مغنية وممثلة مصرية - هزّ وتحرّك - 9- عش الطائر - من أسماء الذئب - 10- إحدى تلال روما أقام عليها الرومان هيكل جوبيتر - من أسماء الفأس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- صبري حمادة - 2- بي – القمر - 3- اوربيت - عرق - 4- ابو نواس - 5- حسون - لون - 6- سيشيل - سم - 7- يهم - حسام - 8- هش - رد - 9- همايون - يل - 10- قناة الجديد

عمودياً

1- صبا – حسين - 2- بيونسيه - هنّ - 3- وشمهما - 4- ياباني - شاة - 5- حليب - لح - يا - 6- مقتول - سيول - 7- ام - نورا - نج - 8- درعون - مر - 9- را - دبي - 10- مقسومة - لذّ

مشاهير 4120

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر مصري (1898-1953)، نهل من الثقافة العربية القديمة مما ساعده على النجاح في عالم الشعر والأدب. من دواوينه الشعرية « في معبد الليل»

1+8+4+8 = محب الذات ■ 2+3+5+7 = مفرّ ■ 9+11+10+5 = من البحار

حل الشبكة الماضية: **كاسبر شمايكله**

إعداد
نعوم مسعود

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

على الغلاف

محمد علي شمس الدين ارتــحل إلى «الشمس المرّة»

محمد ناصر الدين

«هو القلب...أم حفنة من دخان القرى؟ قال لي صاحبي:/ نشأنا معاً/ وضحكنا معاً/ وشربنا معاً وحل أقدامنا/ فهل أنت مثلي غداً ميّت في المدينة؟/ قلت: هذا اتجاهي/ من النهر حتى احتراقاته في الخليجْ/ جنوباً/ جنوباً/ جنوباً/ وكل الجهات التي حدّدتني... غدت واحدة./ قال لي:/ أنت لا تعرف الأرض والآخرين؟/ قلت: أمي نهتني عن الموت إلا على صدرها/ قال: خذ رقم قبري.../ وغابْ/ ولما التقينا/ بكينا معاً فوق صدر التراب».

إنها أصعب المراثي يا «شمس»، الاعتداء الأوقح الذي يقوم به الموت على طفولتي وكلماتي وذكرياتي، على القرى وميازيب الماء في السواقي، والشمس المرة فوق حقولنا المحروقة بالبارود والنار، والمطالع الكربلائيّة في القصائد يقوم أبناؤنا فيها من الموت مكلّلين بالحنّاء في عرس القاسم، يشيّعون زينب من القصيدة إلى جدتها تقدّم لأخيها عند التلّ جواد المنية إلى الفجيعة...

«غنوا... غنوا» ربما كان الكتاب الأول الذي لمسته يداي عام 1983 بذلك الإهداء بقلم الحبر السائل: «لمحمد... الذي سيصبح شاعراً حين يكبر».

من يومها صار محمد علي شمس الدين (1942-2022) الذي رحل أمس ووري الثرى في عربصاليم (النبطية . جنوب لبنان)، الشاعر والبطل والملهم، و«الفتى ميم» الذي أزوره في مكتبته وأرافقه في التحديق في المدى من شرفة منزله في «عربصاليم» وأتتبّع قصائده وأحفظ بعضها عن ظهر قلب، من «قصائد مهربة إلى حبيبتي آسيا» إلى «الشوكة البنفسجية» إلى «أميرال الطيور» و«الغيوم التي في الضواحي» و«اليأس من الوردة». شعرٌ اقتحاميّ يُقرأ بالجهاز العصبي ويستنفر الحواس بأكملها وفيه ما يشبه الوخز بالإبر. شعرٌ يصعب فكاكه

> الجنوب اللبناني هو العصب الحار الحزين الإنشادي والملحمي الذي تمغنطت عليه دواوينه

عن الأرض الجنوبية والدم على عنق طفلها المفطوم، وعن دم «قيس» في العشق بين وقع خلاخيل «ليلى» والنار. شعرٌ يشبه صاحبه من نبرة الصوت التي لا تميزها عن خفق الماء في نهر «الزهراني» في كعب جبل الريحان، إلى تلك العيون الجميلة التي تنعكس فيها حدائق شيراز تغني مع المغني في نشوته الصوفية: «حطّم جبينَكَ إنْ لَم تَبْتهج طرباً/ بالراح تُسْكَبُ في أيامِكَ الحُرُمِ»، إلى ذلك القلب المسكون بالإيقاع «يدعوني الطير إلى الطرب»، وتلك الروح المحبة التي لم تعاملنا يوماً كـ «شعراء شباب» نتلمّس خطانا في الشعر والكتابة بنوع من البطركية أو الإلغائية وصراع الأجيال: كان محمد علي شمس الدين يقرأ تجاربنا بحبّ ولا يبخل بالنصيحة والنقد المحب والإشادة بأي لمحة جمالية في أصغر تجربة ناشئة. يحاورنا في ما نقرأ ونكتب ونشعر ونكابد، وينصفنا في تجارب قصيدة النثر أحياناً أكثر من أرباب هذه القصيدة وأساطينها ومنظّريها. يقول لنا إنّ الشعر يسمو على التصانيف كلها، بل هو «أقدم جروح الغيب»... في جلستنا الأخيرة للتحضير لكتاب يضم حواراً مشتركاً طويلاً أجريته معه ضمن فعاليات «دار الرافدين» السنة الماضية، قرأ محمد علي شمس الدين خمس قصائد جديدة أحسست فيها بوهج البدايات، بالرعشة الكهربائية التي تنتاب السامع عند المقطع الأول في «قصائد مهربة إلى حبيبتي آسيا» (1975): «عارياً كان يعدو على سترة الأرض/ والأرض تعلو على غارب الماء/ والماء يطفو على بقعة في الشتاء/ ناشراً لحمه للطيور الأبابيل تغدو خفافاً/ وتنقض سادية/ ثم تأوي إلى برجها في السماء». لكن الفتى الجنوبي أكثر من ذكر الموت في كل تلك القصائد. كانت كلمة الموت تحضر كشوكة بنفسجية في ذلك اللقاء الأخير. شوكة أدمتنا برحيل «شمس» حتى الثمالة في أيلول «فقد أخبرتني الطيور التي لا تطير سوى في ظنوني/ أنّ أيلول باقٍ/ وأنّ الخريف الجميل الطويل العليل/ دائم لا يزول».

ابن الشجن الكربلائيّ

هو ابن الشجن الكربلائي المتأتي من صوت الجد الحزين الذي نشأ في كنفه في قرية بيت ياحون في الجنوب اللبناني. محمد علي شمس الدين هو ابن أذان الفجر العميق وابن هذا الصوت بالذات، الشجن الذي امتزج عنده بدم الشعر، إلا أنه فرحه على حد سواء كما يقول في قصيدة «ورشة القتلة». النشأة الدينية والروحية الطقوسية لصاحب «غيم لأحلام الملك المخلوع»، فضلاً عن قراءاته في القرآن وفي كتب ابن عربي والحلاج وجلال الدين الرومي، والشبلي والبسطامي، والتفسير الصوفي للقرآن للإمام جعفر الصادق، هيأت باكراً للحرارة التي ستسكن نتاج محمد علي شمس الدين بأسره، «لكن أشعار هؤلاء ضعيفة بالإجمال، وقوتهم الروحية موجودة في أحوالهم. استفدت من الأحوال، لكنني اخترت أن أكون الشاعر لا السالك أو الفقير»: عرف محمد علي شمس الدين منذ الديوان الأول «قصائد مهربة إلى حبيبتي آسيا» الذي أصدره عن «دار الآداب» في نهاية عام 1974 في عمر32 عاماً أنّ ما يصنعه هو الشعر وكان يشعر بإمكانية الطيران الشاسع عبر الشعر في كل الاتجاهات، وأن قصائد هذا الديوان اقتحامات جنونية لكل ما حوله. «هل قبل «قصائد مهربة...» حياتي تشبه شعري؟ كلّا قطعاً. كان لي صاحب أو اثنان، وبنت جميلة كالقمر قربنا، وكثير من حيوانات الدار، وكتب تراثية في مكتبة الجد، وكنا فقراء. لكني أُصبت بنوع من الأرق استمر طويلاً، وكتبت قبل عام 1970 المئات من النصوص التي مزقتها، لأني كرهتها»، يقول الفتى «ميم» في إحدى مقابلاته.

الجنوب اللبناني، المسمى جبل عامل تاريخياً، هو العصب الحار الحزين الإنشادي والملحمي الذي تمغنطت عليه دواوين محمد علي شمس الدين اللاحقة التي صدرت في تلك الفترة العصبية من تاريخ الاحتلال والمقاومة، ولا سيما في المجموعات الأولى التي نذكر منها: «غيم لأحلام الملك المخلوع» (1977)، و«أناديك يا ملكي وحبيبي» (1977)، و«الشوكة البنفسجية» (1981)، و«طيور إلى الشمس المرة» (1984) وليس انتهاء بـ «أميرال الطيور» (1992): في هذه النصوص التي كرّست صاحبها واحداً من «شعراء الجنوب» ما ينقل الجغرافيا من حيّز الموضوع إلى حيّز الخصوصية في الذات، «كأن الجنوب الذي يحملني أحمله. ما كتبت من القصائد عن آسيا وغرناطة واليأس من الوردة ومنازل النرد... يشتغل بعصب التكوين الجنوبي، هذا العصب مشغول من ريح وأحزان عميقة ورسم صورة لمخلّص طالما رسمت صورته من ديوان لديوان. ثمة دم وإنشاد في جميع ما أكتب». إلا أنه رغم جنوبيته الأصيلة، لا يُحتسب شعر محمد علي شمس الدين في خانة الوطنيات التي استهلكها الكثير من الشعراء، فشدّتهم إلى الأرض من ثقل الأيديولوجيا والمرحلية العابرة والشعارات الجوفاء: إنه شعر يمتلك أجنحة المغامرة، ومجازفة التخيل، وتلمّس سمة المجازفة التجريبية الاختبارية كأن يقوم في «شيرازيّات» بكتابة نص فوق نص حافظ الشيرازي: «ثمة جاذب روحي شدني إلى حافظ الشيرازي، أسميه اقترابه من «موطن الأسرار» من خلال «الحب». يقول: «بوسعي رؤية قلبك داخل صدرك الشفاف/ مثل زمردة تنبض في الماء». وقد قرأته واحتفظت بأثره البالغ في نفسي سبع سنوات بعد زيارتي لإيران ورؤيتي لتبرّك الناس بـ «فأل حافظ»، من دون أن أعمد لأي كتابة عنه. وقد حدث أن عانيت ألماً جسدياً أدخلني المستشفى واضطرني للتردد عليه دورياً لمدة ستة أشهر. خلال ذلك، انفجرت في نفسي «حالة» حافظ الشيرازي، فكتبت 75 قصيدة غزل عام 2004 تأسيساً على غزلياته، وهي قصائد تخصّني بمقدار ما تخص حافظ الشيرازي سواء بسواء. لم أترجم الشيرازي، بل كتبت ما يسمى النصّ على النصّ، أي قصائد على قصائد». في شعر محمد علي شمس الدين كما يقول المستشرق بيدرو مارتينث مونتابث قدرة مدهشة على الإيحاء والاستبطان (استيحاء التراث) وعلى الانشطار والغموض، واختلاط (ضبابية التصاميم) وعلى رسم المنظور الفني والتقاط أبعاد اللحظات: ظلّ شمس الدين يمتعنا بتلك اللعبة التي يأخذ فيها التخييل واستبطان التراث إلى مداها الأقصى حتى دواوينه الأخيرة، إذ نعثر مثلاً في «النازلون على الريح» (2013) على قصيدة بعنوان «يوم الأحد الواقع فيه صمتي» تشكل ربع الديوان مهداة إلى الغزالي في محنته، محنة الشك، نقرأ فيها «إن القصيدة معراج نحو الله»، وفيها يلعب الزمن دوره «سبعون من السنوات تساوي خمس دقائق من أيام حبيبي». كما أنها تنتهي «في زحمة سيري نحو الله». تبدو قصيدة شمس الدين للوهلة الأولى موجهة لقارئ متسلّح بالمعرفة، ومؤهل لأن يصبح على تماس مع الطبقات الإيحائية للشعر، لكن لا نلبث أن نكتشف بعد قليل من التعمّق أنّها تصلح لكل صاحب خيال من الطفل وصولاً إلى عالِم الفيزياء، فالشعر عند صاحب «حلقات العزلة» يبدأ من حيث تنتهي المعارف والعلوم والفلسفة والتاريخ، بل هو أقرب إلى إكسير خاص أو برق يكشف ظلمات الوجود ثم يترك كل شيء لحاله. كما أن المتتبع لشعر شمس الدين يكتشف أن قصيدته قد انتقلت من الرؤية الحادة للمتناقضات والهجوم باللغة والإيقاع إلى مرحلة أقرب إلى الصمت الصوفي، وصَهر المتناقضات في ما يشبه الحال الملتبس للنص، كما في النشوة أو الغيبوبة، وهو ما نلمسه في القصائد الأخيرة مثل «دموع الحلاج». تترك قصيدة محمد علي شمس الدين في المتلقي تأثيراً مزدوجاً يتعلق بالتركيب العصبي والنفسي وبالقابلية للموسيقى، بمقدار تعلقه بالتركيب المعرفي للشعر. كما أن في شعر صاحب «أما آن للرقص أن ينتهي» علاقة حسية كثيفة وحرة مع الحب والأنثى. نرى مثلاً أنّ اسماً واحداً هو «ليلى» سيحمل أحوالاً متعددة: ففي قصيدة «وجه ليلى»، يتبين من النشيد الأخير أنّ قيساً (وهو الشاعر)، لم يحب ليلى بل شُبّه له، وأن القصة بكاملها أسطورة: «علّقتُ على باب الدنيا قلباً مطعونْ/ وصلبتُ جناح الطير على جذع الزيتون/ ونقشتُ على عنقي سيفاً/ وعلى هدبي سيفاً مسنون/ وشنقتُ الشمس بأعتابي/ وصفعت قفا القمر المفتون/ لا قيس أحبَّ ولا ليلى/ عرفت وجهاً للمجنون». وفي قصيدة أخرى بعنوان «خمسة أبواب للموسيقى» في ديوان «الغيوم التي في الضواحي»، نقرأ ما يلي: «والذي حيّر العقل حتى براه الجنون/ أن ليلى التي متّ في حبها ألف عام/ تخونْ». كأنّ نساء القصائد هنّ نساء الخيال اللواتي يأتين من الواقع أحياناً، ولكن ليذهبن إلى الأسطورة. لم يتلوّن محمد علي شمس الدين في السياسة، وكانت وجهته في قصائده الأخيرة كقصائده الأولى: جنوباً جنوباً. وحين كانت الطائرات تفري لحمنا العاري في شمس تموز، كانت كلمات محمد علي شمس الدين: «... يا أخوتي/ أنا الآن منكشف كالفضاء/ أطير هنا وهناك/ سابحاً في أعالي السماء/ جميلاً وحراً وممتلئاً بالعناقيد/ ودمي كالنبيذ يسيل على الأرض/ فيشربه شعب جلعاد/ كما يشرب السُم/ فيهوي صريعاً على وجهه/... يا أخوتي في شهر تموز/ من عام جرح وألفين بعد المسيح/ وسبعين مجزرة في القرى/ في طريق الإمام الذبيح/ سجلوا في دفاتركم ما يلي: /لقد أزف الوقت واكتملت كربلاء/ مثلما شاءها الأقوياء».. كلمات أشبه بالصاروخ الذي أصاب البارجة في قلب البحر. كما أن الشاعر المتوج بأهم الجوائز لم يتوان عن رفض جائزة مرموقة بعد اتفاقات التطبيع مع الكيان الغاصب: «الخوف من الأيديولوجيا جزء من الخوف من المعرفة الملتزمة. أهم ما أعرفه من نفسي هو أني حر، حر بالاختيار وحر بالتخلّي. وأنا في سلوكي وشعري أضم ثلاثة مستويات من معنى المقاومة: الأول الإقامة في الأرض. الثاني الهجرة من المكان للعودة إليه. الثالث: الإقامة في اللغة. تسأل: مع المقاومة؟ إن لم تكن مع المقاومة مع من تكون؟».

رحل محمد علي شمس الدين، رحلت الكلمة التي يجرحُ بها الشاعر جسد العالم ليعرف دواخلهُ وأسراره وما يختبئ فيه من المعاني، غادر الجبل الجنوبي موقعه، رحل الفتى الجميل في أيلول، رحل مع الطيور إلى الشمس المرّة: «تعبنا يا شهرزاد تعبنا/ وركضنا طويلاً خلف أعمارنا/ حتى انحدرت دمعتان من عنق الحصان/ فماذا لنا/ سوى أن نكتشف ثانيةً/ أن هذا الخط الذي يبدأ في طرف الكف/ لا ينتهي في أطراف الأصابع/ وأننا شريدان مثل خطّي سكة الحديد في الزمان».

* مواد أخرى على موقعنا

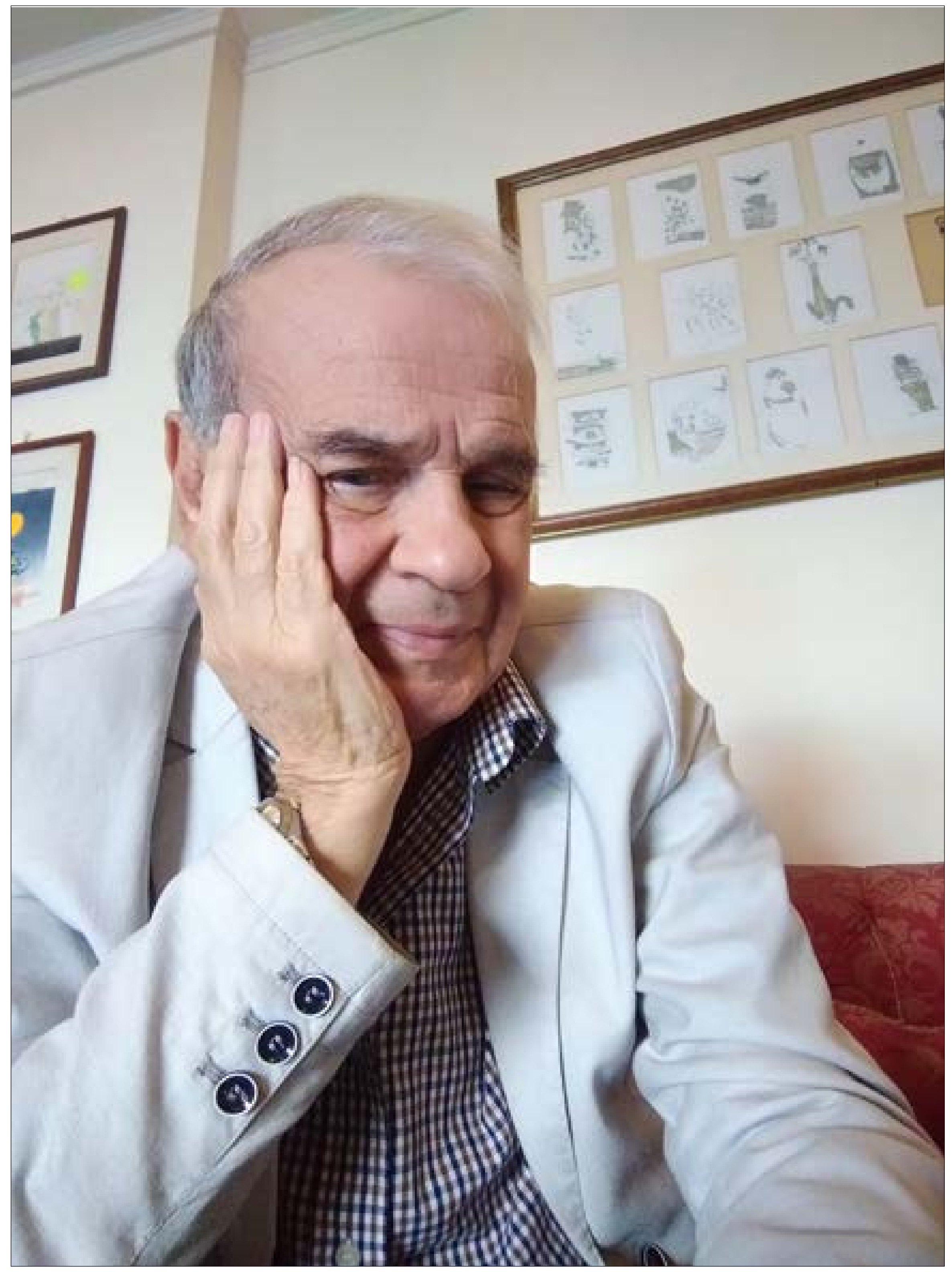

لم يتوان عن رفض جائزة مرموقة بعد اتفاقات التطبيع مع الكيان الغاصب

شهادات

سبقنا في كل شيء

عباس بيضون

ماذا يخطر لي حين يبلغني نعي شاعر كان طوال عقود جزءاً من يومياتي ومن سيرتي الخاصة، وبالطبع من معركتي مع الشعر وفي الشعر. لا أعرف إلى أيّ درجة كنا مفترقين، وإلى أيّ درجة كنا، بدون وعي، نشترك في القصيدة ذاتها، أو نصنع معاً ما أطلق عليه آنذاك قصيدة اليوم أو القصيدة المعاصرة. لقد كان مخاضاً واحداً هو الذي يجمعنا. ولأنه كان حقاً مخاضاً، فقد كان معركة وكان، على نحو ما، صراعاً. كان حرباً في سبيل الانفراد الى درجة لا تمنع من افتراضه أو حتى الشطح به، لكن مع الوقت كنا نصبح أفراداً إلى درجة الامتلاء من أنفسنا، بل والضيق بها والعمى عن حدودها. آنذاك نفهم أنّه حق الآخرين أيضاً، أن يكونوا هم أيضاً أفراداً، أن يكونوا كذلك عن حق أو غير حق. الوقت هو وحده الذي يحسم، لكنّ شاعراً كمحمد علي لا نختاره لمعركتنا، لو لم يكن في أي مجال وفي أي موقع، كفؤاً ومفعماً وعامراً، بحيث يحيل الموقع أياً كان ومهما كان، الى أثر حيّ وإلى مقام حقيقي. سبقنا محمد علي إلى الرحيل، لا أخشى أن يكون قد سبقنا في كل شيء.

■■■

معين من الإبداع لا ينضب

معن بشور

في كل مرة، كنت ألتقي فيها الشاعر الكبير الراحل محمد علي شمس الدين والحائز ليسانس في الحقوق ودكتوراه في التاريخ، كنت أسأل نفسي وأنا أستمع إلى هذا الشاعر المتدفق كالشلال السخيّ كالأرض: هل أنا أمام مؤرّخ في الشعر أم شاعر في التاريخ؟ بل هل أنا أمام مرافعة حقوقية في الشعر أم أمام شاعر يدافع عن الإنسان بمنطق محام؟

هكذا كان محمد علي شمس الدين منذ أن تعرّفت إليه طالباً جامعياً، في الستينيات من القرن الفائت، تلمع في عينيه إشراقات إبداع، وتتسلّل بين كلماته إرهاصات شاعر كبير.

أجمل ما في أبو علي بساطة لم تشُبها عيوب الشهرة، والتصاق بالواقع وقضاياه لم يبعده عن خيال الشعراء. فإذا راجعه الناس في قضاياهم، كان خدوماً بلهفة شاعر. وإذا حضروا أمسية شعرية له، لاحظوا في حضوره الدقيق انضباط موظف كبير في الضمان الاجتماعي.

في سنواته الثمانين، أصدر 33 ديواناً وكتاباً، وكتب الغزير من المقالات في النقد والتاريخ والمجتمع. وكنّا نسأل بعد كل كتاب أو ديوان شعر يصدره: ماذا لدى محمد علي شمس الدين من جديد لقوله. وإذا به معين من الإبداع لا ينضب وكنز من الأفكار والتأمل لا قاع له. حين كنا نستضيفه في أمسية شعرية أو حفل تكريم في «دار الندوة»، كان يعتلي المنبر بتواضع الكبار وقلق من التجربة كأنها المرة الأولى... بل كان يوزع الحب على سامعيه كما أزهار قصائده. فيكبر به جبل عامل حيث نشأ، ويكبر به لبنان حيث أبدع، ويكبر به العرب حيث أنشد لأمته وقضاياها ولفلسطين وللمقاومين في سبيلها، بعض أجمل قصائده واستعاد فيها بعض أهم الرموز التاريخية العربية.

رحمه الله.

لغة صافية

جودت فخر الدين

الشاعر الصديق محمد علي شمس الدين سيترك برحيله فراغاً كبيراً في ساحتنا الشعرية. فقد كان مالئاً هذه الساحة لفترة طويلة. كان دؤوباً ومجتهداً في قضايا الشعر على أنواعها. وظل حتى اللحظة الأخيرة دائم الحماسة والاندفاع، حاضراً في منتديات الشعر ومناسباته، في لبنان وخارجه.

كانت لنا معاً مشاركاتٌ عديدة، في أمسيات ومؤتمرات شعرية. وكانت لنا آراء ومواقف في الشعر، كنا نتفق في بعضها ونختلف في بعضها الآخر.

ولكن المودة ظلت تجمعنا على الدوام، وإن تباعدت لقاءاتنا في الأعوام القليلة الماضية.

لقد رسم محمد علي شمس الدين في شعره خطاً متميزاً، وضمّنه نكهةً خاصة. وأبرز ما تمتع به شعره لغةٌ صافية تنطوي على مهاراتٍ متنوعة،

وموضوعاتٌ انطلقت من قضايا الجنوب والوطن وتعدّتها إلى فضاءاتٍ أوسع.

■■■

خيال يعيد صياغة الأحلام

طراد حمادة

محمد، يا شمس الدين
كيف نقلت إلى رياض ِ شيراز
غناءَ الأندلس
هل واصلت مسرى الليل
مع مسعى النهارْ
هل كنت تختار الكلام
جناح معراج إلى مواطن الشعرِ
أو يختارك الشعرُ
بلبلاً صدح العشقَ
على شذى منقاره سكراً وطارْ

لعبة الألفاظِ أوسعُ
من مدار العالم الأرضي
والخلقُ مدارْ

نفخ الروح في الطين
ناطقاً مثل محمد
قيل فيه شاعرُ
قيل فيه عارفٌ
ورؤاه أبعد مما تمكن الرؤيا
خيالٌ يعيد صياغة الأشياء والأحلام
ويجمع نفس الخلق إلى الأيام

وإذا أبصرت من أعلى الجنوب
ما بين شيراز حافظ
وقرطبة الجميلة
قافلة من الشعراء والفرسان
كان فيها أمير العشق والشعر
شمسُ الدين
نعرفه..محمد...

تحية للشاعر محمد علي شمس الدين كُتبت في مناسبة أمسية له في الهرمل، مدينة الشهداء تحية لروحه. وسلام له يوم ولد ويوم مات ويوم يبعث حياً. رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جناته

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 12 أيلول 2022 العدد 4724

صورة وخبر

في ختام دورته التاسعة والسبعين أوّل من أمس، يسلّط «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» الضوء على أزمة الأفيونيات في الولايات المتحدة من خلال منح جائزة «الأسد الذهبي» لوثائقي All The Beauty And The Bloodshed الذي يتبع المصوّرة نان غولدين (68 عاماً) وكفاحها ضد هذه الفضيحة الصحية التي أودت بحياة مئات آلاف الأميركيين. ومنحت لجنة تحكيم المهرجان برئاسة الممثلة الأميركية جوليان مور، هذه المكافأة الأرفع في الحدث الإيطالي للمخرجة لورا بويتراس (58 عاماً) التي تستكشف دوماً المواضيع الغامضة في بلادها، بعدما تطرّقت في وثائقيّاتها إلى الاحتلال الأميركي للعراق ثم إلى سجن غونتانامو، أصبحت كاتمة أسرار إدوارد سنودن وأنتجت معه عام 2015 «سيتزن فور» الذي نال جائزة أوسكار عن فئة أفضل فيلم وثائقي. وقالت بويتراس خلال تسلمها جائزتها: «عرفتُ أشخاصاً كثيرين يتمتعون بالشجاعة خلال حياتي، لكن لم أعرف أبداً أحداً مثل نان غولدين التي كافحت ضد هذه العائلة البالغة النفوذ». (أندرياس سولارو ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليل

لم أنم منذ سماع الخبر. الملكة أليصابات ماتت. ملكة بريطانيا العظمى التي لها أيادٍ بيضاء على بلادنا في الاستعمار ووعد بلفور ماتت. الملكة التي كانت رمز البلاد الغربية البيضاء ماتت. لبنان أعلن الحداد ونكّس الأعلام لمدة ثلاثة أيام. ثلاثة أيام فقط؟ ماتت أليصابات في عزّ شبابها وريعانه. ماتت التي كانت لا تقبل أن يمرّ عربي عادي في لندن إلا وتحتسي الشاي معه. ماتت الملكة التي كانت لصيقة بالجماهير وتعيش بينهم. ماتت الملكة التي أثبتت أنّ الزواج من داخل العائلة المالكة لا يصيب الأبناء بضرر. لبنان لم يكن إنسانياً في التعامل مع الوفاة. أقلّ من حداد لمدة سنة لا أقبل. على لبنان تقديم الاعتذار للشعب البريطاني عن الإهانة الفظيعة التي صدرت منه. إما الحداد لعام أو لا حداد مقبولاً. الملكة أليصابات هي التي قالت عن لبنان إنّه قطعة سماء وقشطة، وهي التي قالت أيضاً إن نيّال من له مرقد عنزة فيه. الملكة أليصابات كان يجب أن تعيش إلى المئة، لكنّنا نخسر من نحب قبل أن نكون متحضّرين للغياب. كيف نتحضّر لغياب أليصابات. أليصابات تركتنا في بحر هائج. لكن الملك الجديد يعرف عالمنا حق المعرفة، كيف لا وهو الذي يحب ويتعلّق بكل طاغية ملكي في العالم العربي. هو الذي يعتبر أنّ العرب (في السلالات المالكة فقط) حلفاء طبيعيّون للعائلة المالكة في بريطانيا. على ميشال عون أن يلقي خطبة يقول فيها تعابير جديدة من نوع: أليصابات حيّة فينا وأنّ رسالتها خالدة، خالدة. أليصابات فقيدة العالم العربي لأنها تستقبل الملوك والشيوخ العرب وتعرض جيادها عليهم. لا يمكن التعبير عمّا يجول في أنفس العرب من خلال مقالة قصيرة. يكفي أن نقول إنّ أسماء شوارعنا يجب أن تخلّد كل ملوك وحكام الغرب المستعمر. يجب أن ندفن الصفحة ونصفح عن بلفور وعن الاستعمار لأن أليصابات ماتت. ما يمكن أن نفعله اليوم هو أن نقول إنّنا نعاهد تشارلز بإكمال المسيرة حتى النهاية في خدمة الغرب. عاش العرق الغربي.

المفكرة

دانيال أبي اللمع يرسم جراحنا

■ لغاية بعد غدٍ الأربعاء، تستضيف «غاليري إكزود»، بالتعاون مع جمعية Lb-AWI، المعرض الفردي الأوّل للفنان دانيال أبي اللمع (الصورة) بعنوان «تواصل». يتضمّن الحدث 26 لوحة زيتية وأكريليك. يحاول أبي اللمع بمقاربته للمواضيع المعاصرة إظهار «الجروح التي ألّمت بشعوبنا وخاصة جراح اللبنانيين». هكذا، رسم أطيافاً وظلالاً ضائعة وممزقة. غير أنّها «تتواصل وتلتقي، تتحدث وترقص، وتنفجر»، وفق النص التعريفي الخاص بالمعرض. ويدعو الفنان اللبناني من خلال أعماله إلى العودة إلى «زمن بعيد، إلى فرحتنا وتوحّدنا وحياتنا البسيطة والسعيدة». رسم «الحنين وحقائقنا وحياتنا اليومية الخالية ربما من أشياء كثيرة، إلا أنّها مليئة بالإيمان من الحياة والتواصل مع كل ما يحيطنا».

معرض «تواصل»: لغاية الأربعاء 14 أيلول ـ من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر لغاية السادسة مساءً ـ «غاليري إكزود» (الأشرفية ـ نزلة وزارة الخارجية/ بيروت). للاستعلام: 01/336464

موعد مع يمنى سابا

■ في إطار تعاونه الأوّل مع «تيونفورك»، يدعو «مركز مينا للصورة»، في 15 أيلول (سبتمبر) الحالي إلى حضور حفلة ليمنى سابا (1984 ـ الصورة). خلال السهرة المرتقبة، تقدم الفنانة اللبنانية عرضاً حيّاً استناداً إلى بحثها «تيما» الذي بدأته عام 2020، واستكشفت موسيقى اللغة العربية وإمكاناتها في توليد أساليب جديدة للعمل مع الموسيقى الإلكترونية. إنها مجموعة فردية للصوت والعود

والإلكترونيات، باستخدام تقنيات طوّرتها سابا من أجل دمج الأداء الصوتي مع الأصوات المركّبة بواسطة الكمبيوتر.

حفلة يمنى سابا: الخميس 15 أيلول 2022 ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مركز مينا للصورة» (المرفأ ـ بيروت). للاستعلام: info@minaimagecentre.org

«بالزمانات» كان في سينما

■ يوم الخميس المقبل، يحتفل مسرح وسينما «إشبيلية» (صيدا ـ جنوب لبنان) بذكرى مرور أربع سنوات على إطلاقه من خلال عرض مسرحية «بالزمانات»، من إعداد وإخراج رشيد حنينة. «ليش سكّرت صالات السينما بصيدا؟»، هذا هو السؤال الأساسي الذي سيحاول العرض الإجابة عنه. يشارك في تأدية «بالزمانات» كلّ من: علي الزين، يوسف مكي، حوراء بزي، محمد مطاوع، نارين عيسى، جنى عيسى، ليا الخطيب، نور عزام، آدم بيطار، آدم عبد الله، رفيق الحاج، مصطفى عنتر، ميرا حمادة، زينب زيعور. أما الموسيقيّون، فهم: هيفاء بربر، أنطوني وهبي، سيدة صالح ومريم صالح.

عرض مسرحية «بالزمانات»: الخميس 15 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ مسرح وسينما «إشبيلية» (شارع حسام الدين الحريري ـ صيدا/ جنوب لبنان). للاستعلام: 71/270090 أو info@ishbiliatheatre.com

المونة في كفرمشكي غيرا!

■ تستعدّ كفرمشكي (قضاء راشيا ـ البقاع الغربي) لاستقبال الزوّار من كلّ المناطق اللبنانية في مهرجانها الخاص بالمونة والعنب، في 17 و18 أيلول (سبتمبر) الحالي. إلى جانب الاختيار من المنتوجات والأصناف اللذيذة كالزيتون وزيت الزيتون ودبس الخروب والكشك والمربيات والعرق، هناك حصّة وافرة للأعمال الحرفية والأشغال اليدوية، بالإضافة إلى الغرافيتي وزيارة كروم العنب في المنطقة، فضلاً عن عروض الدبكة ومسابقة أثقل وأكبر عنقود عنب وغيرها من الفعاليات.

مهرجان المونة والعنب: السبت 17 والأحد 18 أيلول ـ اعتباراً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ـ كفرمشكي (قضاء راشيا ـ البقاع الغربي).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور
■ المدير الفني
صلاح الموسى
■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper
■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
03 / 828381 ـ 01 /666314 ـ 15
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

رأس المال

المصدر: البنك الدولي، مركز البحوث، الاحصاء المركزي

في العدد

03
عبد الحليم فضل الله
دعم التعليم والطبابة ومشاريع استثمارية

04
هكذا قرأ شربل نحاس «التفليسة»

05
ملاذ اليوسف
لماذا تخلّت الرأسمالية عن «العائلة»؟

07
ماهر سلامة، كريم عبدالله
أوروبا تشتري الوقت

08
محمد فاعور
حتّى في «الترقيع» فاشلون

الأسر تواجه أكلاف التعليم

كان قطاع التعليم في لبنان واحداً من قطاعات محدودة «ناجحة» وتدرّ الأرباح السهلة والسريعة المموّلة بالمال العام بشكل أساسي. فإلى جانب القطاعين المصرفي والاستشفائي، يمكن تصنيفه ثالث القطاعات التي تحصل على تمويل وافر من الخزينة. عام 2020 وصل التمويل من المال العام إلى 1,5 مليار دولار مقارنة مع 1,39 مليار دولار عام 2017. وكان الإنفاق على التلميذ الواحد يصل إلى 1600 دولار سنوياً في كل المدارس (معدل كل المدارس الرسمية والخاصة). بهذه الوضعية كان قطاع التعليم جاذباً للاستثمارات الباحثة عن ربحية مرتفعة والتي يمكن زيادتها عبر طرق التفافية واسعة مثل تسجيل المدارس كمؤسّسات لا تبغى الربح وتهريب الأرباح عبر نفقات وهمية... إنما اليوم فرض الانهيار تعديلات واسعة في بنية التمويل، وأصبحت كلفة التشغيل باهظة جداً، ومخاطرها مرتفعة قياساً على المردود التعليمي والمردود المالي أيضاً.

في الواقع، بدأت تظهر الأزمة في قطاع التعليم قبل سنوات من الانهيار. بحسب البنك الدولي، انخفضت نسبة التسجيل في المدارس بين عامَي 2011 و2018 من 93% إلى 89%. ومنذ عام 2018، لوحظ أن هناك هجرة للأساتذة، إذ تبيّن أيضاً أن نحو 10 آلاف مدرّس ترك هذه المهنة، كما أقفلت 198 مدرسة خاصة و38 مدرسة رسمية ما انعكس سلباً على نحو 27 ألف تلميذ في المرحلة ما قبل الابتدائية، ونحو 8 آلاف تلميذ في المرحلة الابتدائية.

تمويل التعليم في لبنان كان يعتمد بشكل أساسي على المال العام. في عام 2020 خصّصت الخزينة اللبنانية نحو 1,48 مليار دولار للتعليم عبر ثلاث قنوات: المدارس الرسمية التي كانت تدعم تعليم 46% من الطلّاب، بدلات التعليم لموظّفي الدولة وتمثّل 11,5% من مجموع الإنفاق على التعليم، والإنفاق على المدارس الخاصّة المجانيّة. لكن الأزمة نقلت هذه الكلفة إلى عاتق الأسر. إذ إنه بحسب البنك الدولي، ولغاية عام 2022، يتوقع أن تتقلّص موازنة التعليم العامة بنسبة 45% عام 2021، وبنسبة 180% في 2022. هذا الأمر نقل القسم الأكبر من الأعباء التي كانت تتحملها الدولة، إلى ميزانيات الأسر المثقلة أيضاً بأعباء تدفعها إلى ترتيب أولوياتها بشكل يكون فيها الاستمرار على قيد الحياة والإنفاق على الغذاء هو الأساس.

ففي المقابل، قرّرت المدارس أن تعيد هيكلة بنيتها المالية. فلجأت إلى ما يسمى دولرة الأقساط ضمن أولويات استعادة مستويات الربحية السابقة، وتمويل النفقات التشغيلية. هكذا بدأت تبرز أكثر ظاهرة الانتقال من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية، لكن في ظل الوضع المأساوي الذي تعيشه الأسر، سجّل انخفاضاً في عدد المسجلين في المدارس الرسمية للعام الدارسي 2022/2021 بنسبة 12% وفق أرقام البنك الدولي. إنما بسبب التضخّم الذي شهده قطاع التعليم في السنوات الماضية، وتقلّص كعكة التمويل حالياً، ولا سيما التمويل من المال العام، ارتفعت المنافسة ودفعت المدارس إلى الإقفال، إذ انتقل القطاع من أرباح مضمونة إلى أكلاف تشغيلية باهظة.

المشكلة أنّ دولرة الأقساط، تنفذ بطريقة استنسابية، أي في غياب أي تدخّل مركزي يحمي الأسر من الأعباء. وهذه الحماية لا يجب أن تقتصر على الأسر، بل على الأساتذة أيضاً، من أجل الحفاظ على مستويات التعليم، ومنع هجرة أصحاب الخبرة في هذا المجال. لكن المشكلة هنا أن أصحاب المدارس، سواء كانوا إرساليات أجنبية تزعم أنها لا تبغي الربح، أم كانت مملوكة من جمعيات محلية وأفراد، يفكرون بعقل تقليدي يتعامل مع الأزمة بأدوات كلاسيكية خارج الشفافية والرقابة. فالرقابة على موازنات المدارس ما زالت لا مركزية تبدأ بلجان الأهل الذي يسجّل أن غالبيتها «يبصم على العمياني»، ورقابة مركزية غائبة في وزارة التربية. لذا، ليس واضحاً إذا كان أصحاب المدارس قد «دولروا» الرواتب والأجور للأساتذة، في موازاة دولرة الأقساط أيضاً. لكن هناك انطباع عام، بأن هذا الأمر لم يحصل، وإذا حصل فإنه ليس منتشراً على نطاق واسع، وأنّ دولرة الرواتب كانت بنسب ضئيلة جداً لا تكفي لتعويض التآكل في رواتب الأساتذة، ولا تتناسب مع ما حصل من دولرة للأقساط بشكل شبه كامل.

هذه النتائج في قطاع التعليم ليست محصورة بالمدارس، إنما بالجامعات أيضاً. فالجامعة اللبنانية، وهي الأكثر أهمية في هذا المجال، كانت تعتمد في موازنتها بنسبة 94% على الخزينة اللبنانية، وهذا الأمر كان له نتائج قاسية على قدرتها على الاستمرار ومواجهة التحديات الهائلة التي فرضها الانهيار على قطاع بهذا الحجم. أصلاً كانت هذه الجامعة «تُقتل» بسم بطيء، من أجل تعزيز وجود الجامعات الخاصة. لكن دورها اليوم، بات له أهمية قصوى بسبب انهيار القدرات الشرائية للأسر وحاجتها الماسة إلى تعليم شبه مجاني في الجامعة اللبنانية.

استطلاع

كيف يجب أن ننفق ما تبقى من سيولة بالدولار؟

يقول مصرف لبنان أن لديه سيولة بالعملة الأجنبية في نهاية آب 2022 قيمتها 9,7 مليار دولار. هذه الأموال، سواء سُمّيت احتياطات إلزامية، أو ودائع إلزامية، أو حقوق سحب خاصة (لم يبق منها أكثر من 800 مليون دولار)، أو أي شكل من أشكال الأصول السائلة، فإنها تمثّل كل السيولة القابلة للاستعمال. هي أول خطّ دفاع قبل احتياطات الذهب التي لا يمكن استعمالها إلا بتشريع من مجلس النواب، خلافاً لهذه السيولة التي يتحكّم فيها مصرف لبنان حصرياً وإن كانت السلطات الأخرى تشارك أحياناً من باب التمنّي وليس من باب الأمر والنهي. هذه السيولة المخزّنة، وهي تختلف أيضاً عن السيولة المتدفقة التي يديرها مصرف لبنان أيضاً، عبر قنوات مختلفة أبرزها حالياً التحويلات الإلكترونية ومصدرها الأساسي تحويلات المغتربين إلى أهاليهم، أو تحويلات المنظمات والمؤسسات الدولية للسوريين النازحين في لبنان.

تتناقص قيمة السيولة المخزّنة بمعدل 415 مليون دولار شهرياً، وهي تقاس وفق مؤشر مدى كفايتها لعدد من أشهر الاستيراد باعتبار أن المصارف المركزية مسؤولة عن تمويل الاستيراد بالعملات الأجنبية. وفي هذا السياق، فإن الـ9,7 مليار دولار تكفي لنحو 6,5 أشهر استيراد قياساً على حجم الواردات في الأشهر السبعة الأولى من الجارية، إذ إن لبنان استورد بقيمة 10,5 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من عام 2022. وهذا الارتفاع في كلفة الاستيراد جاء نتيجة الدعم المباشر لقيمة الليرة، من خلال العمليات التي ينفّذها مصرف لبنان عبر «صيرفة». وتوزّعت أهم الواردات على الشكل الآتي: 3 مليارات دولار نفط ومشتقات نفطية، 1,6 مليار دولار سلع غذائية، 1,1 مليار دولار معدات نقل غالبيتها سيارات خاصة، 1,3 مليار دولار آلات وأجهزة كهربائية. بمعنى أوضح، عندما تدعم العملة، فإن السيطرة على الاستهلاك تصبح تحدياً لا يمكن التعامل معه بشكل عشوائي أو استنسابي أو ترك الخيار للسوق لكي يقرّر بشأنه، بل على صانعي السياسات اتخاذ قرار واضح ضمن أهداف محدّدة ومدروسة بدقّة.

في المقابل، قامت سياسة مصرف لبنان على تحرير سيولته من أعباء دعم سلع مثل البنزين والدواء والطحين والاتصالات... أي أنه حرّر نفسه من مسؤولية تمويل استيراد هذه السلع، وأعاد توجيه الطلب على كمية الدولارات اللازمة لاستيرادها، نحو السوق، أي السيولة المتدفقة من المغتربين أو من عائدات السياحة أو غيرها. وبمعزل عن قنوات التمويل المتمثّلة بالعلاقة التي أنشأها مصرف لبنان بين شركات التحويل الإلكتروني، وبين منصّة صيرفة، وبين الصرافين، فإن هذه الآلية أفضت إلى النتيجة الآتية وفق أرقام الحساب الجاري الصادرة عن مصرف لبنان: مجموع ما دخل إلى لبنان في عام 2021 يبلغ 16,7 مليار دولار، ومجموع ما خرج منه يبلغ 19,6 مليار دولار، ما أفضى إلى عجز بقيمة 2,9 مليار دولار. والعجز يعني اختلالاً في سعر الليرة لأن الطلب على الدولار أكبر بكثير من كمية التمويل المتاحة، وهذا سبب كافٍ لارتفاع سعر الصرف.

إذاً، في ظل هذه الإدارة، وفي ظل وضع ضبابي في الأشهر المقبلة على صعيد انتخابات رئاسة الجمهورية، وتشكيل حكومة، وصعوبة التوصّل إلى اتفاق يحسم حقوق لبنان في ينابيع الغاز في البحر المتوسط، يتوقع أن تنكمش الثقة بالليرة أكثر، ويتوقع أيضاً أن تصبح الأزمة على مستوى صعوبة تأمين السلع الأساسية. لذا يصبح ضرورياً السؤال الآتي: كيف يجب أن ننفق السيولة في الفترة المقبلة بعيداً من اللعب على وتر المودعين وحقوقهم؟ جرى توجيه هذا السؤال إلى مجموعة شخصيات لديها خبرة واسعة في الاقتصاد، وجاءت إجاباتهم متنوّعة، لكن كان هناك شبه إجماع ضمني أو مباشر، على وجود أمل ضعيف بأن تكون إدارة هذه الأموال، حسنة وهادفة وعادلة.

10,5
مليارات دولار
هو حجم الاستيراد في لبنان في الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية

2
مليار دولار
هو حجم التصدير اللبناني إلى الخارج في الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية

8,5
مليارات دولار
هو حجم العجز في الميزان التجاري في الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية. وهو سبب رئيسي في العجز الذي يشهده لبنان في الحساب الجاري

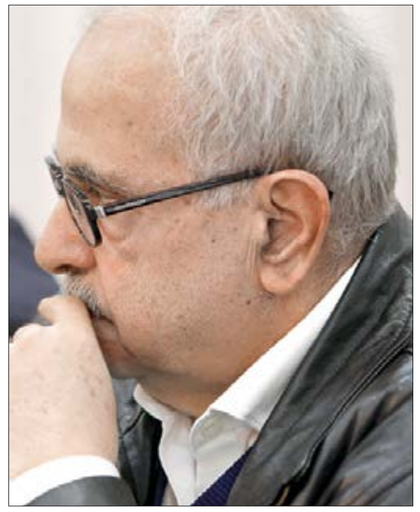

كمال حمدان
ليس هناك أمل إلا...

حالياً، ندور في الحلقة المفرغة ذاتها منذ ثلاث سنوات. وطالما أن الحكم لم يتغيّر واتخاذ القرار يتم على يد الجهات نفسها، فإن ما يتوقع هو المسار من سيئ إلى أسوأ. أولويات الأسر في لبنان صارت كثيرة. المدرسة أولوية، الاستشفاء والطبابة أولوية، الغذاء أولوية... ففي مقابل كل هذه الأولويات هناك موارد تذوب بشكل عام، وهو استنزاف متواصل منذ سنوات. صحيح أنه جرى تحرير دعم المحروقات، ونصف تحرير لدعم الدواء (أدوية السرطان غير متوافرة)، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن هناك الأمور ستتحسن. فعندما تنخفض الأجور إلى 5% من قيمتها، وعندما تنهار كل مكوّنات الحماية الاجتماعية بما فيها الصناديق الضامنة، وعندما يتم تحرير أسعار الأدوية، ودولرة قطاعات مقابل أجور بالليرة، فإنه في وضع كهذا ليس هناك أمل. الأمل هو أن تنشأ كتلة شعبية متحرّرة من الانتماءات الطائفية بالمعنى السلبي، أي كما حصل في الأيام الأولى للانتفاضة في 17 تشرين الأول 2019، وعندها فقط يمكن القيام بتغيير في هذا البلد. اليوم نجرّب المجرّب.

الوضع الذي نشهده اليوم، يعدّ مشكلة وجودة. جرّبنا بضعة حكومات منذ الأزمة لليوم، لكننا لم نجرّب بعد حكومة من خارج المنظومة بصلاحيات استثنائية. طالما هذه المنظومة قائمة، ليس هناك أمل إلا من سيئ إلى أسوأ وهذا يخلق أوضاعاً جديدة كل يوم من فوضى وجوع وانعدام الاستقرار. هذه المنظومة تحاول القول إنها ستقوم بإصلاحات، بينما الواقع، هي تحرّك إصلاحيات مليئة بالملبّات والألغام. الكابيتال كونترول يحتاج إلى إعادة نظر، والتعديلات على قانون السرية المصرفية، وهذا أيضاً ما سينطبق على قانون إعادة هيكلة المصارف. هم يوحون لصندوق النقد الدولي بأنهم يقومون بإصلاحات، لكنهم في الواقع، يبقون المعركة مستمرّة.

> **يمكن استعمال سيولة مصرف لبنان بالعملة الأجنبية في استثمارات، إنما الأولوية أن تكون لقطاع الغاز حيث نقع حالياً في مطب جيوبوليتيك لاستيراد الغاز اللازم لتشغيل معامل الكهرباء**

جواد عدرا
«ضمانة» للاقتراض يجب إعادتها

إن أساس أي مقاربة متصلة بالسيولة بالعملة الأجنبية المتوافرة لدى لبنان، هي أنها ليست ملكاً للدولة لكن لديها حقوق استثمارها بهدف تنمية المجتمع والاقتصاد. كما أن القانون يمنح الدولة القدرة على مصادرة أي أصل أو موجودات من أجل استخدامها في هذا المجال. وفي وضع أزمة مثل الأزمة الحاصلة اليوم، لا يمكن مقاربة استعمال هذه السيولة بشكل كلاسيكي. لا يجب التعامل مع هذه الأموال باعتبارها قابلة للاستهلاك النهائي، أي تبديدها. يجب أن نحرص عليها مثل حرصنا على الذهب، لكن هذا لا يعني ألا نستثمرها. يمكن التعامل مع هذه الأموال من أجل استثمارات يحتاجها لبنان بشدّة حالياً، ويمكن استعمالها لإطفاء بعض الأكلاف التي تفتك بميزانيات الأسر... بمعنى أوضح فإنه في ظل ضرورات تبيح المحظورات، فإنه أولاً، لا يمكن الإنفاق كأننا في وضع عادي. أليس مرض الناس مسألة عاجلة تستدعي التعامل معها سريعاً؟ أليست الكهرباء شأناً يجب التعامل معه أيضاً؟ فإذاً، هل يمكن أن نضع هذه الأموال كضمانة للحصول على التمويل الذي يحتاجه لبنان للتعامل مع مسائل طارئة؟

الفكرة هنا هي استثمار هذه الأموال والتعامل معها بصيغتها الأصلية وهي أنها «ضمانة» في مواجهة الأيام الصعبة. لذا، لا يجب أن يخرج استعمالها عن شكل استعمال أي «ضمانة» أخرى.

منصور بطيش
تثبيت أسس الحُكم أولاً

لا يمكن الحديث عن استخدام السيولة من العملة الأجنبية في ظل الوضع المرتقب، من دون خوض النقاش حول ضرورة استمرارية آلية اتخاذ القرار التي نصّ عليها اتفاق الطائف. فالتركيز على عدم إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها هو جريمة اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومن يكتبون ذلك، هم شركاء في الجريمة التي ارتكبها أمراء المال في البلد. الحلّ يكمن في انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة ترسم طريق الإنقاذ، أي إن الحلّ سياسي أولاً. وهذا أولوية وحق للناس.

ففي ظل النموذج المعتمد لإدارة الأزمة، منذ ثلاث سنوات لليوم، لبنان الآن على مسار انحداري كارثي مهما فعلنا. آلية اتخاذ القرار يجب أن تسمح بإقرار خطّة تعافٍ متكاملة تُحدّد فيها الأولويات، وتضع الاقتصاد على خريطة الإنتاج، وتؤمّن أيضاً إصلاحات حقيقية، وتكافح الفساد.

لا يمكن المصادقة على ما يحصل حالياً من تذويب لأموال الناس. كانت الودائع بالدولار تبلغ 123 مليار دولار، وصارت 98 مليار دولار. وكانت الودائع بالليرة 72 ألف مليار ليرة، وصاروا أقل من 40 ألف مليار ليرة (قيمتها بالدولار صارت مليار دولار). بالمختصر كانت مدخرات الناس في المصارف تبلغ 176 مليار وصارت 99 مليار، أي أن المدخرات خسرت نحو 77 مليار دولار. وما تبقى من مدخرات في المصارف، صارت تساوي 15 مليار دولار كحدّ أقصى. مجموع الخسائر سيتجاوز 160 مليار دولار عدا عن الخسائر الاقتصادية في قيم المؤسّسات وموجوداتها، وخسائر الثروة البشرية. النموذج المتبع هو نموذج إجرامي. لكن لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد والنقاش بالمفرق.

عبد الحليم فضل الله
دعم التعليم والطبابة ومشاريع استثمارية مختارة

بشكل منهجي، فإن المسألة الأساس هي الفصل بين الشأن المالي والشأن النقدي. يمكن القول إنه يجب استعمال السيولة بالعملة الأجنبية التي يحملها مصرف لبنان لدعم رواتب العاملين في القطاع العام، لكن ليست هذه وظيفة المصرف المركزي ولا أهدافه. كما يفترض أن يتم تحديد مدى زمني للمرحلة المستهدفة، أي إن المرحلة الضبابية التي قد تحصل لعدّة أشهر أو سنة مثلاً، ستكون هي المرحلة المستهدفة. أيضاً يجب تحديد نقطة البداية. فهناك أفكار كثيرة حول إعادة الهيكلة وأكثر من سيناريو وأكثر من مخطط، لكن الكلّ متفق على أن ودائع شريحة الـ100 ألف دولار وما دون يجب ردّها ولو أن كلفتها 20 مليار دولار. لذا، مهما كانت الخطّة، ومهما كان السيناريو، يجب أن يستمر هؤلاء بالحصول على أموالهم بالدولار النقدي وفق دفعات محدّدة متواصلة ممولة بالسيولة المتوافرة لدى مصرف لبنان.

وأولويات استخدام هذه السيولة يكمن في تحقيق الحدّ الأدنى من الأمن الغذائي. يجب أن يكون لدى لبنان القدرة على التدخل في هذا المجال إذا صار هناك ارتفاع في الأسعار وصعوبات معينة.

والسيولة المتوافرة في لبنان هي ليست كلّها احتياطات، بل هناك بضعة ملايين منها (كان لدينا 1,1 مليار دولار استعمل قسم منها) عبارة عن حقوق السحب الخاصة (SDR). واستعمال ما تبقى من حقوق السحب الخاصة ممكن لدعم التعليم في المدرسة الرسمية، وفي الجامعة اللبنانية أيضاً التي لا يمكن أن تستمر بالطريقة المتبعة حالياً. هذا الأمر يجب أن يكون قبل أي استخدام آخر رُوّج له لبناء معامل أو إنشاءات. يجب أن نكون واقعيين بأن الدعم هدفه المنع من الانهيار التام، وليس الإنعاش. ومن الضروري أيضاً استخدام جزء من هذه الأموال في القطاع الصحي حيث التحديات كبيرة، ولا سيما لدعم إنفاق الضمان الاجتماعي.

أما بالنسبة إلى كلفة المشتقات النفطية، فمن الضروري الإشارة إلى أنه لا يجب تحميل هذه السيولة بالعملة الصعبة أعباء استيراد المشتقات النفطية. ففي هذا المجال، لا سبيل للبنان إلا القيام باتفاقات شراء مع دول صديقة مثل روسيا، العراق، الجزائر... هناك الكثير من الدول التي هي على استعداد للقفز فوق التحفّظات الأميركية لتزويد لبنان بالمشتقات النفطية بشروط ميسّرة.

يمكن استعمال سيولة مصرف لبنان بالعملة الأجنبية في استثمارات، إنما الأولوية أن تكونَ لقطاع الغاز حيث نقع حالياً في مطبّ جيوبوليتيك لاستيراد الغاز اللازم لتشغيل معامل الكهرباء. يمكن إنفاق جزء من الأموال على محطات التغويز مع اتفاقيات بعيدة المدى لتوريد الغاز إلى لبنان بشروط ميسّرة. هذا أمر يستحق أن ننفق من أجله بما يحرّرنا من أعباء الوضع الجيوبوليتيك، ويخفض كلفة إنتاج الطاقة على الأسر والمؤسسات.

في الواقع، كل ذلك ينطوي على دعم مبطّن لسعر الصرف. فهو شكل من أشكال التدخّل ضمن مسار افتراضي نحو التعافي. إنما لا يمكن أن يستقر سعر الصرف إذا كان لدينا ثغرة في الحساب الجاري وليرة للودائع.

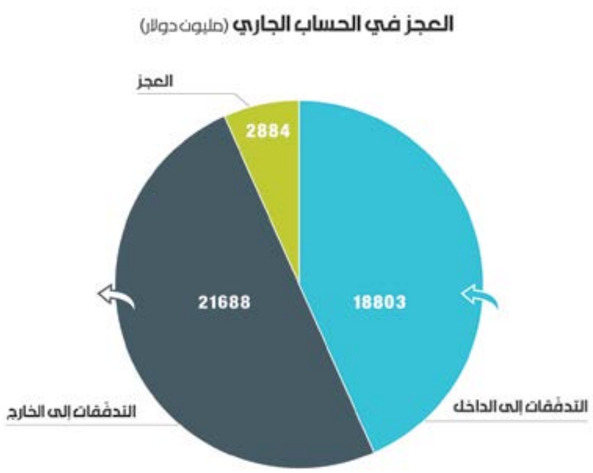

صحيح أن الأزمة بمفاعيلها أدّت إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري من 11,2 مليار دولار في 2019 إلى 2,8 مليار دولار في عام 2021، إلا أن هذا العجز لا يزال كبيراً جداً. فهو ينعكس على سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق. فمع توقّف مصرف لبنان عن تغطية العجز في الدولارات التي يحتاجها السوق، ازداد الضغط على سعر الصرف ما أدّى، ولا يزال، إلى تدهور كبير في قيمة العملة اللبنانية.

في ندوة عامة اقامتها حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» في 19 كانون الثاني 2019، قدّم الامين العام للحركة شربل نحاس، قراءة شاملة للانهيار «القادم» ولنتائجه على الاقتصاد والمجتمع، مشيراً إلى عجز المسؤولين في السلطة عن التعامل معه. كلامه بالامس يتطابق بشكل شبه كامل مع ما يحصل اليوم بعد مرور ثلاث سنوات على الانهيار. إعادة نشر مضمون هذه الندوة ينطوي على تحذير مما سيحصل في الاشهر المقبلة، ولا سيما انه يتم تبديد ما لدى لبنان من سيولة بالعملة الصعبة يحملها مصرف لبنان في حساباته، واستعملها بشكل منفرد بلا حسيب او رقيب، ووفق اهداف رسمها وحده بتغطية من اطراف السلطة. فاليوم، بعد ثلاث سنوات، ما زالت السلطة منغمسة في مرحلة إدارة الازمة وتوزيع الخسائر لاسباب تتعلق باولوية بقائها على بقاء المجتمع. ووسط عجزها لم تقدر على إدارة الازمة إلا على قاعدة «كسب الوقت لكسب الوقت» وهي العبارة التي استعملها نحاس لتوصيف ما تقوم به السلطة. فالاستمرار بهذا المسار يعني تفكّك المجتمع وانحلال البنية المؤسساتية للدولة. هنا يصبح الامر مختلفاً. ويصبح الانتقال نحو مرحلة تكون تداعياتها اشدّ وطأة واطول زمناً. ماذا لو استمع احد ما في السلطة إلى ما قاله نحاس في هذه الندوة عن الإفلاس المقبل والتعامل معه؟ ما قاله نحاس إنه من الافضل الدخول في الازمة ومعنا 30 مليار دولار بدلاً من ان يكون معنا 4 مليارات دولار. خلال سبعة اشهر لن يبقى معنا اكثر من 4 مليارات دولار في ظل إدارة للازمة مبنية على قاعدة «اتركها تفعل اتركها تمز». ها هي الازمة تفعل فعلها وتاخذنا إلى هاوية جديدة كل يوم. إنما لم تمز بعد

هكذا قرأ شربل نحاس «التفليسة» في كانون الثاني 2019

◄ ستدار على قاعدة «كسب الوقت، لكسب الوقت»

◄ أن ندخل أزمة ومعنا 30 مليار دولار أفضل من 4 مليارات

عقدنا مؤتمراً صحافياً في الأول من تشرين الثاني (2019)، وأطلقنا من خلاله موقفاً توجّهنا فيه إلى ثلاث فئات: أولاً، العاملين في قطاع المال (مصرف لبنان، جمعية المصارف) لأنهم معنيّون مباشرة. وثانياً، زعماء الطوائف الممسكين بالسلطة. وثالثاً الأطراف الخارجية. قلنا لهم ما يلي: نحن نعلم من يتحمّل مسؤولية إيصال البلد إلى ما وصل إليه اليوم، ولكن ما هو أهم من المحاسبة على مسؤولية الماضي، هناك مسؤولية ما يحصل الآن وما سيحصل لاحقاً. نحن أمام مفصل تاريخي، وقد يكون مفترق طرق، إما يؤدي إلى الخروج من الحقبة الماضية كلها، أو إلى تغيير عميق في المجتمع يمكن أن يوصل الأمور إلى عنف وإلى تدخل أطراف لديها حسابات مختلفة. فالأزمة التي

> **يستعمل لبنان عملة الدولار، ولكنه ليس دولاراً حقيقياً بل «دولار لبناني» يعتقدون أنه يساوي الدولار الأميركي**

تظهر عناصرها يومياً، ليست طارئة على النظام بل هي في صلبه وتطال آلياته الإجرائية.

- أولاً، الآلية التي تجتذب الأموال من الخارج وتراكم الودائع والديون والفوائد وربح المصارف والاحتياطي والسيولة... كلها تستنزف. فقد تعطّلت هذه الآلية التي من خلالها يتم ضخّ الأموال، عبر الدين العام والدين الخاص، ومن خلال التوزيع والاستتباع، حتى أصبح لدى الناس أموال بين أيديهم تسجّل كديون إنما يتعاملون معها على أساس أنها مدخول كي يشتروا بها سلعاً من الخارج.

- ثانياً، يلحق ذلك، استقدام عمال أجانب من دون أسرهم. لكن اليوم بوجود السوريين وطبعاً الفلسطينيين اختلفت الصورة وتعطلت أيضاً هذه الأداة.

- ثالثاً، توفير مجالات الهجرة للبنانيين، والتي أيضاً تعاني من تضييق، على الأقل في الخليج، نظراً إلى الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي باتت معروفة.

إذاً الأزمة تطال كل مفاصل النظام الإجرائية وتطال آليات ضبطه، وفقدت السلطة قدرتها على الإمساك في الواقع. ماذا يعني ذلك؟ لا أحد من هؤلاء الزعماء يستطيع أن يناقش ضمن حزبه الخيارات التي تتعلق بتوزيع الخسائر. مثلاً إذا أراد أي منهم أن يناقش في خفض أجور موظفي القطاع العام، فهو لا يستطيع، لأنّ مفاصل أساسية في حزبه هم (قضاة، ضباط، ومتقاعدين...). وإذا أراد أن يقول نحن نريد التوقف عن دفع الفوائد، أو القول: لا دخل لنا بين المصارف والمودعين، فهو أيضاً لا يستطيع. إذ إنه عدا عن أن كل فريق لديه أصحاب مصارف، ومديري فروع، ومودعين تابعين له، (كل الناس مودعون حتى لو يملكون القليل من المال)، فإن هذا المال يصبح له قيمة عالية عندما لا تملك غيره.

لبنان بلد صغير، عندما نتكلم عن أزمة مالية. فهو يتأثر بالخارج. في الأساس يستعمل لبنان عملة الدولار، ولكنه ليس دولاراً حقيقياً بل «دولار لبناني» يعتقدون أنه يساوي الدولار الأميركي. كما لدينا ديون للخارج، ويجب أن يكون لدينا القدرة للتعامل مع الخارج، لا بل ملزمون بذلك. فنحن لسنا الصين. لذا، أصبحت مقولة «كسب الوقت، لكسب الوقت» جريمة. لأننا، حتى الآن، لا نزال نملك 30 مليار دولار. حتى لو أنه علينا ديون، لكن هذه الأموال موجودة.

مرور الوقت يعني أن هذه الذخيرة ستتقلص. إذا حدث، كما يظهر من المؤشرات، فهناك أزمة. يجب التفكير بما علينا فعله لاحقاً. هناك فرق بين أن ندخل الأزمة ونحن نملك 30 مليار دولار، وأن ندخلها ونحن نملك 4 مليارات دولار. في الحالة الأخيرة، يعني ذلك أننا لن نقدر لا على شراء بنزين، ولا على شراء الأدوية ولا أي شيء آخر، و«الله يستر شو بصير». نحن لا نريد أن تنفجر الأزمة طبعاً، لكن ما لا نريده أيضاً هو أن يتم تأجيل الأزمة، لأنه في هذه الحالة سيكون البلد في وضع سيّئ جداً.

الهدف ليس الاحتجاج، رغم أن أسباب الاحتجاج واضحة، وليس المطالبة لأن بذلك إقرارٌ بأن من يُطالَب هو شرعي وقادر، وهو ليس كذلك. بل الهدف هو العمل على صياغة لعلاقة أخرى في الواقع، أي تغيير السلطة. فقد مضت نحو 50 سنة من النمط القائم على التغريب والإقصاء. وهذا يعني، في منطق صياغة العلاقة الأخرى، إعادة الغلبة لمنطق الإنتاج، ورسم حدّ بين الداخل والخارج، أي التوازن بينهما. لذلك طرحنا يأتي من باب المسؤولية، لا من باب التحدّي. وهو كلام موجّه لكل الأطراف بأنه يجب، ولاستباق الأزمة القيام بمجموعة خطوات: توزيع عادل للمخاطر والأعباء. فقد جرى مراكمة عشرات المليارات من الخسائر الموجودة عند الدولة والمصارف وعند كل عائلة وفرد. تجاهُل هذه الخسائر يولّد مزيداً من الأعباء والفوائد التي لم نعد نستطيع تمويلها وتأجيلها، وهي تكبر وتتدحرج أمامنا ككرة الثلج. يجب أن يكون توزيع الخسائر عادلاً لأن الناس لا تتحمل نفس النسب من المسؤولية، وبالتالي لا يمكن تحميلها نفس النسب من الخسائر. ومقابل تضحية الناس (بتحمّلها الخسائر) يجب أن يكون هناك نظام سياسي - اجتماعي - اقتصادي، يقطع مع كل ما وصفناه سابقاً. بمعنى آخر توزيع الخسائر يجب أن يكون عادلاً وهادفاً. لا يمكن أخذ القرارات بطريقة محاسبيّة أو على شكل الأوراق البحثية التي تُقدم إلى صندوق النقد الدولي.

وضعنا نموذجاً مالياً اقتصادياً، يتم تحديثه دورياً، يميّز بين الأسر بحسب الطبقات الاجتماعيّة التي تنتمي إليها ويأخذ في الاعتبار اختلاف سلوكها وصافي الديون المسجّلة باسمها، بالإضافة إلى ظروف العمل والإيجارات وما تملكه من مدّخرات ومداخيل. كما جرى العمل على عدد من السيناريوهات، تشمل أشكال مختلفة من الصدمات المحتملة، بما أن احتمالات الأزمة متعدّدة، من انهيار الليرة إلى إفلاس المصارف إلى توقّف الدولة عن الدفع وغيرها. ويتم أخذ كل من هذه السيناريوهات لاحتساب انعكاساتها على مختلف الفئات الاجتماعيّة مع الاختلافات المذكورة سابقاً. وهناك متغيرات عديدة قد تحدث وتؤثّر في سياق الأمور، مثل التدخلات الخارجيّة (الأميركيّة أو صندوق النقد). عندما نتكلم عن أزمة مالية، يعني

هنالك تراجع كبير ومفاجئ في الدخل، وانخفاض في قيمة الأصول النقدية والثابتة. وعندما تنخفض المداخيل نفقد القدرة على الاستيراد. نظرياً و«بحسب الكتاب» أنه عندما تنخفض الأسعار الداخلية تصبح القدرة على التصدير أعلى. وهذا ما حدث في الأرجنتين في عام 2001-2002، لكن هذا لا ينطبق على لبنان، لأنه ليس لدينا في المدى المنظور قدرة على إنتاج أي شيء، نحتاج إلى سنوات لفعل ذلك.

من أين نأتي بالموارد؟

يعمل مئات الأفراد في مهن، لو كانت الأمور طبيعية لما كانت موجودة مثل: أصحاب المولدات، الستالايت، أصحاب سيترنات المياه، الفائض في العسكر، والفائض في التعليم... هؤلاء يجب تأمين انتقالهم إلى مهن جديدة وتدريبهم ومساعدتهم وليس تركهم.

في المجال المالي، هناك المسألة النقدية والفوائد والودائع، ومجمل العقود المالية (الأجور، الإيجارات، العقود التجارية...). هناك مسألة الأجر الاجتماعي لحماية الحدّ الأدنى من الدخل. فمثلاً ما هو مصير الضمان الاجتماعي والنقابات المهنية التي سلبت أموالها، وشركات التأمين؟ أموال الضمان كلها بالليرة ولا تدفع للناس.

هناك أيضاً مسألة الصحّة. أحد بنود الاستيراد الأساسية هي الأدوية والمستلزمات الطبية، وتبلغ قيمتها 1,5 مليار دولار سنوياً. كيف نؤمنها؟ هل نتجاهلها ونؤجلها أيضاً لوقت لاحق؟

وهناك التعليم أيضاً. اليوم يختلفون على دفع الأقساط بين الدولار والليرة، هل يعتقدون أننا سنبقى نتكلم عن الدولار والليرة عندما تقع الأزمة؟ ما مصير الجامعات والطلاب والأساتذة؟ هل نتجاهل هذه الأسئلة ونؤجلها لوقت لاحق أيضاً؟

في مجال النقل، أهم بند لدينا بالاستيراد هو الـ3 مليارات دولار في السنة التي نشتري بها مشتقات نفطية. تقريباً نصف الكمية هي لتوليد الكهرباء من خلال معامل مؤسسة كهرباء لبنان ومولدات الأحياء، والنصف الآخر لتشغيل السيارات. لكن لم يعد بالإمكان أن يكون لدينا عجز في الميزان الخارجي، أساساً الكهرباء مقطوعة لأن مصرف لبنان لا يملك دولارات لتأمين الفيول (أي سيناريو مستقبلي؟).

بالنسبة إلى مالية الدولة: كيف نتعامل مع أصل الدين وفوائده؟ النظام الضريبي بما يخصّ ضريبة الدخل وضرائب الثروة، اتفاقيات عدم الازدواج الضريبي مع الدول يلي الضريبة فيها صفر هل يعقل هذا؟

إذاً لدينا مؤسسة هنا في لبنان تلتزم بشكل مشروط باستثمار إضافي وتشغيل ناس لا سيما شباب، أو في التصدير، ويجب أن تُعفى من الضريبة على الربح. كل شيء مفتوح للنقاش، آليات التوزيع بين التضمين والإفصاح، يعني بدل التوظيف في الجيش يمكن تأمين الأجر الاجتماعي من خلال خدمات السكن والتعليم والصحة، المجانيّين. في مسألة الأمن، فإن نسبة العسكر هائلة، وهذا عملياً يعني أن هؤلاء موظفون كتعويض عن البطالة.

بالنسبة إلى الأملاك العامة، كيف تجتمع كلمة تسويات وأملاك عامة؟ الحجّة «بدنا نطلع مصاري».

مسألة البيئة وأضرارها المستدامة، الاتصالات والإعلام... في المعجم الاقتصادي، عندما يكون هناك عجز في الميزان الخارجي، ينخفض سعر صرف العملة، ما يعني أن الأموال بأيدي الناس تصبح أقل، فيستوردون أقل، ويصدّرون أكثر. ولكن هذا غير متاح في لبنان.

في لبنان، الطرح لن يكون بين قيمة الليرة وقيمة الدولار، بل بين الدولار اللبناني والدولار الخارجي. عندما نتكلم عن الليرة مقابل الدولار وسعر الصرف بينهما، علينا أن نعلم أن الليرة ليست إلا منتجاً ثانوياً، هي مثل الدولار اللبناني، لكن بفائدة أكبر. هذه هي الليرة، يلعبون فيها بالكازينو. عملتنا الفعلية هي الدولار اللبناني وكيف يتقلب مقابل الدولار الأميركي.

إذا كان هذا التصحيح السوقي التلقائي (انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض الواردات وزيادة الصادرات) غير قابل للحصول، بينما ممكن تحصيل نفس النتائج بوسائل أخرى، يمكن وضع ضرائب على الاستيراد، وهذا يرفع كلفة الاستيراد ولكن لا يسهّل التصدير. قضية النقل. التجزئة في لبنان، هنالك ظاهرة اسمها طرابلس. أسعار المواد والخدمات المحلية، لا المستوردة، تختلف بين بيروت وطرابلس بنسبة تصل لـ30% و40% و50%. إن قطاع النقل يجب أن يكون حيوياً، يجب أن يكون الربط بين بيروت وطرابلس لا يزيد عن 40 دقيقة. أنتم تعلمون أن كل بناء على الأوتوستراد هو مخالف لقانون الـ62 لإنشاء الأوتوسترادات. حائط على طول الأوتوستراد وتختفي «عجقة السير».

مقال

لماذا تخلّت الرأسمالية الاحتكارية عن «العائلة»؟

ملاذ اليوسف

«من الواضح أن شيئاً ما غير عادي كان يحدث بالنسبة إلى حالات الزواج في الغرب، إذ شهدت أعداد النساء اللواتي كنّ يدخلن عيادات التوليد في كاليفورنيا في السبعينيات تناقصاً جوهرياً في حالات الزواج الرسمي، وعزوفاً عن إنجاب الأطفال، وتحوّلاً في الموقف من القبول بالتكيف ثنائي الجنس. ومن غير المرجح أن يكون رد فعل كهذا شريحة من النساء قد سُجّل في أي مكان في العالم، حتى في كاليفورنيا نفسها، قبل ذلك بعهد من الزمن»

«عصر التطرّفات»، إيريك هوبزباوم

تجلّت ظاهرة تخلّي الرأسمالية الاحتكارية عن مؤسّسة العائلة في الكثير من الممارسات التي بدأت منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، وما زالت مستمرة لغاية اليوم. فمن دعم المثلية الجنسية، واعتبارها حقّاً من حقوق الإنسان، إلى تنميط المرأة بصورة المرأة المستقلّة، وتقديمها باعتبارها صورة للمرأة العصرية، إلى دعم اللاإنجابيّة ومنح حقّ الإجهاض... كل تلك الممارسات، نالت قسطاً واسعاً من النقاش الفكري والعلمي. إلا أننا سنحاول قراءة الاقتصاد السياسي لهذا الميل، أي ميل الرأسمالية الاحتكارية للتخلّي عن العائلة، من خلال شرح تاريخي عن دور وأهمية مؤسّسة العائلة وأهمية عملية «تبلتر العائلة» بالنسبة للرأسمالية في طورها التنافسي. وسنبيّن أيضاً كيف أن تغيّراً قد طرأ في شكل عملية «التبلتر» عند الرأسمالية في طورها الاحتكاري ما أدى إلى تخلّي الرأسمالية الاحتكارية عن العائلة، بل تعدى ذلك إلى أن صارت الرأسمالية الاحتكارية تقف ضدّ هذه المؤسّسة رغم أن مشكلة «انخفاض نسبة الخصوبة» هي مشكلة اقتصادية دائمة تعاني منها الرأسمالية الاحتكارية.

العائلة و«التبلتر» Proletarianization في الرأسمالية التنافسية

يُعرّف «التبلتر» بأنه عملية اجتماعية من خلالها يتم تحويل أفراد المجتمع من عاطلين من العمل، أو من عاملين يعملون لحسابهم الخاص، إلى عمّال يعملون لصالح ربّ عمل رأسمالي مقابل أجر. وتتم عملية «التبلّتر» من خلال اتباع سياسات اقتصادية متعدّدة كان أبرزها قانون التسييج الذي عُمِل به في بريطانيا في القرن الثامن عشر. فبموجب هذا القانون، اغتُصبت أراضي الكثير من الفلاحين، وجرى تحويل ظروف الحياة في الريف إلى ظروف مستحيلة بهدف الضغط على ساكني الريف ودفعهم إلى الهجرة نحو المدن بعد تجريدهم من وسائل الإنتاج التي كانوا يمتلكونها. لم يستطع هؤلاء الريفيون الحصول على ما يبقيهم على قيد الحياة في المدينة إلا من خلال التسوّل أو بيع جهد عملهم في سوق العمل. وبما أن القوانين التي منعت التسوّل وصلت إلى الإعدام، لم يبق لهؤلاء الفلاحين المسلوخين عن أدوات إنتاجهم (الأرض، الفأس، المحراث البسيط...) سوى أن يرموا بأنفسهم في سوق العمل. وبما أن هؤلاء الفلاحين لم يمارسوا إلا الزراعة وتربية الماشية سابقاً، فقد اعتبروا من ذوي «الأيدي غير الماهرة» ليصار إلى بيع جهدهم لصاحب رأس المال بثمن بخس. هذا القانون وعملية «التبلّتر» التي نتجت منه، كما حصلت في بريطانيا، ساهمت في إمداد المدن والمشاغل (المانيفاكتورات) بجيش من العمال كان لاستغلالهم من قبل صاحب رأس المال، دور كبير في تحقيق ما يسمى بالتراكم الأولي لرأس المال. كما أن عملية «التبلّتر» قدّمت أيضاً جيشاً من العاطلين من العمل يستعمل كأداة لخفض أجر العامل. فالعامل العاطل من العمل، يعرض نفسه في سوق العمل، وبالتالي يسهم في زيادة المعروض من العمال، وبالاستناد إلى نظرية العرض والطلب، فهو يسهم في خفض سعر أجر العمال. أي يسهم في حصول رأس المال أو الرأسمالي على فائض قيمة أعلى. كما أن العاطلين من العمل يعتبرون بمثابة أداة تهديد بيد الرأسمالي. وهذا الأخير يستعمل هذه الأداة لتهديد العاملين في المعمل إذا أضربوا أو اعتصموا للمطالبة بتصحيح أجورهم. فهو يظهر لهؤلاء، أنه ليس عاجزاً عن استبدالهم وأن جيشاً من العاطلين من العمل ينتظر دوره في السوق! (العطالة كأداة لإنتاج القيمة).

وكان لزاماً على التراكم الأولي، لا أن «يُبلّتر» الفلاح فقط ويستغلّه استغلالاً مطلقاً، بل وصل الاستغلال في مرحلة التراكم الأولي في بريطانيا إلى «بلترة» عائلة العامل أيضاً (زوجته وأطفاله) واستغلالها من دون أي تمييز بين أفرادها. لذا، كان العمال يتألفون «من رجال ونساء، راشدين وأطفالاً من كلا الجنسين، وتراوح أعمار الأطفال والأحداث بين جميع الدرجات الوسيطة التي تبدأ من سن الثامنة (وأحياناً من سن السادسة) حتى الثامنة عشر» بحسب الوصف الذي ورد في كتاب «رأس المال، المجلد الأول، الجزء الثالث: فائض القيمة المطلق، الفصل الثامن: يوم العمل». ولتحقيق هذا التراكم الأولي كان لا بد لأجور العائلة العاملة أن تكون مُخفّضة أقل ما يمكن، شرط أن يكون الأجر كافياً لتبقى العائلة على قيد الحياة، وأن يكون لديها طاقة تتيح لها الاستمرار في عملها من دون توقف. إلا أنه يجب أن تسمح هذه الطاقة، في الوقت ذاته، بإنجاب مشاريع عمّال وعاطلين من العمل (العامل لا ينجب أطفالاً بالنسبة إلى الرأسمالية، بل ينجب استثمارات في مشاريع عمال وعاطلين من العمل ستحلّ محلّ العمال الحاليين وتعطي فائض قيمة في المستقبل).

هذا الأجر، الذي يحقّق كل ما سبق، هو كلفة وجود الإنسان العامل (وجود العامل واستمرار وجوده بالنسبة للرأسمالية من خلال النسل). لذا، كان لمؤسّسة العائلة ولاستدامة الإنجاب في العائلة أهمية كبرى وواجب مقدس باعتبارها أمراً غير قابل للمساومة في زمن الرأسمالية العقلانية، فلا بد من توفير موارد مستدامة «مواد أولية وعمال وعاطلين عن العمل» ليستمر دوران عجلة الاقتصاد الرأسمالي وليستمر التراكم.

«ضد العائلة» وشكله «التبلّتر» الجديد في زمن الرأسمالية الاحتكارية

رغم أن عمليات التراكم الأولي، التي كان يُعمل بها في طور الرأسمالية التنافسية، استمرّت في طور الرأسمالية الاحتكارية، إلا أن تغيّراً في الشكل طرأ عليها. فبعد تجلّي الإمبريالية بأوضح صورها في حربين عالميتين، أصبح في العالم دول متقدمة (بلدان رأسمالية - المراكز) ودول «متخلّفة» (بلدان رأسمالية - الأطراف). ما يهمنا من كل عمليات التراكم الأولي هنا هو التغيير الشكلي الذي حصل في عملية «التبلتر». فهذه العملية التي كانت من خلالها يهجّر الفلاح المحلّي (البريطاني مثلاً) من الريف إلى المدينة ليتحول إلى عامل أو عاطل من العمل، طرأ عليها تغيّر واضح بعدما جرى التخلّي عن محليّة العلاقة بين المدينة والريف في بلد ما، لمصلحة علاقة عالمية بين دول المراكز ودول الأطراف. دول الأطراف تمتاز بالتضخّم السكاني وارتفاع نسبة الولادات وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض فرص العمل وانخفاض الأجور فيها. أما في دول المراكز، فإن عملية «التبلتر»، اليوم، لم تعد تستهدف الفلاح البريطاني أو الفرنسي، بل إنسان ما وراء البحار؛ أي إنسان دول الأطراف، من خلال تهجيره من ريف بلده، بسبب الظروف المعيشية السيئة، ثم توجيهه نحو المدينة التي قد تتوافر فيها ظروف معيشية أفضل. ويتم تحويله لاحقاً من فلاح ريفي إلى عاطل من العمل، أو عامل يسبّب عطالة للغير. وعندما تشهد بلاد الأطراف زيادة نسبية في عدد سكان المدن على حساب نقصان سكان الريف، ترتفع نسبة البطالة بشكل عام، فتقلّ أجور العمال بسبب زيادة المعروض من العمل في سوق العمل. وبالتالي تصبح كلفة الإنسان في دول الأطراف أقلّ بما لا يقارب ولا يداني كلفة الإنسان في دول المراكز. وهذا ما يدفع إنسان الأطراف للهجرة نحو دول المراكز بغية الحصول على أجر أفضل حتى وإن كان أقل من أجر الإنسان في دول المراكز. كل هذا ما كان ليتم لولا توسّط الأنظمة المحلية في دول الأطراف.

إذاً، لم تعد جيوش العمال والعاطلين من العمل تتألف من أناس محليين في دول المراكز، بل يتم تحويل شعوب بلدان الأطراف، من خلال تخليف (من التخلّف) هذه البلدان، إلى جيوش عاطلة من العمل لتمدّ دول المراكز باليد العاملة الرخيصة عند الطلب. تجد هذه الجيوش مكدّسة في عشوائيات تطوّق المدن الكبرى. وحتى إن لم يكن سكان العشوائيات هم المستهدفون لدخول سوق العمل في بلدان المراكز، فإن ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الأجور المرافق كفيل باستهداف غيرهم من أبناء البلد. بعد هذا التغير في شكل «التبلتر» في الطور الاحتكاري، فقدت العائلة، التي كانت مقدّسة في الطور الرأسمالي، أهميتها كأداة لإنجاب مشاريع العمال في دول المراكز بسبب كلفة وجودها الباهظة إذا ما قورنت بكلفة العائلة في دول الأطراف. فسكان العشوائيات في دول الأطراف ومشاريع مراكب الموت في البحار باتوا هم العمال المستقبليين في دول المراكز. ولم يعد الاستثمار في رحم الأنثى في دول المراكز، يدرّ ربحاً بالمقدار الذي يدرّه الاستثمار في إفقار وتجويع إنسان الأطراف بهدف خفض كلفة وجوده إلى مستويات متدنية. حتى أن مشكلة «انخفاض نسبة الخصوبة» التي تقرّرها الدراسات الاقتصادية في دول المراكز، عادة ما تُواجَه برفع نسبة المهاجرين كحلّ بديل ومريح، أي أنه كلما صارت كلفة العائلة في بلدان الأطراف شبه معدومة، فإن التخلص من العائلة المكلفة في المراكز يصبح أمراً مولّداً للمزيد من الربح. على هذا الأساس (الربح)، تم التخلّي عن مؤسّسة العائلة في دول المراكز. وعلى هذا الأساس تتم ممارسات من نوع دعم المثلية الجنسية ودعم اللاإنجابية وإعطاء حق الإجهاض وغيرها مما يحصل في دول المراكز.

شرح بعض المصطلحات

● **التراكم الأولي:** هي كل العمليات التي قامت بها البورجوازية، من نهب وسرقة وتدمير واستعباد البشر واستغلالهم وحتى دفنهم في المناجم، في بداية صعودها لتحقيق تراكم ذلك الكمّ من عوامل الإنتاج ليتم تشكيل الدفعة الأولى لعجلة الاقتصاد الرأسمالي.

- الرأسمالية التنافسية: هي الرأسمالية العقلانية التي كانت تسعى من خلال الزهد والتوفير واستغلال العمال إلى تحقيق أكبر كمّ ممكن من فائض الإنتاج. كما أن المنافسة في السوق كانت بين شركات متقاربة الحجم ولم يكن هناك شركات كبرى تسيطر على السوق بعد.

● **الرأسمالية الاحتكارية:** لوحظ أن آلية العمل في السوق التنافسية ستؤدّي إلى تحوّل هذه السوق إلى سوق احتكارية يسود فيها شركة كبرى (احتكار تام) أو عدة شركات كبرى (احتكار القلة). فآلية السوق التي تعتمد قانون الغابة (الكبير يأكل الصغير ويكبر أكثر) كان لا بد من أن تفضي إلى وجود الكبير الذي لا يؤكل.

أوروبا في مواجهة الغاز الروسي: شراء الوقت

يمكن القول إن أوروبا تخلّت عن رفاهية شعوبها. قد لا تكون فعلت ذلك عمداً، لكنها فعلته وهي تعرف تماماً أنها مقبلة على شتاء قاسٍ بلا الغاز الروسي غير القابل للتعويض بسهولة. وها هي اليوم، مع اقتراب البرد، تحاول أن تجد حلولاً عاجلة مثل شراء الغاز المسيّل وتخزينه، أو العودة إلى استعمال الفحم. لكنّ خيارات كهذه لا تمثّل حلّاً نهائياً للمأزق الذي تعيشه. لذا، تترقّب أوروبا ظروفاً لم تشهدها منذ الحرب العالميّة الثانية

ماهر سلامة، كريم عبدالله

منذ بداية الحرب الروسيّة الأوكرانيّة، هناك ترقّب لما ستقوم به أوروبا في مواجهة احتمالات النقص في إمدادات الغاز، ولا سيما أن 40% من كميات الغاز المستهلك في أوروبا هي روسية. قدوم الشتاء يُعدّ محورياً في هذا المجال، ولا سيما بالنسبة إلى التدفئة، إذ إن فصل الشتاء في أوروبا يكون قاسياً ومصحوباً بالثلوج لفترة طويلة. فالمشاركة الأوروبية في العقوبات على روسيا، نسفت العلاقات المستقرّة طاقوياً بينهما. أوروبا أدركت ذلك، إنما لم تبادر إلى تصحيح العلاقة بسبب رغبتها في علاقة أفضل مع أميركا، ولم تستطع أيضاً تجنّب تداعيات انهيار العلاقة مع روسيا، ما دفعها إلى البحث عن بدائل للغاز الروسي، مثل التحوّل إلى الطاقة النظيفة وإيجاد مصادر جديدة للغاز، والاعتماد بشكل أكبر على الغاز المسال عبر توسيع قدرة إعادة التغويز لديها. إلا أن هذه الحلول تحتاج إلى وقت طويل للتطبيق، والوقت هو رفاهية لا تملكها أوروبا الآن.

القدرة التخزينية

لجأت أوروبا، بشكل عاجل، إلى مراكمة الغاز المسيّل في منشآتها التخزينيّة التي تبلغ سعتها نحو 107 مليارات متر مكعب. وحتى الآن استطاعت القارّة العجوز أن تملأ 82% من سعة التخزين هذه، أي نحو 87 مليار متر مكعب. يتوزّع هذا المخزون على 18 دولة تملك منشآت تخزين في الاتحاد الأوروبي. وأكبر المنشآت بينها، موجودة في ألمانيا بقدرة استيعابية تبلغ 22% من القدرة التخزينية في كل أوروبا، أي نحو 23 مليار و700 مليون متر مكعب، وفيها حتى الآن نحو 20,5 مليار متر مكعب من الغاز.

لكنّ الاعتماد على القدرة التخزينية وحده لا يكفي لتغطية حاجات أوروبا. فبحسب البيانات الموجودة على موقع المفوّضية الأوروبية «Eurostat»، تبيّن أنه في موسم الشتاء، الذي يمتدّ من شهر تشرين الثاني إلى شهر نيسان، استهلكت دول الاتحاد الأوروبي، في شتاء 2020 - 2019، نحو 216 مليار متر مكعب من الغاز. وفي شتاء 2021 - 2020 استهلكت نحو 223 مليار متر مكعب من الغاز. أما في شتاء 2022 - 2021 فاستهلكت نحو 221 مليار متر مكعب من الغاز.

ما تعنيه هذه الأرقام أن احتياطي الغاز الموجود لفصل الشتاء الذي يبدأ في تشرين الثاني 2022، لا يكفي لأكثر من شهرين حتى إذا امتلأت كل كهوف تخزين الغاز بنسبة 100%، وهذا على افتراض أن أوروبا ستعتمد على احتياطات الغاز حصراً. إنما هي تملك مصادر أخرى للغاز، مثل النروج والجزائر والغاز المسيّل، وبإمكانها الاعتماد على مصادر أخرى من الطاقة مثل النفط والفحم والطاقة المتجددة. لكن مع توقّف خط «نورد ستريم 1» عن العمل كلياً الأسبوع الماضي ملتحقاً بأغلبيّة خطوط الإمداد الروسيّة، من الواضح أن البدائل المتاحة غير كافية لتغطية العجز الذي تركه الغاز الروسي، لأن دول الاتحاد لا تزال تعيش حالة طوارئ بحثاً عن بدائل إضافيّة.

> الاتحاد الأوروبي قرّر دعم استهلاك الطاقة بـ375 مليار يورو سيضخّها المصرف المركزي الأوروبي

التضخّم إلى الانفجار

المشكلة لا تقف فقط عند تأمين البدائل، بل تمتدّ إلى ارتفاع أسعار الطاقة على المستهلك الأوروبي، سواء على الأسر أو المؤسسات. ولهذا الأمر انعكاسات على مختلف الأوجه الاقتصادية. فارتفاع أسعار الطاقة يعني ارتفاعاً في أسعار معظم السلع والخدمات، ما يعني زيادة في معدلات التضخّم. علماً أن الاتحاد الأوروبي يعيش أصلاً في ظروف تضخميّة اضطرته إلى رفع أسعار الفائدة مرتين متتاليتين، آخرهما الأسبوع الماضي، وتهاوت قيمة العملة الأوروبية إلى أدنى مستوى تاريخي لها مقابل الدولار. ويعود ارتفاع أسعار الطاقة إلى ارتفاع سعر الغاز في أوروبا بنحو أربع مرات، وذلك بسبب توقّع الأسواق أن انقطاع الغاز الروسي عن الأسواق الأوروبيّة سيسهم في الحدّ من العرض المتاح في السوق. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير، أيضاً بفعل تأثّر الأسواق بالعقوبات على النفط الروسي، ثالث أكبر مورّد إلى العالم. على صعيد التضخّم، فبالإضافة إلى الأكلاف المباشرة لارتفاع أسعار الطاقة على المستهلك، مثل الكهرباء والنقل وغيرهما، تُعدّ الطاقة مدخلاً أساسياً في كل قطاعات الإنتاج، كما أنه يزيد من أكلاف النقل والتخزين. بمعنى آخر، إن ارتفاع أسعار الطاقة يعني ارتفاع أسعار السلع الأخرى بشكل تلقائي. وانعكاس هذا الأمر ثقيل على الأسر الأوروبيّة، فبحسب «بلومبرغ» إن متوسط تسعيرة الكهرباء للأسر في أوروبا لشهر آب أصبح 35,9 سنت كيلواط/ساعة، أما تسعيرة الغاز (وهي تسعيرة التدفئة) فأصبحت 16,8 سنت كيلواط/ساعة، وهو ما يمثّل ارتفاعاً للكهرباء بنسبة 67% مقارنة بأسعار العام الماضي وبنسبة 114% للغاز. وهذه الأرقام تظهر النتائج المباشرة فقط لارتفاع أسعار الطاقة.

ركود اقتصادي قادم؟

تستهلك أوروبا نحو 502 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، يُستخدم 32% منها لتوليد الطاقة و26% منها للصناعة و38% لإمداد المباني السكنية والتجارية. يُظهر هذا الأمر اعتماد المصانع الأوروبيّة بشكل كبير على الغاز، لذا، إن ارتفاع أسعار الغاز أربعة أضعاف، يُعدّ أزمة حقيقيّة للصناعات التي تعتمد على الطاقة، مثل مصانع الأسمدة، والزجاج، وقطع السيارات وغيرها. وهو ما يمثّل خطراً على استمرار عملها. فعلى سبيل المثال أعلنت شركة «يارا» النروجية، وهي أحد أكبر منتجي الأسمدة في العالم وثاني أكبر منتج لـ«أمونيا»، أعلنت عن تقليص إنتاجها لـ«أمونيا» والـ«يوريا» إلى أقل من 50% من قدرتها الإنتاجيّة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وبالتالي أكلاف الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن الأسمدة النتروجينية تعتمد بشكل كبير على الغاز في صناعتها بنسبة 80%. وهذا مثل واحد فقط من أحد الصناعات المهمّة، التي تؤثّر على القطاع الزراعي أيضاً. فمن المتوقّع أن تنتشر هذه الظاهرة في قطاعات صناعية أخرى، ما يهدد بإقفال الكثير من المصانع، وحتى المؤسّسات الصغيرة التي بدأت تعاني فعلياً من ارتفاع فواتير الكهرباء. إذا ما حدث ذلك، تنتظر أوروبا موجات من فقدان الأعمال، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الإنتاج، وبالتالي انكماش في حجم الاقتصاد، أي ركود محتّم.

عملياً، لا تملك أوروبا خيارات كثيرة للتعامل مع الوضع. هي الآن تسعى أولاً لتأمين إمدادات الطاقة التي تكفيها «لتمرير» الشتاء بأقلّ الأضرار. لكنّ الأزمة الكبرى لديها هي في أسعار الطاقة المتزايدة، ولا سيّما أسعار الغاز. الخيار المتاح الأقرب لها هو تقديم الدعم المباشر للطاقة، وهي بالفعل بدأت بتطبيق ذلك عبر حزمة دعم الطاقة التي تبلغ قيمتها 375 مليار يورو. لكنّ هذا الخيار كلفته عالية على الحكومات، وحتى على المصرف المركزي الأوروبي، الذي سيجد نفسه مضطراً لطباعة الأموال لتغطية هذا الحجم الهائل من التمويل، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر تضخّمية تضاف إلى الظروف التضخميّة التي تعيشها أوروبا اليوم. أما الخيار الآخر فهو الجلوس على الطاولة مع روسيا للتفاوض على إعادة إمدادها بالغاز، وهو أمر لن يحصل. في الواقع، أوروبا اتخذت قرار تحميل شعوبها ظروفاً بعيدة عن رفاهيتها التي اعتادت عليها، وهو ثمن قرار سياسي بمواجهة روسيا، وهي الآن تحصد نتائج هذا الخيار.

ترشيد الطاقة أوروبياً: لا لروسيا نعم لأوكرانيا

رغم أن الأرباح الإجمالية لشركات إنتاج الغاز والنفط في الربع الأول من عام 2022 سجّلت نحو 100 مليار دولار، إلا أن الوكالة الدولية للطاقة والمفوّضية الأوروبية، ارتأتا أن تفرضا ضرائب غير مباشرة على شكل إرشادات للمواطنين الأوروبيين بعنوان: «كيف تساهم في توفير المال، تخفيف الاتكال على الطاقة الروسية، دعم أوكرانيا، ومساعدة الكوكب».

وبحسب الوكالة الدولية للطاقة، فإن اتّباع هذه الإرشادات يوفّر للأسرة نحو 500 يورو سنوياً (تختلف القيمة حسب عدد الأفراد في الأسرة، والمكان، والقدرة على استخدام النقل العام). إذا التزم كل المواطنين الأوروبيين بهذه الإرشادات في منازلهم وأماكن عملهم، فسيوفر ذلك 220 مليون برميل نفط في السنة، ونحو 17 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

1- الحد من التدفئة وتكييف الهواء:
يمكن للأسرة الأوروبية توفير 70 يورو في السنة مقابل تخفيف التدفئة درجة مئوية واحدة، وتوفير 20 يورو في السنة برفع التكييف فقط درجة مئوية واحدة.

2- التعديل في عدّاد السخان:
أي تعديل في عدّاد السخان في المنازل لجعله أكثر فعالية، يوفر للأسرة نحو 100 يورو سنوياً.

3- العمل من المنزل:
العمل لثلاثة أيام في الأسبوع من المنزل إذا سُمح بذلك، يوفّر 35 يورو شهرياً مصاريف بنزين، وذلك بعد احتساب ارتفاع أكلاف الطاقة للوجود في المنزل.

4- استخدام السيارة بطريقة أكثر فعالية:
ركوب الأشخاص في سيارة واحدة، ورفع درجة الحرارة في المكيف الهوائي ثلاث درجات مئوية فقط، يوفران نحو 100 يورو في السنة.

5- تخفيف سرعة السيارات على الطرق السريعة:
تخفيف سرعة السيارة بعشرة كيلومترات في الساعة، يمكن أن يوفر للأسرة 60 يورو في السنة من فاتورة البنزين.

6- ترك السيارة مركونة في المنزل أيام الآحاد في المدن الكبيرة:
إذا اتُّبعت سياسة عدم استعمال السيارات في المدن الكبيرة يوم الأحد فقط، يمكن للأسرة أن توفر 100 يورو في السنة.

الـ5 الكبار

شركات النفط الكبرى: أميركا والصين وفرنسا

لا يزال النفط مصدراً مهيمناً للطاقة في جميع أنحاء العالم، رغم كل السياسات والمشاريع الرامية إلى الحياد الكربوني. إنتاج النفط ومعالجته وبيعه في الأسواق، ليست مسألة عادية تتعلق برغبات جهة أو فرد، بل هي مسألة استراتيجية يتم التخطيط لها على المدى الطويل. أوروبا أبرز مثال على السقوط الاستراتيجي عندما حاولت فكّ الارتباط بالغاز الروسي. لكن، باستثناء روسيا، فإن رغبات الدول الأخرى في هذه السيطرة على هذه الموارد ليست مركزية. بمعنى أوضح، هي تقوم بذلك من خلال شركات تملكها وتطوّر تكنولوجيات الاستخراج والمعالجة، وتبني اتفاقيات في الأسواق.

في هذا المجال، هناك خمس شركات تسيطر على حصّة وازنة من مبيعات النفط حول العالم. المفاجئ، أن شركتين بينها هي صينية. لكن على رأس القائمة، هناك «أرامكو» السعودية التي قامت في الأساس بأنها شركة أميركية - سعودية واستمرّت على هذا الشكل لعدّة عقود، تنوّع خلالها شكل الوجود الأميركي في الشركة، إنما ظلّ هذا الوجود هو المسيطر على عمليات الشركة لفترة طويلة، وهو ما تعزّز بعدما جرى ربط سعر النفط بالدولار. ولغاية اليوم، لا تزال السيطرة الأميركية تأخذ أشكالاً متعدّدة. وهذا النفوذ الأميركي ليس محصوراً بأرامكو فقط، بل هو ملحوظ في دول أخرى. علماً أن شركة «إيكسون موبيل» الأميركية التي كانت أساسية في إنشاء «أرامكو» إلى جانب «شيفرون» و«تكساس أويل»، تُصنَّف أيضاً من أكبر خمس شركات في عالم البترول.

وكان لافتاً أن يكون ضمن أكبر خمس شركات نفط، شركتان صينيتان هما «بترو شاينا» و«الصين للبترول والكيماويات». فالصين تُعدّ أكبر مستورد للنفط حول العالم، وهي المسماة مصنع العالم، تحتاج إلى كميات هائلة من النفط لتشغيل مصانعها ومعاملها، علماً أن الصين ليس لديها حقول واسعة من النفط، إذ إنها تنتج فقط 4 ملايين برميل نفط يومياً، فيما تستهلك 15 مليون برميل يومياً.

أما «توتال» الفرنسية، بوصفها نتائج الاستعمار الفرنسي، فهي مثل سائر الشركات الغربية، لديها منطقة نفوذ واسعة جداً، تشمل حالياً عدداً كبيراً من المشاريع التي تنتج 2,7 مليون برميل يومياً مستخرجة من بلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين، وروسيا أيضاً (أوقفت أعمالها في روسيا بعد الحرب الروسية الأوكرانية).

في العادة تعمل شركات النفط وفق تقسيمات عمل في البلدان والمناطق متفق عليها بين الدول ذات النفوذ، أو يُتفق عليها بحسب المناطق وتقاسم النفوذ فيها بين الدول المستعمِرة. بكلام آخر، ليس هناك تنافس كبير بين هذه الشركات، ولا سيما في مناطق الإنتاج الأساسية، بل إن غالبية هذه الشركات تدخل في شراكات في ما بينها من أجل توزيع الأرباح على بعضها وتقاسم المنافع الأساسية في استيراد النفط ومشتقاته والمنتجات البتروكيماوية.

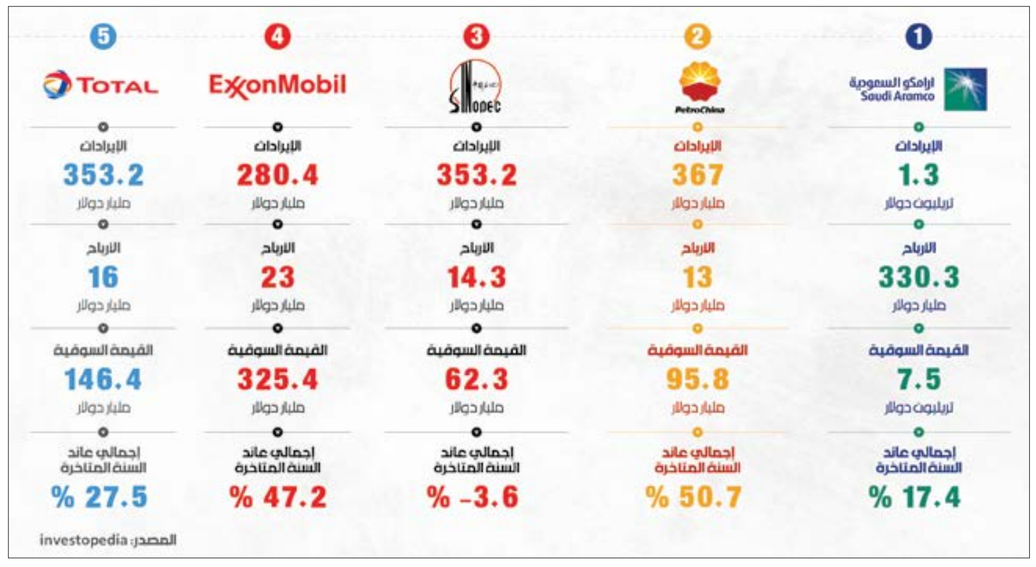

الفحم الروسي يحاصر أوروبا أيضاً

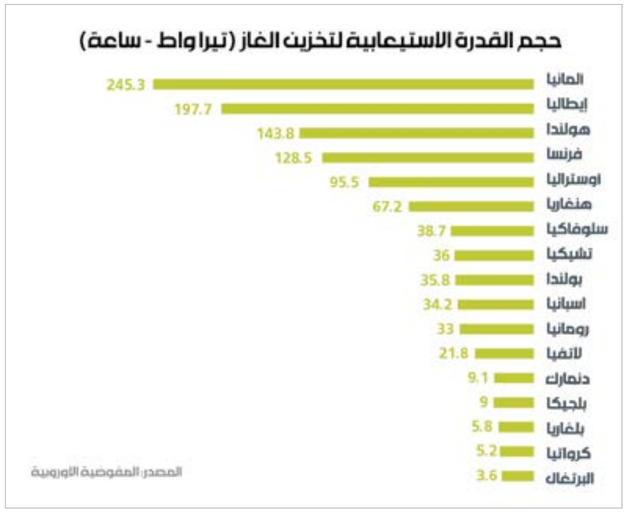

بصفتها ثالث أكبر مصدّر للفحم الحجري في العالم، تلعب روسيا دوراً كبيراً في هذا السوق. ويُشكّل هذا الأمر مأزقاً لدول أوروبا، التي باتت لا تعرف في أي اتجاه تسير بحثاً عن بدائل الطاقة الروسيّة التي قرّرت أو أُجبرت، على أن تتخلّى عنها. فهي تسعى لاستبدال الغاز الروسي بغاز من مصادر أخرى، لكنها تحتاج إلى وقت طويل لتأمين هذا الأمر، سواء كان ذلك عبر تأمين أنابيب جديدة لنقل الغاز أو عبر إنشاء محطات إعادة تغويز لاستهلاك الغاز المسيّل. لذا، اتجهت الدول الأوروبيّة لارتجال بدائل سريعة، مثل العودة إلى العمل على الفحم الحجري المضرّ بالبيئة.

لكنّ الحظر الأوروبي للفحم الروسي، الذي أُقرّ في نيسان الماضي وبدأ تطبيقه بشكل كامل في شهر آب، يجعل الأمور أكثر تعقيداً. فرغم أن الفحم الحجري هو أكثر مصادر الطاقة ضرراً للبيئة، إلا أنه يُعدّ أقل مصادر الطاقة كلفة، وهو أحد العوامل التي تجعله بديلاً أكثر جاذبية. لكنّ الحرب الروسيّة الأوكرانيّة كان لها وقعٌ كبير على أسعار الفحم العالميّة، إذ ارتفعت الأسعار في نهاية شباط بشكل كبير لتبلغ 439 دولاراً للطن الواحد، وبعد انخفاض سريع إلى 262 دولاراً، عادت إلى الارتفاع في شهر نيسان عقب إصدار قرار حظر الفحم الروسي لتبلغ أخيراً 370 دولاراً.

قرار الحظر هذا ينعكس على أوروبا بشكل مباشر. فصحيح أنه توجد بدائل للفحم الروسي والاستيراد من أستراليا وكولومبيا وجنوب أفريقيا على سبيل المثال. إلا أن أوروبا ستحظى بمنافسة شديدة من البلدان الأخرى، مثل الهند وكوريا الجنوبية اللتين تستوردان كميات كبيرة من الفحم من خلال اتفاقيات مسبقة مع المصدّرين. كما أن حظر الفحم الروسي من السّوق، يعني أن السوق ستفقد 18% من العرض، وبالتالي سترتفع الأسعار أكثر وأكثر. وهذا ما حدث فعلاً. كذلك أن الفحم الروسي مناسب لأوروبا أكثر من باقي المصادر. أولاً، لأنه يستوفي المعايير الأوروبيّة، إذ إنه أكثر جودة لأنه يحتوي على نسبة أقل من الكبريت. وثانياً، لأن الفحم الروسي متوفّر بأسعار أقل من باقي المصادر.

عودة أوروبا إلى الفحم الحجري لتوليد الطاقة قد تكون لها انعكاسات أخرى أيضاً. فمن الناحية البيئية، هذه الخطوة تُعد تراجعاً إلى الخلف في خطط الحد من الانبعاثات المضرّة بالبيئة التي وضعتها الدّول الأوروبيّة منذ سنوات. فألمانيا تخطّط لتمديد عمر معاملها على الفحم التي تبلغ قدرتها الإنتاجيّة 10 غيغاواط، حتى عام 2024. والنمسا، التي أصبحت «خالية من الفحم» في عام 2021، قررت إعادة تشغيل معامل الطاقة على الفحم في شهر حزيران الماضي. وهذا الأمر له أيضاً انعكاس على الاقتصاد، إذ إن ازدياد نسب التلوّث يعني ازدياد الفاتورة الطبيّة على الاقتصادات الأوروبيّة، بسبب انتشار الأمراض.

هناك مشكلة إضافيّة ظهرت في الأشهر الأخيرة لجهة اعتماد أوروبا على الفحم كبديل. فبحسب منظمة «بوليتيكو»، يصل جزء كبير من الفحم إلى الاتحاد الأوروبي عبر موانئ أمستردام وروتردام وأنتويرب، ويُنقل على طول نهر «الراين» بواسطة المراكب. لكنّ درجات الحرارة المرتفعة هذا الشهر أدت إلى خفض منسوب مياه النهر إلى 65 سنتيمتراً، ما قلّل من كمية البضائع التي يمكن أن تحملها البواخر بمقدار الثلثين.

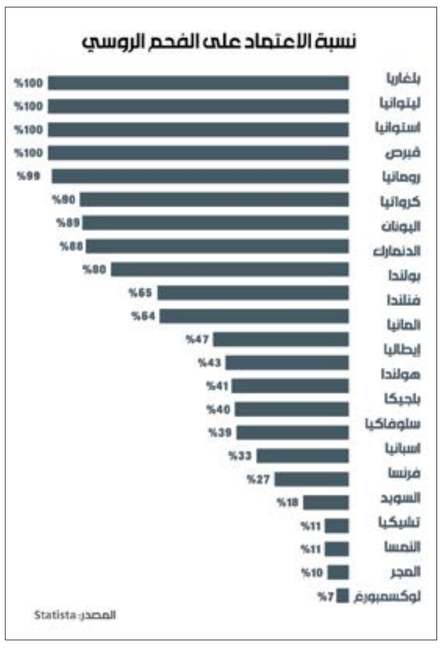

مقال

حتّى في «الترقيع» فاشلون

محمد فاعور *

بشكلٍ عام، أي حديث عن الموازنة يجب أن يبدأ بالإجابة على الآتي: أي اقتصاد نريد للبنان؟ ما هي الأولويات ضمن المدى المتوسط والقصير، أي خلال السنوات الثلاث المقبلة التي يفترض أن تسمّى مرحلة التصحيح؟ ففي هذه المرحلة، لا يمكن أن يكون الإنفاق عشوائياً واستنسابياً، بل يجب أن يكون مخططاً له وفق منهجية واضحة يكون فيها ترتيباً للأولويات. وهذه الأولويات تصبح أساساً لإعداد موازنة تتوافق مع أهداف محدّدة مسبقاً. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون إدارة السنوات الثلاث، مبنيّة على تشخيص معيّن لواقع سوق العمل في لبنان، وعلى أساسه يتم تحديد القطاعات التي تحتلّ أولوية لدى الدولة.

في هذا السياق، هناك ثلاثة مساراتٍ، وليست جميعها جيدة:

- إذا كانت السلطة تريد الحفاظ على «الستاتيكو» الراهن، لجهة إعادة إحياء نموذج الاقتصاد السياسي الذي كان سائداً، فهي تحتاج إلى تصوّر معيّن في الموازنة يُترجم هذه الرغبة ويحسّن هذا النموذج.
- إذا أرادت السلطة التوجّه نحو تغيير بنيوي في شكل الاقتصاد، والاهتمام بقطاعاتٍ متنوعة ومختلفة، فإنها تحتاج إلى رصد موارد لها وأن ترسم تصوّراً واضحاً للإنفاق من الموازنة في الاتجاه الذي تسعى إليه.
- إذا قررت السلطة «إدارة الرداءة»، فهذا خيار على قاعدة «العمل بما موجود». فعلى سبيل المثال، الاعتراف بواقع يشير إلى أن غالبية اليد العاملة في لبنان هي «غير ماهرة» وأن الأولويات والإنفاق الاستثماري يتم تحديده على هذا الأساس لتأهيل قطاعات تستوعب عدداً كبيراً من اليد العاملة غير الماهرة التي لا تتقاضى رواتب مرتفعة، ما يفرض أن يكون سعر الصرف منخفضاً (ليرة بقيمة منخفضة)، وإنفاقاً اجتماعياً أكبر لتغطية حاجات الأسر التي فيها الكثير من اليد العاملة غير الماهرة.

كل سيناريو من السيناريوهات الثلاثة، يتطلّب أولويات مختلفة في الإنفاق، وبالتالي موازنة مختلفة. غير أنه هناك مشكلة من نوع آخر في موازنة 2022 المطروحة، إذ أنها تسعى للحفاظ على الستاتيكو القائم، إنما بلا أي أفق. وكأنما أُعدّ مشروع الموازنة من دون أن يطرح معدّوه السؤال الآتي على أنفسهم: ما هو شكل ومضمون المرحلة المستهدفة؟ كيف أديرها؟ ما المقصود بالـ«ستاتيكو»؟ هل هذا هو الهدف، أم أنه مجرّد مرحلة للانتقال نحو بنية جديدة؟ هل المقصود بالـ«ستاتيكو»، أن يصار إلى «إدارة الرداءة» بلا أفق؟ هل المقصود تحسين بنية النموذج القائم؟ من الواضح أن سيناريو «إدارة الرداءة» هو الأكثر تفضيلاً للقوى السياسية. فهم كانوا يديرون البلاد بهذه العقلية طوال العقود الماضية، وما زالوا لغاية اليوم، يحملون العقل نفسه الساعي بعبثية إلى التعامل مع النتائج فقط. وبهذا المعنى، فإن المقصود بـ«إدارة الرداءة» هو أن الدعوات التي أطلقتها جهات عدّة من المدرسة النيوليبرالية تهدف إلى تحسين نموذج الاقتصاد السياسي الذي انهار، باعتباره صالحاً للحكم بعد تنقيته من الشوائب، لم تكن مقبولة من قوى السلطة. لذا، قد تبدو العبثية توصيفاً غير مطابق للحقيقة البشعة، لأن كل ما يقومون به هو إعداد موازنة مقبولة شكلاً من صندوق النقد الدولي بمضمون وهميّ. يقول أصحاب فكرة «التحسين» أن الموازنة يجب أن تكون مدخلاً لتحسين النموذج الاقتصادي القائم (المنهار) انطلاقاً من إجراء إصلاحات مالية وتعديلات في بنية بعض القوانين تتيح الشفافية والحوكمة والمنافسة... لكن من النادر أن تظهر دعوات تطلب أن تكون الموازنة عبارة عن مسار نحو تغيير جذري في كل بنيان الاقتصاد السياسي. قناعتي أننا بحاجة إلى تغيير جذري كهذا، لكن واقعاً، فإن أي بنيان جديد للبنان، سيكون ضمن أطر رأسمالية، وذلك ليس حباً بهذه الأطر، إنما بسبب صغر حجم اقتصاد لبنان ضمن الفلك الرأسمالي، وهذا ما يجعله عاجزاً عن الانتقال خارج هذا الإطار، لأنه لن يكون قادراً على تحقيق مستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي بسبب صغره وشحّ الموارد. هذا هو السبب للاتجاه نحو الطريق الأقل سوءاً، والبحث عن تحقيق الميزات التفاضلية في الاقتصاد.

> إذا كنّا غير قادرين على الانتقال إلى نموذج جديد يمكن على الأقل ترقيع النموذج القديم بطريقة هادفة

ليست المشكلة بهذه البساطة، إذ إن الخيارات المتاحة تأخذ هذه التعديلات نحو ميزان أكثر دقّة وحساسية: هل يمكن القيام بهذا التحسين، أي القبول بما يعدّ الأقل سوءاً، من خلال مرحلة إدارة الرداءة التي تطبّقها قوى السلطة حالياً؟

لنفرض جدلاً أن غالبية اليد العاملة، أو ما بين 40% و50% منها، هي يد عاملة «غير ماهرة» وذلك خلافاً لأسطورة الفرادة اللبنانية التي سقطت. هنا يصبح السؤال المتوجب طرحه: أين ستذهب الموارد في السنوات الثلاث الأول، أي ضمن المدى القصير والمتوسط؟ هل ستصبّ في اتجاه تمويل تسهيلات ائتمانية في خدمة قطاعات تعتمد على اليد العاملة هذه؟ أم أنها ستخصّص في اتجاه آخر؟ وبما أن هذا النوع من اليد العاملة مداخيلها منخفضة، يُفترض منحها تأمينات اجتماعية أفضل. هل ستنفق الموازنة على هذه التأمينات الاجتماعية، أم ستوجّه مواردها في اتجاه آخر؟

فإذا كنّا غير قادرين على الانتقال مباشرة من الانهيار إلى نموذج جديد، يمكن على الأقل القيام بترقيع النموذج القديم بطريقة هادفة تكون بمثابة فترة انتقالية نحو النموذج الجديد، ولو أتى الأمر على حساب إطالة أمد الأزمة وأوجاع الناس. فالترقيع الهادف، ضمن الخيار المتاح لليد العاملة في لبنان، مثلاً - أي أنها بجزء أساسي هي يد عاملة غير ماهرة - هو خيار يفترض أنه في المرحلة الأولى لا تملك الدولة ترف العمل بقطاعات جديدة مختلفة، وبالتالي عليها الاعتماد على ما لديها من يد عاملة وخلق «ستوك» من رأس المال أو الموارد، ليتاح بعد 3 سنوات أو 4 سنوات، إعادة توجيه هذه اليد العاملة إلى قطاعات مختلفة. وذلك يتطلب تدريب هذه العمالة، والإصرار على كبح العجز وتحقيق فائض أوّلي وتراكمه في الخزينة... بمعنى آخر، إذا أردنا الترقيع فعلينا القيام بذلك بأفضل طريقة ممكنة ضمن أولويات استراتيجية وسط غياب الحلول الجذرية. حتى في مرحلة «إدارة الرداءة» لا يمكن استخدام الموارد من دون حدّ أدنى من الاستقرار في النظام الرأسمالي الذي يتطلب وجود مصارف وسياسة نقدية واضحة.

ومهما كان السيناريو الذي ستعتمده السلطة، فإن إدارة الرداءة بمعناها القائم، أو إحياء النموذج المنهار بعد تحسينه، أو الذهاب إلى نموذج جذري سريعاً... فإنه مع كل هذه الأهداف، هناك حاجة قائمة لهيكلة القطاع المصرفي وتوزيع الخسائر. فمن الواضح أنه في حال أرادت السلطة تعويم النمط الاقتصادي القديم الذي يعتمد على تدفقات رؤوس الأموال المالية إلى القطاع المصرفي، لن تحصل مثل هذه التدفقات نحو قطاع لديه هذا الكمّ من الخسائر. وأصحاب الرساميل حول العالم لن يصدقوا طروح إطفاء الخسائر عبر أدوات مثل «الصندوق السيادي». رأس المال يدرك أنه غير قادر على تغطية الخسائر. وبالتالي طالما أن موازنات المصارف ركيكة، لن تتدفق الرساميل إلى المصارف. كما أنه في مرحلة الرداءة أيضاً، هناك حاجة لتدفق رؤوس الأموال من أجل استخدامها بشكلٍ هادف لـ«إدارة الرداءة». كما أنه في مرحلة الانتقال الجذري تبرز الحاجة إلى موارد مالية وقطاع مصرفي نظيف.

في المقابل، يمكن أن يتغيّر سعر الصرف في السيناريوهات الثلاثة. ففي سيناريو إدارة الرداءة، يُفترض تثبيت سعر الصرف ضمن الحدود الاقتصادية المتاحة ولو بهوامش محدودة مقارنة مع ما يجب أن يكون عليه في سيناريو الانتقال الجذري. ففي مرحلة «إدارة الرداءة» سيكون هناك إنفاق على قطاعات بغية تطوير مهارات على مستوى العمالة، وبالتالي نحن مجبرون على تأمين نوع من الاستقرار. في كل السيناريوهات يتوجب تأمين استقرار في سعر الصرف ضمن هوامش معقولة. كل سيناريو يبدأ بسعر صرف مختلف وبهوامش تقلبات مختلفة. أي سيناريو أفضل من إدارة الرداءة بلا أهداف. عملياً، يتم التركيز على الترقيع فقط، إنما من دون تصوّر واضح لشكل هذا الترقيع والتشوّهات التي يخلقها في الاقتصاد والمجتمع، ومن دون أي أهداف أبداً.

* أستاذ في العلوم المالية - الجامعة الأميركية في بيروت